دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد السادس عشر (16) سبتمبر 2011/شوال 1432

الاسلام السياسي و التحولات السايسية في العالم العربي

د.سالمي العيفة/ايوب

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد 11 سبتمبر:منظار بنائي

أ.سعيد قاسمي

العولمة و حقوق الإنسان

د.حميطوش يوسف

استراتيجية ودور مؤسسات المجتمع الدولي في التنمية المحلية

د.مروان النسور

نظريات التكامل الدولي(دراسة حالة للخبرة التكاملية المغاربية

أ.نسيمة طويل

استقلالية المحكمة الجنائية الدولية(صراع القانون مع السياسة)

أ.ساسي محمد فيصل

أطروحة المجتمع المدني بين الوصفي و المعياري

أ.نادية أبو زاهر

البعد الحضاري كعامل رئيس في بناء استراتيجية إدارية جديدة لتفعيل تسيير الموارد البشرية

أ.تايب إلهام

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات استراتيجية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

العدد السادس عشر

16

رئيس التحرير:

أ.د. محند برقوق

Berkouk1@yahoo.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648
نقال: 05550.54.83.05

البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:
www.baseeracenter.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 2006/ 1378

ردمد: 1112-7996

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا: 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

هيئة التحرير

أ.د . أمحند برقوق ـ رئيس التحرير

أ.سالمي العيفة -نائب رئيس التحرير

عنوان المراسلات :

رقم 46 تعاونية الرشد القبة القديمة ـ الجزائر ـ

ها: 021.28.97.78

فا:021.28.36.48

النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني :

http/ www.baseeracenter.net

البريد الإلكتروني :

Markaz_bassira@yahoo.fr

Markazbassira2009@hotmail.fr

الهيئة العلمية

أ.د . كيبش عبد الكريم	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. عمار بوحوش	ـ جامعة الجزائر
د. سالم برقوق	ـ جامعة الجزائر
د. عمر فرحاتي	ـ جامعة بسكرة
د. زين عزري	ـ جامعة بسكرة
أ.د. قشي الخير	ـ جامعة سطيف
د. عبد السلام يخلف	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. بن حمو عبد الله	ـ جامعة تلمسان
أ.د كاشر عبد القادر	ـ جامعة تيزي وزو
د. عبد الحق بن جديد	ـ جامعة عنابة
د. جواد الحمد	ـ الجامعة الأردنية
د. أسامة قاضي	ـ جامعة ميتشغن
د. عبد القادر عبد العالي	ـ جامعة سعيدة
د. لويس مارتينز	ـ جامعة باريس
د. يوسف بوعندل	ـ جامعة لينكولن (بريطانيا)
د. حمود صالحي	(USA)جامعة كاليفونيا
د. مصطفى بخوش	ـ السعودية
أ.د. جفال عمار	ـ جامعة الجزائر
أ.د. بلعيد مويسي	ـ جامعة سطيف
د. بن عبد العزيز	ـ جامعة الجزائر
د.عبد الناصر جندلي	- جامعة باتنة
أ.محمد جويلي	- جامعة تونس

دراسات استراتيجية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات إستراتيجية ـ العدد (16) ـ سبتمبر2011

محتـويات

▪ افتتاحية العدد:	رئيس التحرير	5
دراسات		
الإسلام السياسي والتحولات السياسية في العالم العربي	د/ سالمي العيفة/ أيوب أستاذ العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 3	11
السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد 11 سبتمبر: منظار بنائي	أ/ سعيد قاسمي. أستاذ مساعد "أ" قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3	55
العولمة و حقوق الإنسان	أ/حميطوش يوسف كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر3	81
استراتيجية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن	د/مروان النسور أستاذ مشارك جامعة البلقاء التطبيقية	99

مقالات

نظريات التكامل الدولي دراسة حالة للخبرة التكاملية المغاربية	أ/نسيمة طويل أستاذة مساعدة" أ" جامعة محمد خيضر - بسكرة-	139
استقلالية المحكمة الجنائية الدولية. (صراع القانون مع السياسة)	أ/ساسي محمد فيصل أستاذ مساعد كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر- سعيدة-	151
أطروحة المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري	أ/نادية أبو زاهر جامعة بيرزيت-رام الله-فلسطين	165
البعد الحضاري كعامل رئيس في بناء استراتيجية إدارية جديدة لتفعيل تسيير الموارد البشرية	أ/ تايب إلهام	173

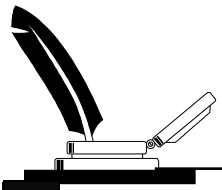

الافتتاحية

أ.د. أحمد برقوق

الهندسة الانتخابية و منطق المشاركة الديمقراطية

تشكل الهندسة الانتخابية عملية سياسية مفعلة لحقوق المواطنة بالمشاركة السياسية في اختيار من يمثل المواطنين و من يحكم باسمهم ومن يشرع في البرلمان نيابة عنهم ، و من يقرر محليا أو جهويا باسمهم[1]. كما تعد الانتخابات احد الركائز الاجتماعية المحققة للتجانس المجتمعي و الاستقرار السياسي إذ أنها إضافة لكونها آلية اتصال سياسي و التجديد النخبوي، فهي أيضا الإطار الأولي المحدد لمشروعية النظام السياسي و توجهاته العامة و طبيعته[2].

تعد الانتخابات في عالم ما بعد الحداثة احد الأبعاد الأساسية للتنمية السياسية الديمقراطية القائمة على "الجودة " والمحركة لعمليات البناء التعددي للدولة والمجتمع معا من اجل تكريس أفكار الاندماج و التمثيل و المسؤولية بالجزاء والتباين السلطوي و التعقيد المؤسساتي والكفاءة الإدارية .

سوف تحاول هذه الورقة التطرف لأبجديات الهندسة الانتخابية في المجتمعات والأنظمة القائمة على الإجماع أو تلك المكرسة لفلسفة التوافق بناءا على درجة التفكك أو التجانس للمجتمع.[3] كما سوف تستخدم ما يقدم كمعايير عالمية لبناء فلسفة انتخابية في المجتمعات الصاعدة بحسب منظور برنامج الأمم المتحدة للإدارة و التسيير المالي للانتخابات (ACE PROJECT).

---

[1] V.Bogdanor & D. Butler, eds: "Democracy and elections", Cambridge: Cambridge University Press, 1983

[2] Jean-Marc Coicaud, Michael W. doyle & Anne-Marie Gardner, eds: "The globalization of Human Rights", Tokyo: United nations University, 2003

[3] R.S. katz: "Democracy and elections", Oxford: Oxford University Press, 1997, pp. 53-77

• الانتخابات : الماهية و الأهداف :

تشكل الانتخابات البعد الإجرائي و الديمقراطي حسب (روبرت دال) و تشكل مصدرا عقلانيا للمشروعية حسب ماكس فيبر MAX WEBER و تشكل مشروعية ابتدائية للنظام السياسي حسب دافيد بيثام DAVID BEETHAM وتشكل عملية اتصالية دورية بين المجتمع و النظام السياسي حسب كارل دوتش . كما هي تعبير عن درجة انفتاح النظام السياسي على المجتمع من حيث توفير شروط التمكين السياسي للمواطنين حسب جاك دونللي، أي تفعيل حقوق المشاركة السياسية للمواطنين في اختيار من يحكمهم و من يعبر عن أرائهم و تطلعاتهم و قناعاتهم في المؤسسات التنفيذية و التمثيلية ... .وهذا ما جعل دونللي يصورها كعملية حكم بالنيابة عن طريق المساهمة غير المباشرة في صياغة القوانين و السياسات و في اتخاذ القرارات محليا و جهويا.

كما تشكل الانتخابات أيضا احد الأبعاد الأساسية للمشاركة السياسية إذ انه لا يمكننا أن نتحدث عن فعالية هذه المشاركة إلا إذ تكاملت مع:

1- وجود تعددية حزبية ومدنية و إعلامية فعلية و ناجعة و مبادرة وجود هياكل تمثيلية مستقلة وفاعلة بطريقة تكفل وجود تباين سلطوي Authority differentiation و جودة مؤسساتية institutional sophistication[1]

ومن هنا يظهر بأنه لا يمكننا فهم الانتخابات إلا من خلال إدراجها في المنظور الوظيفي و البنائي العام للدولة (جمهورية أو ملكية، وحدوية أو فيدرالية) و من خلال ربطها بطبيعة النظام السياسي (رئاسي أو شبه رئاسي، برلماني أو شبه برلماني[2]) و كذلك من خلال تحديد طبيعة التركيبة المجتمعية (درجة التجانس /درجة التنوع) و كذلك درجة الاندماج التنموي للدولة (توازن جهوي و عدالة توزيعية لفرص التنمية و منتجاتها عبر جهات الدولة الواحدة)، و كذلك من خلال تحديد طبيعة التوزيع السلطوي و الوظيفي للنظام السياسي على المستويات المركزية و المحلية، و كذالك من خلال تحديد طبيعة الحقوق التي يعترف بها الدستور و القوانين الوطنية للمواطنين و درجة ضمانها و حمايتها و تفعيليها و ترقيتها خاصة ما تعلق بالحقوق السياسية للمرأة و التي عرفت تأخيرا تاريخيا و فعليا على مستوى التجسيد، بحيث أن أول

---

[1] J.A. Hall: "Consolidations of Democracy" in David Held, ed.: "Prospects for democracy", London: Polity, 1993, pp.275-82

[2] cf A.Lijphart, ed.: "Parliamentary versus presidential government", Oxford: Clarendon House, 1992

دولة تعترف بحق المرأة في التصويت هي زيلندا الجديدة سنة 1893، فرنسا في 1945 وسويسرا فقط سنة 1971.

• الهندسة الانتخابية:

يقصد بالهندسة الانتخابية صياغة القواعد و الأطر و الآليات الكفيلة بضمان المشاركة السياسية الدورية للمواطنين في كنف النزاهة و الحرية و التعددية و الانتظام ، أي توفير الشروط الأساسية لشفافية و مصداقية الانتخابات على المستويات التنظيمية والتمويلية و التسيرية و الإجرائية و حتى الإعلامية، أي أن الهندسة الانتخابية تقوم أساسا على توفير مجموعة من الشروط و هي[1]:

1- وجود هيكلة حقوقية وطنية مركزة على مركزية الإنسان- المواطن كمصدر وغاية للعمل السياسي و مضمونة بآليات دستورية و قانونية واضحة

2- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار في بناء النظام الانتخابي (تقسيم الدوائر ، نمط تصويت ....) طبيعة المجتمع من حيث كونه متجانسا أو تعدديا

3- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأحزاب السياسية و مستوى نضجها الديمقراطي

4- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الامتداد الجغرافي للدولة و مستوى الكثافة السكانية و توزيعها

5- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدولة بكونها وحدوية أو فدرالية

6- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي و مكانة السلطة التشريعية فيه

7- ضرورة مراعاة طبيعة الثقافة السياسية السائدة و المرتبطة بمستوى تعقد و تجذر التنمية السياسية المحلية من منظور معايير الديمقراطية المشاركاتية

8- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المستوى الفعلي و العملي للرقابة المؤسساتية بالجزاء على السلطة التنفيذية من لدن السلطة التشريعية .

9- ضرورة مراعاة مدى استقلالية السلطة القضائية و مدى قدرتها على فرض أحكامها على الجميع

ومن اجل تحقيق هندسة انتخابية متوافقة مع المعيار الديمقراطي المشاركاتية يجب الحرص أيضا على وجود مجموعة من الحركات

---

[1] A.Reeve & A.Ware: "Electoral Systems", London: Routledge, 1992

Pippa Noris: "Electoral Engineering: Voting rules and political behavior", Cambridge: Cambridge University Press, 2202

السياسية الممكنة للمواطن من التأثير الفعلي على طبيعة النظام السياسي و منها[1]:

1-**الإدارة و الانتخابات :** يجب التركيز على مسألة الحياد الفعلي للإدارة مع الإلحاح على وظيفتها التقنية لا السياسية في العملية الانتخابية و التي تقتصر فقط على:

- بناء السجل الانتخابي و تحيينه
- تسهيل عملية تسجيل المواطنين بأنفسهم على القوائم الانتخابية
- تسهيل عملية ترشيح الأحزاب أو الأفراد
- توفير الشروط المادية و البشرية لإنجاح الانتخابات

2- **الصحافة و الانتخابات:** لأن تكون الانتخابات ديمقراطية يجب أن تكون تعددية إعلامية مكرسة لحرية التفكير و التعبير عن قناعة بوجود صحافة عمومية أو خاصة وتسمح بخلق حوارات و نقاشات تتضح الخيارات للإنتقاء بصفة عقلانية من طرف الناخبين ... مع شرط توفير الصحافة العمومية لوقت متساوي لكل الأحزاب من الوصول للناخبين دونما احتكار من طرف الحزب الحاكم .

3- **الهيكلة القانونية للانتخابات:** يجب على قانون الانتخابات أن يضع بوضوح الأطر الإجرائية اللازمة للتعبير بصفة حرة و نزيهة و تعددية و منتظمة عن الإرادة المواطنية في تحديد الهيكلة البشرية و الحزبية لنظام الحكم و ذلك من خلال توضيح ما يلي:

1- من له حق الترشح أو التصويت و على أي أساس يتم التأهيل الانتخابي للمواطنين (الناخبين) والمرشحين

2- كيف تقسم الدوائر الانتخابية وحسب أي معيار (جغرافية و ديمقراطية وثقافية و عرقية و طائفية و دينية و إقتصادية أو سياسية)

3- تحديد طبيعة النمط الانتخابي (النسبي أو التعددي أو بالأغلبية البديل) مع تبرير الدوافع للتأسيس القانوني و المواطني لهذا النمط بحكم انه يحدد في النهاية ليس فقط طبيعة توزيع السلطات و لكن أيضا مدى ديمقراطية الانتخابات و النظام السياسي ككل.

من هنا يظهر أن الهندسة الانتخابية هي أحد الأبعاد العملياتية للهندسة السياسية و التي تقوم على تفعيل مشاركاتي لحقوق الإنسان حسب المنظور العملي المكرس في مختلف الصكوك الدولية المؤسسة لنسق الحقوقي العالمي و التي أعطت أرضية فيينا (1993) بعدا إجرائيا جديدا و لكن أكثر فأكثر حسب المنطلقات الأنطولوجية للكوسموبوليتانية الجديدة.

---

[1] David Beetham: "Democracy and Human Rights", London: Polity, 2000, pp.170_188

دراسات

- ✓ الاسلام السياسي والتحولات السياسية في العالم العربي
- ✓ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد 11 سبتمبر

  منظار بنائي
- ✓ العولمة وحقوق الانسان
- ✓ استراتيجية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية في الأردن

الإسلام السياسي
والتحولات السياسية في العالم العربي

د: سالمي العيفة/ أيوب

أحدثت التحولات السياسية المتسارعة في العالم العربي، والتي اصطلح عليها البعض بالربيع العربي، والبعض الآخر بالربيع الإسلامي، حالة من الجدل المتعدد الأطراف، والمتشابك القضايا والمواضيع، وفي مقدمة المواضيع المثارة بهذا الصدد ما تعلق بالحركات الإسلامية أو بحركات الإسلام السياسي.

وعلى الرغم من أن محور النقاش الواجب طرقه والتأسيس له منهجيا وترسيخه واقعا، يتجاوز مقتضى اللون الذي يأخذه هذا الربيع و مدى عروبيته أو إسلاميته، وضرورة الالتفات إلى الأسس التي من شأنها أن تجعل من هذا الربيع ربيعا حقا، ينعم في ظله الجميع بحياة ديمقراطية مستقرة، فإن التعرض بالبحث لموضوع الإسلام السياسي وما يثيره من إشكاليات في ساحات الجدل المختلفة، من شأنه أن يمدنا بعناصر يمكن أن تساهم في التأسيس لهذا الربيع الديمقراطي، خاصة وأنه طالما اتخذت حركات الإسلام السياسي كشماعة لتعطيل هذا التأسيس.

ولعل من أهم الأسباب التي دفعت بهذا الموضوع لأن يحتل مواقع متقدمة في هذا الجدل ذلك التحول المتوقع في دور الإسلام السياسي في المنطقة العربية، والذي جعله أمام فرصة تاريخية ولحظة فارقة في مسيرة الحركات الإسلامية بشكل عام من أجل تجاوز حالة الإقصاء والتهميش والصد الذي عانت منه خلال عقود متتالية إلى حالة الحضور الإسلامي اللافت.

وفي إطار ذلك تحاول هذه الدراسة تجاوز ذلك الجدل النظري المتعلق بالدور الذي مارسته مختلف القوى السياسية على أهميته

في إشعال هذه الثورات أو التحولات، ومنها حركات الإسلام السياسي، وفيما إذا كانت هي الفاعل الرئيس الذي حرك هذه الأحداث أم أنها تشاركت مع غيرها في ذلك.

ومرد ذلك ببساطة، أن سؤال من أشعل فتيل هذه الثورات سيظل مستعصيا على الإجابة، وربما يمثل ذلك أهم سمة لهذه الثورات التي رصد لها تقرير صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية والمعنون بحال الأمة العربية (2010- 2011): رياح التغيير، جملة من الخصائص، جعل في مقدمتها تميزها بطابع العفوية، وعدم وجود قيادة موحدة توجهها، وعدم انضوائها تحت لون إيديولوجي واحد أو خفوت ذلك إلى أدنى درجاته.

وتنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية واحدة تشير أن هذه الفرضية التاريخية التي وجدت الحركات الإسلامية نفسها فيها بفعل هذه الثورات، وبما يرشحها لدور طلائعي متميز، فإنها أيضا قد دفعت بهذه الحركات إلى حلبة الجدل السياسي مما يفرض عليها الاستجابة لتحديات عديدة.

إن محاولة معرفة مدى ثبات هذه الفرضية ومدى مصداقيتها تفرض علينا التوقف عند جملة من النقاط أهمها:

1. حقيقة حركات الإسلام السياسي.
2. حقيقة الدور السياسي للحركات الإسلامية: أو مدى تحولها نحو الفعل السياسي.
3. المخاوف التي تثيرها الهيمنة السياسية للإسلام السياسي على المشهد السياسي العام والتحديات التي فرضتها الثورات العربية على الإسلام السياسي.

ماهية الإسلام السياسي:

مقولة الإسلام السياسي غالبا ما تجعلنا نختزل الحركات الإسلامية في صورة واحدة، لا تعبر عن حقيقة المعنى الذي تعطيه هذه الحركات لنفسها، ولذلك يصبح من الضرورة من الناحية المنهجية الوقوف عند مدلولات هذا المفهوم وما يرتبط به من مصطلحات والتعبيرات المتعددة الدالة عليه، الأمر الذي يجعل من مفهوم الحركة الإسلامية لا يحمل معنى واحدا ثابتا متفقا بشأنه، كما أنّ مدلولات الكلمات المستخدمة في وصف الظواهر بصفة عامة غالبا ما لا تكون محل إجماع واتفاق، وكما يشير الباحثون فإن مدلول الكلمة الوصفي أي ما تعنيه الكلمة من وجهة نظر مستخدمها غير منفصل عن تعريفها المعياري، أي ما ينبغي أن يكون عليه معنى الكلمة، وبالتالي فإن استخدام المفهوم في اللغة وعدم الاتفاق الحاصل على معناها

يعكس اختلافا قيميا حول ما ينبغي أن يكون للكلمة من مدلول وصفي[1].

نقطة الانطلاق التي نسعى من خلالها إلى توضيح هذه الصورة في تناول هذا المفهوم، أنّ الحركات الإسلامية كثيرا ما تأخذ صورا جد متنوعة، وتستخدم بصور شتىّ، مما يؤدي إلى سوء تقديرها بالتجني حينا وبالإبخاس أحايين أخرى، ويتجلى ذلك في العدد الضخم من المصطلحات التي يتم توظيفها في الكثير من الدراسات والبحوث وعلى نطاق واسع من التناول الإعلامي، في تعريف هذه الظاهرة أو الاقتراب منها .

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تلك المفاهيم التي تربط بين الحركات الإسلامية وظاهرة تزايد الوعي الإسلامي الذي حددت معالمه بصيغ مختلفة مثل الإحياء وإعادة الميلاد، والتزمت والأصولية وقوة الإصرار والصحوة والإصلاح والانبعاث والتجديد والنهضة واستعادة الحيوية والنضالية والحركية والثقة بعودة جديدة للعصر الذهبي والمهدية والعودة إلى الإسلام والزحف الإسلامي[2].

كما يمكن الإشارة إلى جملة المفاهيم التي حاولت أن تربط بين الإسلام ومجموع الصفات التي يتمظهر فيها بعض الناشطين باسمه أو في إطاره مثل الإسلام السياسي والإسلام التقدمي والإسلام الشعبي أو الجماهيري والإسلام التقليدي وإسلام الصحوة، والإحياء الإسلامي والأصولية الإسلامية والإسلام الثوري والإسلام الراديكالي والإسلام من أعلى والإسلام المتشدد والإسلام المسلح والعنف الإسلامي والإرهاب الإسلامي[3].

ومن أكثر المصطلحات التي ارتبطت بمصطلح الحركات الإسلامية هو مصطلح التطرف، وعلى هذا الأساس فقد وصفت هذه الحركات بالعديد من المصطلحات مثل التعصب والرجعية والجمود والظلامية والإرهاب والراديكالية، ومن ثمّ فقد صورت هذه الحركات على أنها تمثل تهديدا حضاريا وسياسيا أطلق عليه وصف التهديد الإسلامي والخطر الأخضر والزحف الإسلامي[4].

مثل هذه المصطلحات والمفاهيم بقدر ما فيها من تجنٍّ وسوء تقدير في استعمالها دون تمحيص، مع التعميم الصارخ والتعميم المقصود، بما يخالف التناول الموضوعي لهذه الحركات، بقدر ما يدلل على وجود هذه الظاهرة– الحركات الإسلامية– كشواهد دالة عليها وعلى تنوعها وانتشارها وعموميتها، فمن تركيا حتى المغرب العربي ومرورا بالخليج العربي وحتى أوربا وأمريكا، بل وجل دول المنظومة الدولية، تتفاعل هذه الحركات مع مختلف التعبيرات

الاجتماعية، وتشكل جزءا هاما من المشهد السياسي العام .

والجدير بالملاحظة أن كثرة المصطلحات وتنوعها في هذا الصدد، بقدر ما يعكس ثراء منظومة المفاهيم المتعلقة بالظاهرة محل البحث من جهة، بقدر ما يدلل من جهة أخرى على تنوع المداخل المنهجية والمعرفية في تناول الظاهرة محل البحث، فهي إمّا أنّها عالم ثقافي خاص ومغلق أو أنّها خطر ظلامي هائل يستلزم التصدي والمواجهة والاستئصال. ونادرا ما تعتبر ظاهرة سياسية اجتماعية يمكن استيعابها في إطار التحولات المجتمعية السائدة، وما يمكن التأكيد عليه أنّ المصطلحات والمفاهيم المشار إليها سلفا أو ما يقترب منها، إنما يمكن التعبير عنها بمفاهيم ارتكازية دالة عليها جميعا، من أبرزها مفهوم الحركة الإسلامية، والأصولية الإسلامية والصحوة الإسلامية،

وبتجاوز هذه الصورة الشكلية يصبح من اللازم التركيز على البيان وتفسير مدلولاته، بحثا عن حقيقة الحركة الإسلامية، انطلاقا من الواقع الذي وجهت إليه مختلف صورها وتعبيراتها البيانية. وبهذا الخصوص يمكن القول إن تعريف الحركة الإسلامية، يتحدد في الإطار العام وفقا لضابطين أساسيين، ضابط فكري، والآخر سياسي.

الضابط الفكري:

ويشير إلى ذلك الاتجاه العام في تناول الظاهرة محل البحث، انطلاقا من مجموع التعبيرات العامة المرتبطة بها، والتي تجعل من هدف وجود الحركات الإسلامية في ضوء المنطلقات الفكرية لها ينصب بشكل أساسي على استعادة المرجعية الإسلامية، وهو هدف أساسي ضابط لكل الأهداف المرحلية والجزئية للحركات الإسلامية.

ويمكن القول في هذا الصدد إن الحركة الإسلامية كما يذهب إليه الدكتور محمد جميل بن منصور، تعني القومة في الأمة التي تحاول أن تعود بالإسلام إلى موقع القيادة والريادة مهما تباينت اجتهاداتها واختلفت مواقفها وتناقضت مواقفها، فلا نحددها باتجاهها الغالب– الاتجاه الوسطي- وإن كان المعبر الرئيس والمظهر الأساسي... ولا نحصرها في التنظيمات والأحزاب وإن كانت إطارها الجماعي الفاعل... بل تشمل عندنا تيارات الرفض والعزلة وتتوسع للشخصيات المستقلة والمفكرين غير المنضويين في أي جماعة أو تنظيم[5].

وهي بصورة أو بأخرى تعبير عن ذلك الحنين الكبير إلى الماضي لأجل استعادة أمجاد المسلمين بعد التدهور والانحلال الذي أصاب الواقع الإسلامي، والعمل على تنظيم

المجتمع وفقا لرؤية سلفية مستندة إلى الأصول والسلف، والعودة على التراث والذات الإسلامية الأصلية، وتطهير المجتمع من الفساد والتحلل والجور الاجتماعي، وهي بذلك تعبير عن مشاعر الفئات المسحوقة والوسطى في المجتمعات الإسلامية، ومعاناتها[6].

بهذه الصفة وهذا المحتوى يؤكد الأنصاري على أنّ الحركة الإسلامية هي ظاهرة معقدة جدا لكونها تحمل في بنيتها الاجتماعية ووعيها الجمعي التراث بشقيه: الديني والفكري، وكذا التاريخ الإسلامي ببعديه السياسي والاجتماعي، كما تحمل في بنيتها الحاضر وتراثه الجديد بآلامه وآماله، ثمّ إنّها ذات أحلام وأشواق في استشراف المستقبل[7]. وبعد أخذ ورد يخلص الأنصاري إلى أنّ الحركة الإسلامية هي باختصار: "رغبة طبيعية في التدين أولا، كما جاءت به أصول الإسلام، لكن مع شيء من الإحساس - ثانيا – بالحرمان، مما جعلها تصطبغ في بعض مظاهرها وتجلياتها بطابع رد الفعل"[8].

وفي إطار هذا الضابط المحدد للحركات الإسلامية، يقترب الدكتور محمد فتحي عثمان، من الظاهرة زمنيا، حيث يقول: "يقصد بالحركة الإسلامية المعاصرة الحركة أو الحركات التي ظهرت بعد الربع الأول من القرن العشرين أواخر النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري، فمنذ ذلك التاريخ برزت حركات معاصرة لها الطابع التنظيمي الحديث وإن لم يضعف الأثر الشخصي للزعامة الجماهيرية، وقد عملت هذه الحركات على تحريك الجماهير، وإن لم تتخل عن التركيز على التربية الروحية والفكرية للأفراد... وقد تميزت بتقديم الإسلام كنظام شامل للحياة كلها وعرضه كإيديولوجية اجتماعية واقتصادية وسياسية إلى جانب كونه عقيدة وعبادة وأخلاقا[9].

وتعبيرا عن هذا المنطلق الفكري يتناول الدكتور محمد عمارة الحركة الإسلامية ضمن إطارها الأوسع الذي هو الظاهرة الإسلامية في عمومها ويعتبر أنها حركة أمة وليست جماعات وتنظيمات وأحزاب، بل أنّ هذه الأخيرة مجرد طلائع لهذه الظاهرة في القطاع السياسي. وحدد الدكتور عمارة أربعة قطاعات تضمها الظاهرة الإسلامية: يضم القطاع الأول الجمهور الذي انعطف في كل البلاد الإسلامية خلال السنوات الأخيرة نحو الالتزام الإسلامي، والذي يقدم خدمات طوعية، وهذا القطاع هو أكبر قطاعات الظاهرة الإسلامية، ويضم القطاع الثاني قطاع المشتغلين بالفكر غير المنتظمين في جماعات، أما القطاع الثالث فيضم الحركات الإسلامية

الكبرى، وأخيرا القطاع الذي يتم التركيز عليه –للأسف– وهو القطاع الشبابي الغاضب الرافض، الذي يطلق عليه عمارة " أنياب وأظافر الظاهرة الإسلامية " التي نشأت خلال المحن والكوارث[10].

ينسجم هذا التوجه في تعريف الحركة الإسلامية مع تعريف راشد الغنوشي حيث يقول: "نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه، وتحقيق التجديد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه أبدا، وذلك لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فتحتم أن تكون رسالته متجددة بتغير أوضاع الزمان والمكان وتطوير العلوم والمعارف والفنون"[11].

ومن منطلق التوحيد الذي هو جوهر الرسالة الإسلامية، ومحور الجهود الإصلاحية الشاملة، تصبح الحركة الإسلامية حسب الغنوشي، تعبيرا عن جملة الجهود الجماعية والفردية التي يقوم عليها عشرات الآلاف من الرجال والنساء المؤمنين برسالة الإسلام، في كل أرجاء المعمورة، من أجل هداية البشرية إلى اللّه سبحانه وتعالى وتنوير القلوب بنور الهداية الربانية، وتوثيق الوشائج بين المسالك الفردية والجماعية وبين تلك الهداية، على نحو يغدو معه النشاط الإنساني في كل جوانبه ينطلق ببواعث إسلامية متجهة إلى تحقيق مرضاة اللّه غاية عليا لكل فكر وسلوك، وذلك عبر الكفاح الفردي والجماعي ضد اندفاعات النفس صوب الهبوط، والاغترار بإغراءات شياطين الجن والإنس القائمين عقبة في طريق تحديد الحياة والفكر والسلوك والسياسة والمجتمع والآداب والفنون، وإعادة صياغتها بحسب قيم وتعاليم رسالة الإسلام[12]. وبهذا تصبح الحركة الإسلامية فيما يرى الشيخ يوسف القرضاوي تعبيرا عن العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة كلها[13].

وفي ذات السياق يؤكد حيدر إبراهيم على هذا لنشاط العام باعتباره محور تجلي هذه الحركات الذي به تعرف وتعرّف، فالحركات الإسلامية فيما يرى: "هي كل التنظيمات المنتسبة للإسلام والتي تنشط في ميدان العمل الإسلامي وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية منفردة ومجتمعة، كما تحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية[14].

الضابط السياسي:

ينطلق هذا الضابط في التعريف من جملة التعبيرات السياسية التي تظهرها هذه الحركات وتدعو إليها، وحسب حامد عبد

الماجد، فإنّه يقوم على أساس أن الحركة الإسلامية ذات طابع سياسي، والسياسة في تصورها هي تجسيد الشريعة في نظام الدولة... ومن ثمّ فلا بد أن تكتسب الحركة خصائص التنظيمات السياسية وتحديدا الأحزاب السياسية[15].

ولتحديد الظاهرة تحديدا علميا وفقا لما يشير إليه هذا الضابط، ينطلق الدكتور حمدي عبد العزيز من ثلاث مؤشرات دالة على الظاهرة محل البحث، هي **الدعوة والحركة والتنظيم**، على ما بينها من تداخل وتشابك فالدعوة في الإسلام واجب فردي في الأساس يفترض أن يمارسه كل مسلم قولا وعملا، ويتحول إلى حركة وتيار حين ينتقل هذا الواجب من قناعة فردية إلى سلوك جماعي، وهذا ما يطلق عليه التعبير الاجتماعي للحركة أو الجسد الاجتماعي وهو الرصيد المتدين الذي يعتبر المجال الحيوي أو المعين الذي تتشكل منه الحركة في مستواها الثالث، وهو الذي يظهر للوجود حين تحاول الحركة الانتقال بالدعوة محاولة تجسيدها في إطار دولة ونظام سياسي، ومن ثمّ تصبح الحركة الإسلامية هي التعبير السياسي عن الحركة المجتمعية[16].

وبصورة مباشرة يؤكد الدكتور عبد الوهاب الأفندي أنّ مصطلح الحركات الإسلامية يطلق على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء. وتناوئ في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى... ويغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسة ولا يطلق على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية... كما لا يطلق على النظم والحركات التي تحكم بالشريعة الإسلامية تقليديا، كما هي الحال في المملكة العربية السعودية... كذلك نجد أنّ الوصف لا يستخدم في حق الأحزاب والحركات في إيران بل تغلب أوصاف مثل الإصلاحيين أو المتشددين على التيارات السياسية هناك، كما لا يطلق على حركات حديثة ذات مرجعية إسلامية جزئية أو كلية مثل حركة مجاهدي خلق في إيران، والحزب الجمهوري السوداني... وتدخل في هذا الاستثناء حركات تتسمى بالإسلامية مثل الرابطة الإسلامية في باكستان فهي لا تندرج في عد الحركات الإسلامية[17].

ومن منطلق التحديد السالف يرى الدكتور فريد عبد الكريم أنّ تعريف الحركة الإسلامية يحتاج إلى تحديد أدق، حيث إنّ

الحديث عن الحركات السياسية الإسلامية وليس عن الصحوة الإسلامية، باعتبارها حركة أمة تريد أن تعود إلى جذورها وعمدة حضارتها وهو الإسلام ولا ينبغي الحديث عن الاسلام وعن الصحوة الإسلامية، بل عن جماعات سياسية منظمة تستهدف السلطة، مرجعيتها الوحيدة الإسلام وهدفها الأساسي هو تطبيق الشريعة الإسلامية[18].

وبهذا الخصوص فالحركات الإسلامية هي قوى سياسية، لها أطرها ورموزها الخاصة، تعرف بطبيعتها السياسية وتعرّف بها، وهو ما جعل البعض من الدارسين والإعلاميين يطلق على هذه الحركات تسمية الإسلام السياسي، وفي ذلك إشارة إلى رفع راية الإسلام السياسي في الصراع السياسي القائم بين السلطات ومعارضيها في العالم الإسلامي[19].

وبهذه الصفة السياسية تتميز حركات إسلامية عن أخرى وكما يشير مايكل كولتردون، فالحركات الإسلامية هي الحركات التي لها برامج سياسية، ويطلق عليها مصطلحات عدة مثل "الإسلامية" و"الإسلام السياسي" أو"الأصولية" كما يسميها أعداؤها، وهناك حركات إسلامية كثيرة لا تضع الهدف السياسي ضمن أهدافها، مثل الحركات الصوفية، والتي رغم كونها حركات إسلامية وتمثل جزءا من الصحوة الإسلامية فإنها لا تقحم نفسها في الأمور السياسية باستثناء الحركات الصوفية في إفريقيا[20].

وانطلاقا من هذا التحديد، يتضح أن إضفاء تسمية الإسلام السياسي على الحركات الإسلامية فيه إشارة واضحة إلى طبيعة الإسلام السياسية والتي هي جوهر ما تتبناه وتدعو إليه هذه الحركات، وكما يقول جون إسبوزيتو: "فإننا عندما نتحدث عن الإسلام السياسي فإننا نتحدث عمّا يمكن أن نسميه إعادة اكتشاف الإسلام في السياسات الإسلامية المعاصرة..."[21]

وبُغية التمييز بين الإسلام والإسلام السياسي افتتح الدكتور فرانسوا بورجا، كتابه المعنون بالإسلام السياسي صوت الجنوب بطرح إشكالية التسمية، بل عنون الفصل الأول بالتشدد الإسلامي والأصولية والإسلام السياسي (حول صعوبة التسمية) يقول الدكتور مناقشا مفهوم الإسلام السياسي: "إذا كان مفهوم الإسلام السياسي islamisme يفرض نفسه شيئا فشيئا، فهو لم يعد يصلح - كما تحدد معناه- لتغطية جميع المواقف الاجتماعية أو الممارسات التي ترتبط أو تتأثر بالدين الإسلامي. ولكن التمييز ليس حادا، فما

زالت الظاهرة مرتبطة –إلى حد ما- بهذه الأسماء، لأن هذه الأسماء وإن كانت لا تشير إلى الإسلام السياسي بطريقة شاملة فإنها تبرز بعدا من أبعاده أو اتجاها من الاتجاهات التي تنتسب إليه. وفي مقابل محاولة فهم ظاهرة الإسلام السياسي من خارجها من أجل التوصل إلى منطق هذه الظاهرة، يقوم أتباع التيار الإسلامي أنفسهم بمحاولة تقديم تفسير وتحديد لاتجاههم وكثيرا ما تتداخل هتان العمليتان ويبدو هذا التداخل أكثر وضوحا في رفض الإسلاميين للأسماء التي تلصق بهم."[22]

وانطلاقا من المرجعية السياسية والفكرية وأسلوب الدعوة لأفكارها ومحاولة الإجابة عن تساؤل طرحه الباحث والمتمثل في: الإسلام السياسي أم أشكال مختلفة للإسلام السياسي، يقترح بورجا تعريفا مدققا للإسلام السياسي، بقوله: "إنه اللجوء إلى مفردات الإسلام، ويكون الذي تقوم به في بداية الأمر الطبقات الاجتماعية التي لم تستفد من مظاهر التحديث الإيجابية (مع العلم أنها ليست الوحيدة التي تقوم بذلك) والتي تعبر عن طريق مؤسسات الدولة- أو في الغالب ضدها - عن مشروع سياسي بديل لسلبيات التطبيق الحرفي للتراث الغربي، وهي بذلك تسمح- عن طريق ايجاد مصالحة بين رموز الثقافة المحلية والثقافة الغربية- بتوظيف العناصر الأساسية فيما يطلق عليه التراث الغربي. ومن الممكن الربط بين التيارات الإسلامية المختلفة في إطار منظومة تفسيرية واحدة للتاريخ، رغم تنوع أشكال التعبير عن تنظيماتهم (المجموعات الصغيرة ذات القواعد المحلية أو التشكيلات الدولية) ورغم تنوع المواقف في المجال السياسي (حركات سرية أو معترف بها حركات معارضة أو حتى تيارات تعبر عن ذاتها عن طريق مؤسسات الدولة، كما هو الحال في إيران) ورغم تنوع قاعدتهم الاجتماعية وأساليب عملهم (من الدعوة الدينية في المساجد إلى النشاط السياسي الشرعي، مرورا بالنشاط الاجتماعي، دون أن ننسى العنف الذي لا مفر منه، ولكن دون أن نبالغ في قيمته أيضا)."[23]

وهكذا يصبح الإسلام السياسي صفة مميزة لتيار بعينه رفض حالة الانفصام التي جاءت بها الحداثة الغربية إلى العالم الإسلامي، وفي هذا الشأن يقول عزمي بشارة: " إنّ مصطلح الإسلام السياسي يطلق على التيار الذي يرفض بشكل مطلق الواقع المنفصم الذي جاءت به الحداثة... والإسلام السياسي هو نتاج الحداثة... وليس الإسلام السياسي محافظا أو دفاعيا عن الواقع

القديم، بل إنه ينتقل إلى الهجوم لتوحيد عالمين يبدو له أنّهما منفصلان: الدين والدولة".[24]

والجدير بالذكر أن إلحاق صفة السياسي بالإسلام هو محل جدل بين القبول والرفض، فإضفاء صفة السياسي على الإسلام يحدث تشويشا يتعلق أساسا بأنّ الإسلام السياسي هو مصطلح يجزئ الإسلام كدين، وهو أمر يرفضه أتباعه ومعتنقوه، لذا فإنّ الأفضل من ذلك أن نستخدم مصطلح الحركات الإسلامية.[25]

تصنيف الحركات الإسلامية:

يصر بعض الدارسين والإعلاميين على تناول الحركات الإسلامية بوصفها كيانا واحدا وتركيبا متماثلا، إلاّ أن الأسس والمعايير المشار إليها سلفا تجعلنا نحجم عن مجاراة هذا الطرح، ذلك أنّ الاستمرار في دراسة هذه الحركات من هذه الوجهة من شأنه أن يزيد من درجة الغموض الذي غالبا ما توصف به هذه الحركات ويجعلنا ننظر إليها من خلال قوالب لا تكشف لنا عن حقيقتها.

ومن الملاحظات العامة التي لا تخفى على من يتأمل بيئة الحركات الإسلامية بالنظر والدراسة، أنّ كلّ حركة من هذه الحركات لها طريق مختلف للتغيير في سبيل تحقيق أحلامها ومقاصدها، كما سبقت الإشارة، ويؤدي هذا الاختلاف في المنهج إلى اختلاف في الرؤى وسبل التغيير، حيث يتبنى الأول رؤى فكرية معتدلة ووسطية، في حين يتبنى الثاني رؤى متطرفة وحدية وبين هذين الحدين تتعدد رؤى واجتهادات الحركات الإسلامية وتتنوع بتنوع المنطلقات والاجتهادات والاختيارات ومختلف المتغيرات التي تضبط تحركاتها العملية، لتشكل خريطة الحركات الإسلامية، ذات المفتاح الأساسي المتمثل في الأساس الفكري، ويجري تصنيف هذه الخريطة في العادة وفقا لتقسيمات منهجية متعددة.

التقسيم الثنائي لخريطة الحركات الإسلامية:

يعتمد تقرير مركز الأهرام عن الحركات الإسلامية التقسيم الثنائي لها، وفقا لمحورية الأساس الفكري تنقسم الحركات الإسلامية إلى فئتين رئيستين لا يجمع بينهما سوى الانتساب إلى الإسلام مع الاختلاف العميق قبل ذلك وبعده في طريقة هذا الانتساب وقراءة ذلك الإسلام. ومع تأكيده على أنّ الخريطة التي يقترحها لا تشمل سوى تلك التي ترتبط بعلاقة ما مع السياسة وفي مركزها السلطة والدولة أكثر من ارتباطها بالمجتمع والممارسات الاجتماعية والدينية الطقوسية. فيتم استبعاد الحركات الصوفية وبعض الحركات السلفية والمؤسسات الدينية الرسمية أو الاجتماعية[26].

ووفقا للملاحظات والمعايير السابقة يفصل التقرير الخريطة على الشكل التالي:[27]

أولاً: الحركات الإسلامية الدينية:

وهي تلك التي تقوم على قراءة معينة للإسلام والنصوص القرآنية الكريمة تنظر من خلالها للأفراد والمجتمعات والدول من منظور صحة العقيدة فقط، في حين لا تلقي اهتمامًا يذكر إلى ما هو دون ذلك من مستويات ومصادر فقهية وشرعية. والقضية الرئيسة لتلك الحركات هي إقامة التوحيد والعبودية الحقة لله كما تراهما، وبالتالي فإن حقيقة الإيمان بالنسبة للأفراد والمجتمعات والدول يظل بالنسبة لها المبحث الوحيد الذي تتحرك ضمنه أفكار وأفعال تلك الفئة من الجماعات.

1- **الحركات المتطرفة السلمية:** تتفق تلك الحركات على أن المجتمعات المعاصرة في حالة أقرب لحالة المجتمع الجاهلي والكافر في مكة بعد البعثة النبوية وقبل الهجرة منها إلى المدينة، وترى أن الوقت لم يحن بعد للعمل بالسياسة أو بناء دولة إسلامية أو ممارسة القتال – أو الجهاد حسب مصطلحهم –. نتيجة لهذا، تذهب تلك الحركات إلى عدم ممارسة أي أفعال عنيفة أو قتالية ضد المجتمعات والدول والأفراد أما عندما يطرح التساؤل بداخل تلك الحركات حول طريقة التعامل مع هؤلاء الأفراد والدول والمجتمعات، فإنهم ينقسمون بناء على إجابته إلى قسمين رئيسين:

(أ) **حركات التكفير والهجرة:** يضم هذا القسم كل الجماعات والحركات والمجموعات التي اصطلح إعلاميا على إطلاق ذلك الاسم عليها، وهي ترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة قبل الهجرة مباشرة، حيث لم يعد فيها من أمل أن تهتدي للإسلام ولم تعد تضم سوى الكافرين فقط وبالتالي لا بد لهم من هجرها بصورة أو بأخرى، والهجرة بالنسبة لهم، سواء كانت داخل المجتمع باعتزاله تماماً والانفصال عنه كلية أم بالخروج منه إلى الصحاري والمناطق البعيدة، إنما هي على غرار الهجرة النبوية، ليست سوى مرحلة انتظار مؤقتة لأن يظهر الله دينه ويعودوا للمجتمع منتصرين.

(ب) **حركات إعادة الدعوة:** يضم القسم الثاني كل الجماعات والحركات التي ترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة بعد البعثة النبوية، حيث إن دعوة – أو بعبارة أدق إعادة دعوة – الناس الموجودين فيها والذين يجهلون الإسلام كما كان الكافرون في مكة يجهلونه تعد المهمة الوحيدة التي يجب عليهم القيام بها كما

فعل المسلمون الاوائل. ويمثل التبليغ والدعوة – وهو اسم أبرز جماعات ذلك القسم على مستوى العالم – إلى تعاليم الإسلام الأساسية وأركانه وعباداته الطريقة الوحيدة لهذه الجماعات في التعامل مع تلك المجتمعات المعاصرة الجاهلية أو الكافرة – حسب رؤيتهم – دون اعتزالها أو الهجرة منها أو الاصطدام العنيف معها.

2- **الحركات الجهادية العنيفة:** تتفق الحركات الجهادية العنيفة جميعها على أن المرحلة التي يعيشها العالم اليوم يمكن مقارنتها بمرحلة هجرة الإسلام إلى المدينة وما تلاها، وهي تلك التي اندمجت فيها العقيدة والدين بالدولة، أي بالسياسة. ووفقاً لذلك القياس، فإن المجتمعات والدول الحالية بالنسبة لتلك الحركات قد عادت إلى حالة الجاهلية التي سبقت ظهور الإسلام، وتتفق تلك الحركات أيضاً على أن الحكومات في البلدان المسلمة قد خرجت عن الإسلام وتعد مسؤولة عن حالة الجاهلية التي تعيشها مجتمعات تلك البلدان وعن محاربة قوى التوحيد. ونتيجة لهذه القراءة فإن المجتمعات الجاهلية حسبها لا يجوز إعادة دعوتها إلى أساسيات الإسلام بعد أن وصل إليها البلاغ واكتملت الرسالة، وبالتالي فلا مكان للدعوة المكية الهادئة المتنامية بل هو الاستعلاء المدني وإعادة أسلمة المجتمع والدولة وتأسيسهما من جديد على نفس القواعد التي أسست عليها دولة المدينة. ويعد العنف الديني أو الجهاد كما أسمته تلك الحركات، هو الوسيلة الوحيدة تقريبا لديها من أجل تحقيق تلك الأهداف، وذلك عبر السعي الدائم لتوسيع عضويتها وتنظيمها باعتبارها العصبة المؤمنة التي ستعيد الإسلام إلى بلاده وتدفع عنها عدوان أعدائه الخارجيين ونتيجة لاختلاف ظروف ومراحل ومناطق نشأة كل منها بين أقسام ثلاثة على الأقل:

(أ) الحركات محلية الطابع: تنطلق الحركات محلية الطابع، والتي لا توجد تقريباً سوى في بلدان العالم الإسلامي، من فكرة أن العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد، وهو بالنسبة لها حكومات الدول التي تنتمي إليها والتي يعد إسقاطها عبر قتالها هو المهمة الأولى التي يجب عليها البدء بها. وعلى الرغم من أن الجهاد هو فرض على المسلمين للدفاع عن عقيدتهم ودينهم الممثلين في دار الاسلام من أي هجوم عليها من عدو خارجي غير مسلم من دار الحرب، فقد حورته تلك الفئة من الحركات الجهادية ليصير جهاداً داخلياً موجهاً إلى حكومات البلدان التي تنتمي إليها، والتي تسعى إلى اقتلاعها وتأسيس دول إسلامية بدلاً منها.

(ب) **الحركات الاستقلالية – الانفصالية:** أما القسم الثاني من الحركات الجهادية وهي تلك التي يمكن تسميتها بالحركات الاستقلالية – الانفصالية، فهي توجد بصفة عامة في مناطق الأقليات المسلمة، وأبرزها تلك التي توجد الآن في كشمير بالهند والشيشان بروسيا الاتحادية وفي أفغانستان أثناء الغزو السوفيتي لها. ويتداخل لدى تلك الحركات مفاهيم الجهاد ضد العدو الخارجي غير المسلم الذي يسيطر على الأقاليم التي تسعى لاستقلالها أو انفصالها، مع مفاهيم التحرر الوطني وتقرير المصير التي تنتشر عادة في مثل تلك الأقاليم التي تسكنها الأقليات الدينية العرقية. وبالإضافة إلى ذلك تحتفظ تلك الحركات بالأساس الفكري لكل الحركات الجهادية والمتمثل في اعتبارها أن مجتمعات أقاليمها تعيش في حالة جاهلية وأنّ هدفها الأول بعد تحقيق استقلالها أو انفصالها هو إعادة أسلمتها وإقامة الدولة الإسلامية فيها.

(ج) **الحركات دولية المجال:** تتميز هذه الحركات بتفسيرات أخرى في ما يتعلق بمفهوم الجهاد وأولوية القتال للعدو القريب أو للعدو البعيد. فتلك الفئة تتبنى مفهوم الجهاد الخارجي ضد من ترى أنهم أعداء الإسلام الخارجيين وبشكل خاص الجهاد الدفاعي الذي يرمي إلى الدفاع عن دار الإسلام من أي هجوم عليها من عدو خارجي غير مسلم. وتنظر إلى العدو القريب، أي حكومات الدول الإسلامية، باعتبارها حكومات كافرة. وقد نشأت تلك الحركات ذات المجال الدولي في عديد من مناطق العالم مثل البوسنة والشيشان وقبل كل ذلك أفغانستان التي كانت المهد الذي ولدت فيه إبان مقاومة الغزو السوفيتي من عام 1979 وحتى 1989. وتتشكل الحركات عادة من خليط من الإسلاميين ذوي النزعات الجهادية من مختلف بلدان العالم الإسلامي وغير الإسلامي. وقد اكتسبت تلك الفئة من الحركات الإسلامية انتشاراً إعلامياً وسياسياً عالمياً بعد وقوع هجمات واشنطن ونيويورك في 11 سبتمبر 2001. وقد شاع إعلامياً وأمنياً خلال الفترة التي تلت أحداث سبتمبر أن تلك الحكات الإسلامية الدولية المجال ليست في حقيقتها سوى جماعة واحدة هي تنظيم القاعدة الذي يقوده بن لادن.

ثانياً: الحركات السياسية – الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي:

تنطلق هذه الحركات من قراءة مختلفة للإسلام عن تلك التي تتبناها الحركات الدينية، حيث تنظر إلى كل الأفراد والمجتمعات والدول الإسلامية على حقيقتهم

كمسلمين غير ناقصي العقيدة، وبالتالي فالتساؤل حول صحة عقيدتهم أو إسلامهم غير وارد. أما الوارد والرئيس فهو إعادة تنظيم تلك المجتمعات والدول على أسس إسلامية لا توجد حسب رؤيتها سوى في الشريعة الإسلامية وليس غيرها من نظم قانونية أو برامج سياسية واجتماعية غربية. وانطلاقاً من ذلك تتبنى الحركات برامج سياسية – اجتماعية- تقوم أساساً على مفهوم الشريعة التي هي في حقيقتها إنتاج بشري – وليس نصا دينيا مقدسا – قام به مئات الفقهاء المسلمين متباينو المذاهب والاتجاهات والأماكن خلال قرون الإسلام الخمسة عشر لتحويل النصوص القرآنية والنبوية الكريمة إلى قواعد قانونية واجتماعية وسياسية لتنظيم الدول والمجتمعات المسلمة. ويظل الإسلام بالنسبة لتلك الحركات بمثابة وعاء حضاري- ديني- تاريخي تستمد منه رؤاها لتنظيم المجتمعات والدول الإسلامية التي توجد فيها والتي تتخذ شكل البرنامج الذي لا يختلف سوى في المضمون عن برامج الجماعات السياسية – الاجتماعية الأخرى غير الإسلامية[28].

ويوضح تحليل تلك الحركات السياسية- الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي أنها تنقسم بدورها إلى نوعين:[29]

1 . **الحركات السلمية الساعية للحكم:** وهي تلك الحركات التي تسعى بصورة مباشرة إلى السلطة السياسية من أجل تطبيق برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ذي الطابع الإسلامي، الذي تعتقد أن غايته هي تحقيق التقدم والنمو لبلدانها ومجتمعاتها. ومن أجل وصولها لذلك الهدف تسلك تلك الحركات كافة السبل والوسائل السياسية السلمية المباشرة وغير المباشرة المتاحة أمامها، وتقوم بتغيير وتنويع مواقفها وتحالفها وصراعاتها مع الدولة أو القوى السياسية والاجتماعية الأخرى بحسب ما تقتضيه مصلحتها وتحقيق ذلك الهدف.

2 . **حركات التحرر الوطني المسلحة:** أمّا حركات التحرر الوطني المسلحة الإسلامية فهي في الأصل جزء من الحركات السياسية – الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي، دفعت بها الظروف المحيطة بها في مجتمعاتها التي تخضع لاحتلال أجنبي إلى تبني برنامج للتحرر الوطني يقع الكفاح المسلح في القلب منه. وقد بدأ ظهور تلك الحركات من بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين إبان حرب فلسطين عام 1948 ثم المقاومة الوطنية المصرية ضد قوات الاحتلال البريطاني في مدن قناة السويس بدءاً من عام 1951. وفي الوقت الحالي فإنّ كلا من حركة المقاومة

الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينيتين وحزب الله اللبناني تعد الأكثر بروزاً وتمثيلاً لتلك النوعية من الحركات. وعلى خلاف الحركات الدينية الجهادية العنيفة المحلية، فإن حركات التحرر الوطني المسلحة الإسلامية لا تشتبك في أي صراعات داخلية مسلحة مع خصومها السياسيين والفكريين في مجتمعاتها على الرغم من اختلافهم معهم في كثير من القضايا، وتقصر استخدام العنف المسلح ضد القوى الأجنبية التي تحتل بلادها وتسيطر على مقدراتها.

التقسيم الثلاثي لخريطة الحركات الإسلامية:

قريبا من الخريطة التي قدمها تقرير الأهرام يصنف سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل الحركات الإسلامية وفقا للتوجهات المختلفة حيال التيارات الإسلامية وقضية صعودها السياسي إلى ثلاث فئات هي:[30]

الفئة الأولى: هي التي تصنف الاتجاهات المختلفة على قاعدة مذهبية فتتحدث عن التيارات الإسلامية الشيعية وكذلك التيارات الإسلامية السنية، وذلك على اعتبار أن هذين الاتجاهين هما الأكثر انتشارا وفاعلية على خريطة التيارات السياسية حتى وقتنا المعاصر، من دون أن نهمل بعض الاتجاهات التي قد تكون لها بعض الدلالات والنشاط السياسي ولكنها تظل محدودة في هذا النظام من مثل الاتجاه الأباضي، والاتجهاه الزيدي الشيعي.

الفئة الثانية: تقوم على تصنيف هذه الإدراكات والتوجهات من خلال ارتباط الإدراكات الفعلية والتأويلية والتفسيرية بالعمل والنشاط السياسي وهو أمر يتعلق في هذا المقام بطبيعة النظر إلى السياسة عند كثير من التوجهات. سنرى توجها يستند في إدراكه لرؤية ترى في السياسة بأنها عمل بشري وضعي يأتي من سياق علماني ومن ثم بحكم ما يطلق عليه من سلفيته يقف مواقف تحريم بما يمكن تسميتهم "بالظاهرية الجدد" على ما يؤكد على ذلك الشيخ يوسف القرضاوي حينما يحاول هؤلاء جعل السياسي منطقة تكاد تدخل في سياقات المحرم ليس فقط لتبنى مقدماته الفكرية ولكن حتى حينما يتبنى تلك الأدوات والآليات السياسية في هذا المقام.

وإذا كان هذا الاتجاه قد انتهى إلى رفض السياسة فإن التوجه الثاني في سياق التعامل معه يعبر عن حياديته في المجال السياسي يبدو ذلك واضحا ضمن رؤى متعددة لتوجهات صوفية تعلن ومن كل

طريق أن لا اهتمام لها بالسياسة والسياسي وأن اهتمامها هو فقط بالجوانب الروحية والتربوية في هذا المقام، بينما يعبر اتجاه ثالث وبما يحمله من تفاوت يتعلق بالانخراط في الحياة السياسية فيؤكد على أهمية هذا الانخراط والتعامل مع الأدوات والآليات باعتبار أن ذلك واحد من أهم المجالات التي تبرز فيها الفاعليات المختلفة لمثل تلك التيارات: المجال السياسي لا يمكن بأي حال من الأحوال- ضمن هذا التوجه – إنكار أهمية ومساحة فاعليته وإسهام التوجهات الإسلامية فيه بكثير من المواقف التي تتعلق بالنشاط السياسي العام.

ضمن هذه الخريطة التي تتعلق بدائرة السياسي يبدو لنا اتجاه رابع يجعل من انخراطه في السياسة عملية أساسية يحاول فيها وصف رؤيته بأنه يواجه نظم الطغيان في الداخل وفي الخارج على تفاوت بين هذه التوجهات المختلفة في إعطاء الأولوية للداخلي أو الخارجي، وفي غالب أمرها فإن لهذه الجماعات خطابا سياسيا يحمل مفردات دينية ويتوسل وسائل عنيفة وآليات، ليس من ضمنها توسل تلك الآليات الاعتيادية في العمل السياسي والنشاط السياسي السلمي. ويأتي اتجاه خامس كاد أن يتوارى في الآونة الأخيرة، وهو اتجاه ينتسب إلى حزب التحرير يرى أن استئناف الحياة الإسلامية لا يكون إلا من مدخل إحياء الخلافة الإسلامية.

الفئة الثالثة: تتعين في توجهات عدة تجمع بين عالم المفاهيم من جهة وعالم القضايا التي تتعلق بالنشاط السياسي ولا نغادر الحقيقة إذا قلنا إنها تتعلق كذلك بعالم الأفكار وما تراه من ارتباط ذلك بأصول مرجعية، الأمر هنا يتعلق بتوجهات عدة داخل الظاهرة الإسلامية في علاقتها بالديمقراطية ما بين تبني وما بين رفض وما بين مواقف أخرى قد تقف موقفا انتقائيا او اصطفائيا، وبعض من هذه التوجهات قد يتخذ موقفا توفيقيا.

وفي إطار تشريح التيارات الإسلامية انطلاقا من التوجهات العامة لها، يرصد سيف الدين عبد الفتاح ثلاثة توجهات أساسية في هذا الشأن هي:[31]

- توجه الرفض والانعزال عن حركة العملية السياسية، وهو أقرب إلى عدم الاعتراف بشرعية السلطة، (السلطة الكافرة) أو تكفير المجتمع (الجاهلية)، وهو يُعنى بالبراءة ويجعل ذلك أحد بل وأهم مداخله للتعامل مع السلطة – وربما مع المجتمع خاصة السياسي (رفض السلطة) – عدم شرعية النظم السياسية – عدم الانخراط في الأنشطة السياسية مثل

المشاركة السياسية السلمية في الانتخابات بكل مستوياتها.

- توجّه الحركات السياسية والاجتماعية، التي لها رؤيتها في التعامل مع السلطة لا تصل إلى حد الرفض المطلق الذي يوقعها في سياق المواجهة العنيفة مع النظام السياسي أو القبول المطلق الذي ترفضه حقيقة مرجعيتها الإسلامية، ومن ثم فإنها تمارس العمل السياسي، والنقد والمعارضة السياسية والانخراط في أساليب المشاركة السياسية والعملية الحزبية والتحالفات السياسية.

- التوجهات الإسلامية التي لا تتخذ شكلاً تنظيمياً، وربما يتخذ ذلك أشكالاً تنظيمية مستقبلاً، أو أشكالاً أولية تتخذ شكل العمل الطوعي والثقافي والفكري مثل المفكرين والمثقفين ذوي الاتجاهات الإسلامية ولا شك أن هؤلاء يمثّلون حركة اجتهادية واسعة، ويبدون آراءهم حيال القضايا المعاصرة سواء كان ذلك في الندوات أم في البحوث والمؤلفات. وهذا التيار الذي يمثّل "الفكر المعلمي" أو الرؤى النظرية لا يعني أنها منبتة الصلة بالواقع السياسي، إلاّ أنها تعبر عن محاولة بيان موقف المرجعية الإسلامية من مفاهيم مثل (الديمقراطية – الحزبية-النيابة- المعارضة السياسية- المرأة -الأقليات... الخ).

- الكتلة الغالبة، التي تمثل السواد الأعظم، والتي تتعاطف وأصول هويتها المتمثّلة في الإسلام، وهي تعبِّر عن "كتلة" متنازعة، إذ تشكّل جسد المواطنة في الدول القومية، وتحرص السلطة السياسية على ترويضها لمصلحتها، بينما تحرص القوى السياسية الأخرى على استقطابها كواحد من أهداف حركتها السياسية.

ضمن منطق ثلاثية التقسيم يصنف محمد بن مختار الشنقيطي الحركات الإسلامية إلى ثلاثة أصناف هي:[32]

أولا: الحركات الإسلامية السياسية:

والمقصود بها هنا ذات الخلفية الإخوانية. وهذه حركات سلمية، تميل إلى العمل من داخل النظام السياسي الاجتماعي السائد. وتسعى إلى دفعه إلى التغيير بروح إصلاحية لا ثورية. ويمكن القول إن هذه الحركات اتخذت قراراً استراتيجياً منذ السبعينات يتفادى الصدام المباشر مع خصومها، واعتماد منهج التدرج والنضال المدني، بالتعاون مع القوى القومية والوطنية المعارضة. لذلك لا عجب أن أطبقت هذه الحركات على إدانة الهجمات يوم 11 سبتمبر / أيلول، لأن هذا الأسلوب من المنازلة لا ينسجم مع رؤيتها ومنهجها في العمل.

ثانيا: الحركات الإسلامية السلفية:

وهي تقليدياً ذات منحى تعليمي إرشادي، ولم تكن تهتم بالسياسة كثيراً ولا تحسن ألاعيبها.. لكن التطورات الاجتماعية والسياسية في الجزيرة العربية خلال العقد الأخير كشفت عن مخاض جديد في الحركات السلفية، جعلها أكثر تسيساً وأعمق بالحدث اليومي.

ثالثا: الحركات الجهادية الثورية:

وهي سلفية الفكر في الغالب الأعم، لكنها تختلف عن السلفيين من موقفهم من الحكام، وميلهم إلى الخضوع للأمر الواقع، وعزوفهم عن السياسة. كما تعتبر أن الحركات السياسية الإخوانية تغالي في التحوط والمحاذرة، مما حولها إلى جزء من الواقع، لا بديلاً عنه كما هو المفترض.

الدور السياسي للحركات الإسلامية:

تكشف تجارب الحركات الإسلامية عن حقيقة الإطار العام الذي تجري في ظله مشاركتها السياسية، وعلى الرغم من أن هذا الإطار ظل محكوما بأزمة متعددة الجوانب، فإن ذلك فرض على هذه الحركات التعامل معه بجملة من الاستجابات التي أفرزت جملة من التحديات، مثلت معادلة أساسية في إطار التحول الديمقراطي، الذي يعد من جهة أخرى ضابطا ومحددا لكل تجربة من التجارب محل الدراسة.

معادلة التحول السياسي للحركات الإسلامية:

ضمن مشهد التبشير الديمقراطي في العالم العربي والإسلامي، تصاعدت قوة الحركات الإسلامية سياسيا، لتصبح بالتالي أهم القوى المجتمعية التي تحتل المشهد السياسي، ولتخترق بذلك كل الحدود التي حاولت الأنظمة السياسية أن يجري في إطارها مسار التحول الديمقراطي المأمول، إلا أن ما يميز هذا المشهد هو بروز ظاهرة موازية لحالة الصعود المتنامي، تتمثل فيما يقابلها من هبوط وتراجع في المسار السياسي لهذه الحركات، وبالتالي فإنّ ما يمكن تأكيده في هذا المجال أن هذا المسار محكوم بمعادلة للتحول السياسي، تقوم على التوازن بين طرفيها، إذ ما تلبث هذه الحركات أن تشهد تحولا سياسيا صاعدا، إلا وكان في إثره تحول سياسي هابط، مما يدل على عدم ثبات المسار السياسي للحركات الإسلامية، في خضم المسار العام للتحول الديمقراطي.

ولكشف بعض معالم هذا التحول، يمكن أن نتوقف بالبحث عند الدلالات العامة لتحول المسار السياسي للحركات

الإسلامية بين الصعود والهبوط، ليتسنى لنا بعد ذلك تحديد السمات العامة لهذا التحول، ومن ثم ننتهي إلى إبراز التحديات التي يثيرها هذا التحول في مسار الحركات الإسلامية ودلالاته في عملية التحول الديمقراطي.

الدلالات العامة للتحول السياسي للحركات الإسلامية:

حسب الدكتور رفيق حبيب، فإن معالم هذه المعادلة تبدو واضحة منذ سبعينيات القرن العشرين، فمع بداية حقبة الإحياء الديني، شهدت الحركة الإسلامية تغيرا في دورها السياسي، والذي مر بمراحل مختلفة من الصعود والهبوط، ولم يكن مساره خطيا تصاعديا، وكلما تزايد حضور الحركة الإسلامية في المجال السياسي كلما أصبح أي هبوط في منحنى هذا التواجد أكثر بروزا[33].

وعلى الرغم من أن الأطروحات الأساسية التي تم عرضها خلال الفصل الثالث، تعكس وجود اتجاهات تغيير متعددة في إطار الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، فإنه من الممكن الحديث عن وجود قسمات مشتركة بين هذه الأطروحات، تحكم مسار التحول السياسي للحركات الإسلامية ككل تسمح لنا برصد معالم التحول في التجربة السياسية الإسلامية المعاصرة.

ولا شك أن غلبة تجربة الإخوان المسلمين، على مجمل الأطروحات الأخرى، قد ساهم بقسط وافر في إبراز الكثير من هذه القسمات، إلا أن ذلك لا يعني وجود ظاهرة عامة واحدة تحمل جميع خصائص واتجاهات التحولات لدى الحركات الإسلامية كافة، ويمكن الحديث- من خلالها- عن مسار واحد لتحولاتها وتغيراتها، بل هناك ظواهر فرعية تتأثر بالقسمات العامة، مما يؤثر في اكتساب كل منها خصائص قد لا تتطابق بالضرورة مع خصائص الأخرى[34].

وقد أفضت التجربة الإخوانية إلى اتخاذ السياسة نهجا إستراتيجيا، وتعمق ذلك باتخاذ الانتخابات- أيا كانت وفي أي موقع – سبيلا، وقد كان تأثر الحركات الإسلامية بهذا التوجه نحو السياسة بارزا، وهو الأمر الذي اكتسب زخما متزايدا، وقوة دفع في ظل عدد من الاعتبارات أهمها وأبرزها: أن هناك بعض النجاحات التي تحققت في بداية النزال السياسي أغرت بالمزيد منه والاندفاع فيه، بالإضافة إلى تسييس القيادات الوسيطة في الحركات الإسلامية، إلاّ أن الأخطر أن هذا التوجه تم

التنظير له لاحقا وإسباغه أو إلباسه اللبوس الشرعي من قبل مفكرين وكتاب إسلاميين دون إدراك كاف لخطورة تضخم أو تغول الشق السياسي الذي هو بحكم الطبيعة والتعريف يتسم بالتضخم الشديد الذي يعيد تعريف وتحديد الأوزان النسبية لمكونات المشروع الإسلامي[35].

وحسب فريد الأنصاري فإن عقدة الإشكال في هذا التحول لا تعود إلى كون العمل الإسلامي قد انخرط في العمل السياسي، وصار له وجود على الساحة الانتخابية، أو – في بعض الأحيان – حتى على المستوى الإداري للدولة، في هذا البلد أو ذاك. وإنما الاستشكال مبني على كونه يعتمد العمل السياسي هدفا وغاية، حتى صار رهانه – كل رهانه – على الحل السياسي[36]!

ويمكن رصد ملامح هذا التحول أو التضخم، من خلال التعرض إلى ظاهرة تفاعل الحركات الإسلامية مع المعطى السياسي، أو بمعنى أدق ظاهرة الدخول المتزايد من قبل الحركات الإسلامية في الأقطار المختلفة إلى ساحة العمل العام، حيث تجلى ذلك في أحد الصور الثلاث التالية: التحول إلى السياسة، والتحول في السياسة والتحول عن السياسة.

التحول إلى السياسة:

على الرغم من أنّ هذا التحول يعود في حقيقته إلى أزمنة تاريخية سابقة، تفاعلت فيها الحركات الإسلامية مع مختلف المسائل السياسية المطروحة، فإنّ هذا الأمر قد اكتسب قوة دفع نوعية وكمية، وتحول من مجرد تفاعلات فكرية أو نظرية إلى ممارسات عملية، ضمن رؤية سلمية تدرجية للممارسة السياسية، وكان من نتائج ذلك أن أصبح للحركات الإسلامية نواب في المجالس التشريعية، والمشاركة في الحكومات بحقائب وزارية، والانفراد في السلطة كاملة غير منقوصة في بعض التجارب[37].

ومن الملاحظات المهمة أن التحول إلى السياسة بشكل كبير، لم يتم في إطار تلك الحركات الإسلامية التي تتبنى العمل السياسي منهجا فحسب، و إنما امتد الأمر إلى تلك التي تعتمد من الصدام منطلقا، وقد تجلى ذلك من خلال المراجعات التي اعتمدتها بعض الجماعات الجهادية في أقطار مختلفة، الأمر الذي عكس بشكل من الأشكال، الدخول في مرحلة جديدة قوامها القبول بقواعد الممارسة السياسية القائمة والتفاعل معها.

وسواء تعلق الأمر بالتحول التدريجي كما في الحالة الأولى، أم بالتحول الدراماتيكي في الحالة الثانية، فإن مضمون هذا التحول يثير

بعض الملاحظات التي تتعلق بالمنهج، ومستقبل التحول في الحركات الإسلامية:[38]

الملاحظة الأولى: تختص بمداخل التغيير أو التحول في الحركات الإسلامية، إذ يطرح التحول الدراماتيكي أحد أنماط التحول في الحركات الإسلامية، وهو الاستجابة للأزمة والتفاعل معها، وهذه الاستجابة بالطبع لا تتم منعزلة أو منفصلة عن "الثابت" الذي تنطلق منه الحركة في رؤيتها الفكرية والعملية، ولكن هذا "الثابت"، ونتيجة للأزمة، تحدث له حركة مراجعة نتيجة بروز أصوات نقد تلقى استجابة أو نتيجة تطوير تتبناه قيادة قائمة أو نتيجة الأمرين معا.

الملاحظة الثانية: تتعلق بمتصل التغيير، فالمثال الأول يبرز المتصل أو الدائرة التي يأخذها عادة العمل الإسلامي، فالعمل الإسلامي يبدأ عادة بـ"الدعوة" في جموع الناس بغرض جمع الأنصار وحشد المؤيدين، ثم ينتقل إلى التمأسس التنظيمي، ثم يحدث تغيير في إدراك السياق الذي تتحرك فيه (تغير في توازن القوى أو العلاقات أو الأطراف أو فيهما جميعا)، وهذا التغير يتطلب استجابة أو تفاعلا مع معطيات الممارسة الواقعية. وهنا مسألة جديرة بالتأمل، وهي أن الممارسة الواقعية في الحركات الإسلامية عادة ما تسبق التنظير أو وضوح الرؤية الكلية، فالرؤية لا تسبق العمل، وهذا ما يجعل من العملية الواضحة – التي قد تصل إلى البراغماتية – السمة المميزة لتحولات الحركات الإسلامية.

التحول في السياسة:

أفضى الانخراط الواسع من قبل الحركات الإسلامية في العملية السياسية، إلى تحول نوعي هام، إنه التحول في الإدراك السياسي لهذه الحركات، فمع دخولها ساحة العمل السياسي نضجت الأطروحة السياسية الإسلامية من عدة جهات، أهمها:[39]

- من جهة النموذج السياسي الذي تهدف الحركة إلى إقراره في الحياة السياسية، ويرتبط بذلك تطور المواقف الفكرية التي بات يتبناها الطرف الإسلامي.
- من جهة ترتيب أولويات الخطاب
- من جهة شكل التنظيم المعبر عن الحركة السياسية، وعلاقته بالبناء التنظيمي السابق، والأوضاع المؤسسية الخادمة للعمل السياسي.
- من جهة تأثير العمل السياسي في أولويات العمل، ومهام الحركة ومجالاتها و وظائفها.
- من جهة بناء وتكوين النواة أو الفرد المنتمي لهذه الحركة، وتطور الوعي أو اختلافه داخل الجماعة الواحدة، نتيجة

الاحتكاك بالعمل العام عموما، والعمل السياسي بخاصة.

■ من جهة تأثير الاشتراك في بقية أجزاء العمل الأخرى (الأوزان النسبية لمكونات العمل)، وبخاصة في التنظيمات التي تتسم بشمولية الوظائف، والمهام التي تناط بالتنظيم لتنفيذ الفكرة الإسلامية وتطبيقها.

ولقد كان لهذا التحول النوعي في الإدراك السياسي آثار هامة على بنية الأطروحات الإسلامية، من جهة بنية هذه الأطروحات ومكانة الدعوي والسياسي فيها. ومن أهم نتائج تلك الممارسة، أن تم إعمال النسبي في المطلق في بعض جوانب العمل، أو الخلط بينهما في جوانب أخرى، وذلك وفقا لما يلي:[40]

1. **إعمال النسبي في المطلق:** مقتضى النسبي هنا هو السياسية، التي أضحت أساسا في الحكم على المطلق، الذي هنا هو الدين، فبعد أن كان الهدف "تديين السياسة"، أي إخضاعها للمبادئ الأساسية للإسلام وقيمه العليا، وتحقيق أو بناء أرضية شرعية دينية للممارسة السياسية، تم "تسييس الدين"، ليس بمعنى النظر إلى السياسة باعتبارها جزءا من التصور الديني الإسلامي، ولكن من جهة إعادة تفسير الدين ليتضخم فيه الشق السياسي أو الجزء السياسي، على بقية مكونات البناء الإسلامي.

وكان من نتائج هذا التحول، إعادة ترتيب الأولويات بين الدعوي والسياسي، حيث امتدت هذه الحقيقة "المطلقة" إلى تفكيك الواقع القائم وإعادة بنائه، فلا يرى الطرح السياسي الأزمة المجتمعية التي نعانيها، وإنما يريد القفز إلى السلطة، تلك العصا السحرية القادرة على حل كل معضلات ومشكلات الواقع، ومن ثم يتم اختزال المشروع الإسلامي – باعتباره مشروعا شاملا يستهدف إصلاح حال الأمة – إلى جانب سياسي يتمحور حول السلطة، وصولا إليها كما في الطرح المعتدل، أو وثوبا إليها كما في الطرح العنيف.

2. **الخلط بين المطلق والنسبي:** بالنظر إلى الطبيعة الدعوية الكامنة في الطرح السياسي الإسلامي، ونتيجة للانخراط الواسع في العمل السياسي، أغفلت الحركات الإسلامية مقتضيات وشروط كل من الطرح الدعوي والسياسي. إذ أن الانخراط في العمل السياسي يقتضي اتخاذ مواقف واضحة تجاه الأحداث الجارية أو القضايا السياسية والفكرية المطروحة، مع ضرورة تقديم صورة التغيير الذي تنشده وعرضه على الناس، حتى تأخذ موقفا من

هذا المشروع: تتبناه أو ترفضه، تدافع عنه أو تتخلى عنه.

وتؤدي حالة الانغماس أكثر في العمل السياسي، إلى إبراز هذا الخلط، الأمر الذي يؤدي إلى غموض في مدلول ما هو إسلامي، ذلك أن انتقال الحركة الإسلامية من الدعوة إلى الدولة ومن المرجعية إلى الواقع، ومن المبادئ العامة إلى التطبيق، أي التفاعل مع الأمور العملية مثل تنمية الاقتصاد، وصياغة خطة الرعاية الاجتماعية، وتبني سياسة لإدارة الحكومة... الخ، هذا كله يطرح مشكلا على جانب كبير من الأهمية، يتعلق جوهره بإعادة تعريف ما هو إسلامي: من هو؟ هل هو الذي ينحدر من أصول تاريخية إسلامية بقطع النظر عن تطبيقاته الواقعية؟!

وتبرز المشكلة مع التطبيقات السياسية الإسلامية، في كون جزء منها يمهد الطريق للعلمنة، نتيجة عوامل متعددة أبرزها أن الأدوات التي استخدمت في الممارسة السياسية [الدولة- الحزب..] كانت وما زالت أدوات تحمل في بنيتها التكوينية قدرا كبيرا من العلمنة، باعتبارها بنية وافدة أساسا. ولم يدرك الإسلاميون الذين تحركوا فيها وبها كنه هذه الأدوات وجوهرها، فابتلعتهم بدلا من أن يحولوها إلى وسيلة لخدمة الدعوة، بل تحولت هذه الأدوات- في بعض الأحيان – إلى هدف في حد ذاته.

ولتوضيح المسألة أكثر، يلاحظ فريد الأنصاري، أن العمل السياسي، والإصلاح الدستوري والقانوني ليس أصلا من أصول العمل الدعوي، وإنما هو فرع من فروعه. وليس مقدمة من مقدماته وإنما هو نتيجة من نتائجه، ولا هو عمل مفتاحي في المشروع الإسلامي الشامل، وإنما هو وسيلة تبعية من وسائله، فتكون بذلك الدعوة إلى الله هي الجوهر الحقيقي لوظيفة العمل الإسلامي، وهو المفهوم الذي يجب أن يحكم كل اختيار وكل مشاركة في السياسة، أو النقابة أو الثقافة، أو ما إلى ذلك. ولا مانع أن تشارك هذه الحركة أو تلك في العمل السياسي، ولكن دائما بصفتها دعوة، لا عملا سياسيا مجردا[41].

التحول عن السياسة:

لا يعني التحول عن السياسة ضمن طرحنا هذا إعلان حالة من المفاصلة معها، بقدر ما يعني أن الانغماس فيها من قبل الحركات الإسلامية، قد أدى إلى الوعي بوجود مساحات أخرى أرحب بجوار العمل السياسي، كالعمل الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى إعادة التفكير في موقع السياسة من المشروع

التغييري الإسلامي. وأمام هذا الوضع برز التساؤل عن الرؤية الضابطة للعمل السياسي في عمومه، حيث يلاحظ في هذا الشأن أن الحركات الإسلامية تفتقد إلى الرؤية الفكرية الحاكمة، الأمر الذي يؤدي إلى ظواهر معقدة ومتعددة داخل الجسد الإسلامي، أبرزها:[42]

- وجود ظواهر متجاورة داخل التنظيم الواحد من طبائع مختلفة (التجاور بين الدعوي والسياسي مثلا)... وهذا التجاور غير الواعي يؤدي إلى حدوث انقسامات وانشقاقات، وليس انتقالا إلى التعددية.

- غموض وضبابية الرؤية يؤديان في بعض الأحيان إلى تثبيت المتغير، وتغيير الثابت.

- عدم وضوح الرؤية الفكرية الحاكمة يؤدي إلى عدم تبلور التنظيمات والتيارات بشكل واضح (حرب الخليج الثانية مثال واضح لهذا الانقسام).

- ما يحكم التغيير أساسا هو الممارسة العملية والاستجابة للواقع التي تؤدي إلى تغير الآراء، وليس الرؤى، لذا فإن التغيير في الحركات الإسلامية عادة ما يأخذ شكل الموجات الصاعدة الهابطة، وليس المتصل الذي يحمل اتجاها ووجهة.

وتعكس إعادة طرح مسألة موقع السياسية من آفاق العمل الإسلامي الأخرى، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، حالة الانسداد السياسي الذي وصلت إليه الحركات الإسلامية، ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها، حيث إنّ العمل السياسي باعتباره الرهان الإستراتجي الأساسي للحركات الإسلامية، لم يستطع أن يحقق الآمال والأهداف والشعارات التي رفعت[43].

وفي الجملة يمكن القول إنّ أساس التحول في المسار السياسي للحركات الإسلامية، سواء كان تحولا نحو السياسة أم في السياسة أم عن السياسة، صعودا أو هبوطا، ينبع من حقيقة إدراك الحركات الإسلامية، أنها باعتبارها حركة رسالية تحمل رسالة الإسلام، أكبر من أن تكون مجرد كيانات سياسية ذات وظيفة محددة، بل إن طبيعة المشروع الإسلامي له منظومته المتكاملة، لم تفلح التجربة السياسية الإسلامية المعاصرة في تجاوزها.

المخاوف المثارة من الصعود السياسي للحركات الإسلامية:

تطرح مسألة الصعود السياسي للحركات الإسلامية جملة من التحديات على مستوى التطور الديمقراطي في العالم العربي والإسلامي، ولعل أهمها تلك المخاوف التي تثار جراء هذا الصعود، الأمر الذي أفرز تحديا آخر يتعلق بمدى تعزيز هذا التحول والصعود منه

تحديدا لمبدإ التحول الديمقراطي، الذي تعد هذه الحركات أحد إفرازاته.

المخاوف التي يثيرها التحول السياسي للحركات الإسلامية:

تزداد المخاوف والتحفظات من المشاركة السياسية للحركات الإسلامية، خاصة أن المواقف المبدئية المتعلقة بمختلف الأطر الفكرية الضابطة لهذه المشاركة، تبقى غير مفصول فيها أو أنها لا تحمل مواقف نهائية من قبل هذه الحركات. ويمكن أن نشير هنا إلى حالة عدم الإجماع من مسألة الديمقراطية التي تتراوح بين القبول والرفض، وكما مر بنا فإن مسألة المشاركة السياسية ذاتها لا تحظى هي الأخرى بالإجماع الكافي وتبقى تتأرجح بين الحل والحرمة كما أشرنا إليه سلفا.

وعلى الرغم من تواضع المكاسب الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي عموما، فإن جملة المخاوف المثارة تتعزز أكثر في ظل البحث عن قاطرة تقود التحول الديمقراطي وتعمل على ترسيخه واقعا، ويكون من جملة مقتضياته تأكيد مسألة المشاركة السياسية، وتحقيق مبدإ التداول على السلطة، الأمر الذي يطرح مسألة مدى تمثل الحركات الإسلامية لهذا الدور.

وفي إطار هذا الجدل القائم، تثار العديد من المخاوف المتوقعة، التي وظفت ضد الحركات الإسلامية، وكانت مبررا كافيا لتعطيل مسيرة التحول الديمقراطي في العديد من الدول، وذلك على الرغم من أنّ هذه الصورة يقابلها تأكيد علماء الفقه الإسلامي والمفكرين الإسلاميين، أن مبدأي تداول السلطة والمشاركة في الحكم - باعتبارهما يمثلان أساس الديمقراطية وجوهرها - معروفان في الشرع الإسلامي الذي يصون أيضا الحقوق والحريات الفردية والعامة التي يحرص عليها أي مجتمع حر وعادل، إلا أن التحفظات التي ترد على حظر قيام أحزاب إسلامية دستورية في كثير من الأنظمة السياسية تستمر في إطار ذلك، بل تتخذ كمبررات لتأييد ممارسات الحكومات المختلفة الرامية إلى الحد من أي نشاط سياسي يرفع لواء الإسلام[44].

وفي هذا الإطار ترد جملة من المخاوف، التي تشكل عامل توجس في أن يكون للحركات الإسلامية تعبير سياسي مشروع، ويمكن بوجه عام إيجازها فيما يلي:[45]

1. الادعاء بتطابق العقيدة الإسلامية مع البرنامج السياسي: ويشار في ذلك إلى محاولة احتكار التيار الإسلامي لتمثيل عقيدة بأسرها وليس مجرد فكر سياسي، وهو ما

يثير مخاوف من كون التيار الإسلامي غير قابل لأبسط قواعد التنافس الديمقراطي.

2. اللجوء إلى العنف كخيار دائم لدى التيار الإسلامي: حيث تثار المخاوف من لجوء التيار الإسلامي لهذا الخيار، كلما ضاقت به السبل، خاصة مع تصاعد أعمال العنف التي ارتكبت باسم الفصائل الإسلامية المختلفة.

3. التباين بين الفكر والممارسة: والتباين المقصود هنا بين الموقف الفكري لكبار الكتاب والمثقفين الذين ينتمون إلى التيار الإسلامي أو يتحدثون باسمه، وبين موقف القيادات المحلية، ومسلك بعض فصائل هذا التيار في مجال الحقوق والحريات الفردية.

4. موقف التيار الإسلامي من قضية الديمقراطية ومن الدولة المدنية المعاصرة: وأهم ما يشاع في هذا الجانب، أن التيار الإسلامي ليس ملتزما بالخيار الديمقراطي من منطلق مبدئي، وأنه يرفع شعارات التعدد الحزبي والانتخابات البرلمانية الحرة وتداول السلطة فقط كأسلوب للإثارة ولتأليب الجماهير على الحكومات، أو حتى للوصول إلى السلطة نفسها، فإذا ما تحقق له هذا الهدف النهائي، قام بفرض قيود على الحريات السياسية نفسها التي كان يطالب بها.

5. موقف التيار الإسلامي من قضية الشريعة الإسلامية: حيث يعتبر الموقف من الشريعة وعلاقتها بالقوانين الوضعية من أهم المخاوف المثارة في هذا الشأن، خاصة وأن هذا الجانب يتصدر - بشكل أو بآخر- لبرامج ومواقف التيار الإسلامي، بل إنه يمثل الركن الرئيس في هذه البرامج ومحور الحركة السياسية الإسلامية، الأمر الذي قد يؤدي إلى اعتماد قوانين مقيدة للحريات العامة والفردية بدعوى تطبيق الشريعة الإسلامية.

6. الارتباط السياسي بين فصائل التيار الإسلامي في أنحاء العالم: وفي ذلك إشارة إلى العلاقات الوطيدة التي تربط فصائل التيار الإسلامي بعضها ببعض في أنحاء العالم، وينعكس ذلك في مجموعتين من العلاقات: تتركز الأولى على ما يجمع التيار الإسلامي بالمعنى الفكري والثقافي عبر التنسيق والتكامل الفكري في القضايا الفكرية الكبرى، من خلال الندوات والمؤتمرات. أما الثانية فتتركز على المستوى التنظيمي، أو الحركي، والرامية إلى نقل الأفراد والموارد عبر الحدود لتحقيق أغراض عملية محدودة. وعند هذه النقطة تثار المخاوف باعتبارها مدخلا يمكن استغلاله من قبل قوى خارجية لشق الصف الوطني

ولاختراق المجتمع بالمعنى الأمني ولتحقيق أغراض تمليها قوى أجنبية.

وبشكل واضح تعبر بعض الدوائر عن بعض الالتباس في موقف الحركات الإسلامية، وتحيطها ببعض الشكوك، التي يغذيها السجل المحدود لهذه الحركات في الحياة الرسمية، وتوجزها في ست نقاط تشكل ما عبرت عنه بالمناطق الرمادية وهي: تطبيق الشريعة، العنف، التعددية السياسية، الحريات الفردية، الأقليات، حقوق المرأة. وتعبر هذه المناطق عن الخوف من المجهول لدى الغرب إزاء الحركات الإسلامية، وذلك على الرغم من الإقرار بأن هذه الريبة قد أحاطت تاريخيا بظهور كافة الأحزاب والحركات السياسية ذات المعتقدات وذات الجذور الدينية، التي انحصرت في التجارب التي خاضتها، مؤكدة عبرها على احترام العملية الديمقراطية[46].

ومع ذلك فإنه يمكن الاستدراك على جملة المخاوف المذكورة، بملاحظة أن المنطق الذي يحكمها لا يتعلق بالطبيعة الإسلامية لهذه الحركات، إذ يمكن أن تصل إلى السلطة حركات سياسية إسلامية أو غير إسلامية، قد تعمل على تعطيل المسيرة الديمقراطية، وقد دلت الشواهد التاريخية على وصول أحزاب شمولية إلى السلطة بوسائل ديمقراطية، فكان أول ما قامت به هو وأد الديمقراطية، ويشتهر في هذا الشأن في الواقع الأوربي أو الغربي بشكل عام نموذج وصول النازيين للسلطة في ألمانيا عبر آلية الانتخاب العام في 1933، وقضى النازيون على الديمقراطية قضاء مبرما، بعد ذلك. كما أن الأحزاب الشيوعية الأوربية شاركت في الانتخابات البرلمانية والرئاسية دون أن تتخلى عن معتقداتها الشمولية أو الهدف الاستراتجي الذي تستنكف عن إعلانه وهو تأسيس نظام اشتراكي يقوم على ديكتاتورية البروليتاريا[47].

وزيادة على ذلك فإن مخاض التجربة هو الكفيل وحده، بالحكم على مختلف التيارات ومدى صدقيتها، في تبني الأطروحات الديمقراطية واقعا في ممارساتها، ولعل ذلك هو واقع التجربة الأوربية مع الأحزاب الاشتراكية، فبينما كفرت اللينينية منها بالديمقراطية "البرجوازية"، أعلنت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية إيمانها التام بالديمقراطية، وقامت بدور هائل في تطويرها وتنميتها، وهو نفس ما يلاحظ على الأحزاب اليمينية- وخاصة الأحزاب الديمقراطية المسيحية- التي تعايشت مع الديمقراطية في أوربا الغربية، رغم أنها ليست ديمقراطية[48].

ومهما يكن من شأن هذه الاستدراكات التي تحاول وضع المسألة في إطارها الطبيعي، فإنّ التوقف عند فحوى بعض المخاوف المتوقعة، من شأنه أن يسهم في وضع مسألة الصعود السياسي للحركات الإسلامية ضمن حيز التحول السياسي العام في العالم العربي والإسلامي، الذي لا يتخذ في الغالب مسارا واحدا، إذ من شأنه أن يتصاعد ويتراجع، أو قد يخبو إلى حد الأفول، ثم ينمو ويتوهج، تبعا للمؤثرات الداخلية والخارجية التي بيّناها فيما سبق.

وعلى ذلك فالقول بتطابق العقيدة مع البرنامج السياسي، لا يمكن أن يمثل حاجز أمام التحول الديمقراطي، بالنظر إلى جملة الشواهد المفصح عنها في الفقرات السابقة، إضافة إلى أنّ هذا التيار ليس كتلة مصمتة واحدة، وإنما هو عبارة عن مجموعة من الحركات السياسية، التي تبين التجربة السياسية بشأنها أنها يمكن أن تكون حركات متنافسة سياسيا، على الرغم من أنها ذات منطلق عقيدي واحد، شأنها في ذلك شأن باقي الأحزاب والحركات الموجودة في العالم العربي والإسلامي.

وفيما يخص التخوف من اللجوء إلى العنف، فإن ما يجب ملاحظته أن العنف ليس خاصا بهذه الحركات ولا هو متعلق بها فقط، إذ العنف مارسته كثير من الحركات الثورية والليبرالية والقومية، كمبرر للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، ثم إنه يجب أن لا توضع الحركات الإسلامية في تقدير هذه المسألة وتحديد الموقف منها، في سلة واحدة، إذ يمكن تفتيت هذا التيار إلى ثلاث مجموعات تبعا للإستراتيجية الإسلامية التي تتبناها كل مجموعة، تحتل مجموعة العنف منها وضعا هامشيا كما يلاحظ أمحند برقوق: المجموعة الأولى متكونة من الجمعيات الإسلامية غير السياسية التي تهدف إلى تغيير المجتمع تبعا لإستراتيجية تقوم على العمل التربوي والثقافي والدعوي، في حين تركز المجموعة الثانية على العمل المسلح وتعمل على التحول الفوري نحو الدولة الإسلامية عن طريق العنف الإجرامي السياسي والإرهاب، والتي رغم التغطية الإعلامية الكبيرة التي تأخذها إلا أنها تبقى على هامش التيار الإسلامي، أما المجموعة الثالثة فهي التي تتبنى إستراتيجية تدريجية للتغيير والتعبئة والمشاركة الانتخابية كوسيلة شرعية للوصول إلى السلطة[49].

وما يمكن قوله بشأن تباين الفكر مع الممارسة، فإن ذلك لا يقتصر على التيار الإسلامي وحده، بل إنه تعلق في ظروف

مختلفة وفي مناسبات سابقة، بغيره من التيارات السياسية والفكرية، فالفجوة القائمة بين القول والفعل مثلا من سمات كل التيارات السياسية، حيث يحفل التاريخ بحكومات تؤكد التزامها الاشتراكية فقط لتحقيق مكاسب للنخبة الحاكمة، أو ترفع شعار الحرب والتحرير والجهاد حتى الموت بينما مفاوضاتها مع العدو مستمرة[50].

أما بشأن المواقف المبدئية من قضية الديمقراطية وما يتعلق بها، فإن الحركات الإسلامية لا تشذ عن مختلف الحركات التي استوعبت الفكر الديمقراطي وآمنت به، بعد مخاض عسير، وفي هذا الشأن يلاحظ أن الحركات الإسلامية شهدت تغيرات كبيرة لحقت بمواقفها المبدئية فيما يخص هذه المسألة، حيث يمكن القول بأن التغيير الذي لحق بموقف بعض حركات الإسلام السياسي، وبصفة أخص الحركات الكبيرة وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين ارتبط بالتعلم. فغالبية هذه الحركات بدأت بدون خبرات سياسية، بل وبدون معرفة تذكر بالفكر والنظرية السياسية، ولا حتى بتاريخ العالم الإسلامي، وأنها كانت تتنفس مصدرا وحيدا للمعرفة وهو الفقه الإسلامي بمصادره الكلاسيكية والتي وضعت فيما بين القرنين الثالث والسابع الهجريين. ومع الوقت والتجربة والامتحانات الصعبة التي خاضتها هذه الحركات، بدأت الأجيال التالية من كوادر الحركة تطرح الأسئلة الكبيرة، وتنهل من مصادر المعرفة الأخرى بما فيها الفكر الغربي الحديث، كما بدأت بعض قياداتها تقدر الفكرة الديمقراطية بالارتباط بتثمين فكرة حكم القانون والنظام القضائي الحديث، وحقوق الإنسان، والانتخابات العامة، وغيرها من عناصر ومفردات النظرية الديمقراطية[51].

وكما يلاحظ راشد الغنوشي فإن هناك اتجاها لا تخطئه عين المراقب، داخل التيار الإسلامي يستقطب اليوم القطاع الأوسع منه، لا يني بحثا جاهدا عن فرص للعمل في أطر القانون ضمن مؤسسات المجتمع الرسمية كأحزاب وجمعيات ونقابات، تمارس أدوات العمل الديمقراطي من حوار وتفاوض وانتخابات، واحتكام لصناديق الاقتراع، واحترام حرية الرأي، والتداول على السلطة، كما يؤكد أن المناسبات التي توفرت فيها للتيار الإسلامي المشاركة في العمل السياسي مع تيارات أخرى برهن عن مستوى عال من احترام العملية الديمقراطية واعتدال في المطالب وحرص على التفاهم والتوفيق وعدم احتكار

الساحة وأبرز الأمثلة في العالم الإسلامي الإخوان المسلمون في الأردن[52].

وثمة أدلة تشير إلى احترام الحركات الإسلامية لقواعد المشاركة في العملية السياسية، حتى في ظل تلك النظم التي اعتمدت قواعد صارمة وغير منصفة، كما في مصر والجزائر، حيث اختارت الحركات الإسلامية الانصياع لتلك القواعد، ويعتبر الإسلاميون من اللاعبين السياسيين المنضبطين باستخدامهم كافة الصور السلمية للتأثير على مخرجات العملية السياسية الرسمية. إلا أن حداثة التجربة لا تقدم دليلا قاطعا على ديمقراطية هذه الحركات سياسيا[53].

وعن الموقف من الشريعة الإسلامية، والمخاوف التي يمكن أن تكون جراء تطبيقها، كسن قوانين حادة من الحريات العامة والفردية، فإنّ جل الدساتير العربية والإسلامية تنص على اعتماد الشريعة الإسلامية كأهم مصادر التشريع فيها، وهي مسألة مبدئية ترفع الحرج عن الحركات الإسلامية في تأسيس مرجعياتها الأساسية دستوريا، هذا فضلا عن المطالبة بتطبيقها. ولذلك فإن رفع شعار تطبيق الشريعة لا يعوق من قريب أو بعيد الممارسة الديمقراطية، فلأي حزب يريد التنافس على السلطة عبر صناديق الاقتراع أن يتقدم من الجماهير بما يريده والجماهير هي التي تحكم. كما أن المطالبة بالشريعة الإسلامية تعد حجر الزاوية في فكر أي حركة إسلامية تسعى إلى تقديم برنامجها الإصلاحي للمجتمع، وأن المطالبة بالتنازل عن ذلك هي نزع لشرعية هذه الحركات وفض لها[54].

أما التخوف من الامتداد الخارجي، فإن ذلك لا يقتصر على هذه الحركات، بل يمتد إلى معظم الحركات ذات الارتباط الإيديولوجي الواحد، وفي مقدمتها الحركات والأحزاب الاشتراكية، كما أن التحولات العلمية والتكنولوجية المعاصرة، أفضت إلى حالة من التطور لم يعد ممكنا في ظلها، قسر التفاعلات المختلفة، فضلا عن السياسية منها، داخل حدود الدول القومية. كما أنّ الأمر يمكن أن يحتاط له دستوريا، ضمن القواعد المنظمة للتداول الديمقراطي، بتحديد الحالات التي يمكن أن يمثل فيها هذا الامتداد تهديدا أمنيا لهذه الدولة أو تلك، فلا يُقصى أي طرف من الممارسة السياسية، بدعوى هذا الامتداد الخارجي.

التحديات التي يثيرها الصعود السياسي للحركات الإسلامية:

يثير بعض الباحثين إضافة إلى المخاوف السابقة جملة من القضايا التي يجري تناولها

من قبل كثير من الأوساط والتي قفزت إلى ساحة الجدل السياسي، في ظل الثورات العربية المعاصرة، وفي هذا الصدد يرصد خليل العناني جملة من هذه التحديات، والتي من أهمها:[55]

أولا- تحدي الانتقال من السرية إلى العلنية. فقد دأبت الحركات الإسلامية على العمل بعيدا عن القواعد المؤسسية التي تحكم عمل الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، وهو ما وفر لها قدرا من السيولة والتغلغل في المجتمعات العربية. ويترتب على العمل السري سلسلة طويلة من القيم والمبادئ التي ينشأ عليها أفراد الحركة وأعضاؤها، مما يخلق ثقافة ومنظومة قيمية بعيدة عن الشفافية والوضوح. لذا، فإن أول تحد سوف يواجه هذه الحركات هو كيفية تغيير البنية العقلية والفكرية لأعضائها، ونقلها من الحيز السري بآلياته وتفاعلاته إلى الإطار العلني بمسئولياته والتزاماته.

ثانيا- تحدي الفصل ما بين النشاطين الديني والسياسي. فقد دأبت الحركات الإسلامية على الخلط بين الدعوي والسياسي، ولم توجد حدود فاصلة بين الدور الديني والاجتماعي لهذه الحركات ونشاطها السياسي. وهذا التحدي لا يمكن حله بمجرد التمييز بين المجالين الديني والسياسي عن بعضهما بعضا، وإنما من خلال عملية فصل كلي في الوعي والفكر الحركي بين منطق الجماعة الدينية ومنطق الحزب السياسي. ولا تشجع النماذج العربية (كما هي الحال في الأردن والمغرب واليمن) التي تجمع بين الأمرين على إمكانية تكرارها في مصر وتونس. فالمشكلة لم تكن يوما في العلاقة التنظيمية التي تحكم علاقة الحزب بالجماعة ومساحات الانفصال والتلاقي بينهما، وإنما في الفلسفة التي يستند إليه كلاهما. فالعضو الذي يقرر الانتماء لجماعة دينية ليس هو حتما من يقرر الانتماء إلى حزب سياسي وبالعكس. من هنا، تبدو محاولة جماعة الإخوان المسلمين في مصر لإنشاء حزب سياسي أشبه بإعادة استنساخ التجربة الأردنية، مما سوف يؤدي إلى مشاكل مستقبلية قد تعوق نشاط كلا الطرفين.

ثالثا- تحدي إدارة التوازنات والعلاقات الداخلية في الحركات الإسلامية. فمن المعروف عن هذه الحركات تماسكها الداخلي والتزامها التنظيمي والأيديولوجي. ولعل أحد أسباب ذلك هو شعور الحركة بكونها دوما مستهدفة من الأنظمة السلطوية، وهو ما كان سببا في تأجيل كثير من الاستحقاقات التي كانت مفروضة على هذه الحركات تحت وطأة

القمع الخارجي. أما الآن، وقد سقطت هذه الحجة، فإن ملفات داخلية كثيرة سوف تكون محل نقاش وجدل كبيرين داخل هذه الحركات، منها - على سبيل المثال - إمكانية الانتقال من ثقافة التلقين والطاعة إلى النقاش والاختلاف، والعلاقة بين الأجيال، والعلاقة بين المستويات التنظيمية المختلفة (مجالس الشوري والمكاتب التنفيذية وسلطات رئيس الحركة)، وما يتعلق بالانتخابات الداخلية، ومنظومة الحراك والترقي الداخلي.

رابعا- تحدي تطوير الخطاب الفكري والأيديولوجي للحركات الإسلامية. ففي مرحلة ما بعد الثورات، لن يكون مقبولا من هذه الحركات أن تظل متخندقة في أطروحاتها الدينية والفكرية دون الانفتاح على غيرها من التيارات والرؤى والأفكار الأكثر تقدمية واعتدالا، وإلا فستخسر حتما الكثير من قواعدها ومؤيديها. والأكثر من ذلك أن هذه الحركات سوف تكون مطالبة بأن تضبط خطابها وتفاعلاتها الداخلية مع الواقع الجديد الذي فرضته الثورات العربية، وإلا فإنها ستفقد الزخم الثوري وتسير خلف المجتمع وليس في مقدمته.

خامسا- تحدي الانقسامات والانشقاقات الداخلية. من المتوقع أن تتعرض بعض الحركات الإسلامية العربية إلى هزات داخلية عميقة، عطفا على الحالة الثورية التي تتطلب تجديدا للبنية التنظيمية والفكرية لهذه الحركات، كي تكون على مستوى التوقعات والطموحات التي حملتها الثورات العربية للشارع العربي. وقد بدأت بالفعل مؤشرات على هذه الانقسامات في بعض الحركات، وإن بشكل غير علني حتى الآن. فعلى سبيل المثال، هناك خلاف متزايد بين قادة حركة النهضة التونسية حول كيفية التعاطي مع المرحلة الجديدة. وهو انقسام يعكس عدم توافق الرؤية بين جناحي الداخل والخارج في الحركة. فالجناح الأول يبدو الأكثر انغلاقا وتحفظا على تقديم تنازلات، سواء في خطاب الحركة، أم في موقعها الحركي داخل النظام السياسي الجديد، في حين يبدو جناح الخارج أكثر مرونة واستيعابا للحظة الثورية، بحكم احتكاكه بالثقافة الغربية، وقبوله بالتعددية الفكرية والأيديولوجية. أما في مصر، فثمة مؤشرات على خروج وانسحاب بعض قيادات الجماعة وقواعدها، سواء باتجاه قوى سياسية وحزبية مدنية ناشئة، أم لإرساء تجربة إسلامية جديدة، بعيدا عن التجربة الإخوانية بكل إرثها وتعقيداتها، وهو ما قد يضر بالحركة "الأم" على المدى الطويل.

أثر التحول السياسي للحركات الإسلامية في تعزيز مبدإ التحول الديمقراطي:

على عكس التخوفات والتحديات السابقة التي ترى في الصعود السياسي للحركات الإسلامية، خطرا حادا من عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي والإسلامي، فإن مسار التجربة لهذه الحركات يفصح عن إشارات واضحة من شأنها أن تعزز هذا التحول، فالأمر لا يتعلق بتحول ظرفي استدعته حالة الثورات العربية، بقدر ما يتعلق بمسار تطوري في مسيرة هذه الحركات، وذلك رغم أن ما يتعلق بهذا الشأن لا يتوقف على الحركات الإسلامية لوحدها، وإنما ينصب في إطار تكامل في الأدوار بين مختلف القوى المشكلة للمشهد السياسي.

وبهذا الصدد تبرز جملة من الافتراضات التي تحاول أن تتلمس هذه الإشارات في الصعود السياسي للحركات الإسلامية، حيث يرى في هذا الشأن محمد السيد سعيد أن هناك افتراضات كبرى حول هذه القضية، تتعلق الأولى بأن هناك تغيرا عميقا يلحق بمعنى السياسة على المستوى العالمي، ويجسد هذا التحول على المستوى العربي صعود الإسلام السياسي، ووفق هذا المنظور ستكون هذه الحركات هي المدخل العملي والواقعي لتحول كبير في طبيعة السياسة العربية. أما الثانية فترى أن حركات الإسلام السياسي لا تتبنى حلولا حقيقية للإشكاليات الهائلة التي تواجه المجتمعات العربية، وأنها بهذا المعنى محكوم عليها بالفشل. في حين تقول الثالثة بالتعلم والتأقلم على المدى التاريخي، فالحركات الإسلامية تبدأ ثقافية وربما دينية صرفة، وهي تتحول إلى فهم السياسة وتضطر آجلا أو عاجلا إلى التعلم بالممارسة في حقل السياسة، كما أن هذه الحركات تبدأ في العادة احتجاجية أو ثورية ولكنها تميل مع الوقت للأخذ بالاعتبارات الواقعية، مثلها في ذلك مثل الحركات الاحتجاجية أو الثورية[56].

ووفقا لمسار التجربة على مدى العشريات الأخيرة من القرن العشرين، خاصة منذ أواخر عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، تشهد الحركات الإسلامية تحولات عميقة، تمثلت في حركة واسعة من المراجعات واعتماد مبدإ النقد الذاتي، انعكس أثره على الانخراط الواسع في العملية السياسية، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في هذا التحول والتغير داخل الحركة الإسلامية يمكن الإشارة إلى العوامل التالية:[57]

1. الموقف الشجاع الذي اتخذه عدد من المفكرين البارزين المنتمين للحركات

الإسلامية الراهنة أو الذين ارتبطوا بها على نحو أو آخر دون أن يكونوا بالضرورة جزءا من أية منظمة إسلامية للدفاع عن الفكرة الديمقراطية، أمثال محمد أسد، ومحمد سليم العوا، وطارق البشري، وفهمي هويدي، حيث لم يعد من المحرج أن يقوم مفكرون سياسيون إسلاميون بالتصريح بأن الديمقراطية بتعبيراتها الغربية الحديثة هي الأقرب للمفهوم الإسلامي عن الشورى، وأنها النظام الأقرب للمفهوم الإسلامي الحق عن السياسة.

2. مساهمة عدد كبير من الممارسين للعمل الإسلامي في الغرب بقدر مهم من التأثير على المنظور السياسي لبعض الحركات الإسلامية الأم في العالم العربي، وقد نجم هذا التأثير عن طائفة متنوعة من العوامل، منها نمو الحركة الإسلامية بين جماعات المهاجرين المسلمين الكبيرة العدد في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، وتعاملها اليومي مع النظم الديمقراطية هناك. واهتمام بعض قياداتها بالفكر كمشروع بذاته.

3. نجاح تجربة العمل السياسي والمدني لقطاع واسع من الأجيال الجديدة للحركات الإسلامية، مما خفف من العداء للديمقراطية من جانب هذه الحركات، وصولا إلى إنتاج نظرية للعمل السياسي تقوم على الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات العامة جزئيا أو كليا.

4. وصول الحركة الإسلامية في تركيا إلى السلطة بوسائل الانتخابات العامة، مما سمح بتقدير الفكرة والممارسة الديمقراطية، وأكد إمكانية التعايش بين المفهوم الإسلامي للعالم من ناحية والنظام العلماني والدستور الديمقراطي من ناحية ثانية.

5. الخبرات المريرة لإستراتيجية العنف السياسي التي أخذت بها التيارات الجهادية على المستويين الوطني والعالمي، والتي أكدت أن إستراتيجية العنف والإرهاب هي في الحقيقة انتحار سياسي مؤكد وبدون أي عائد حقيقي، مما سمح بالتمسك بإستراتيجية النضال السلمي، التي تقوم على بناء روابط كثيرة مع الفكرة الديمقراطية.

وفي الجملة يمكن القول إن هذه العوامل قد دفعت الحركة الإسلامية إلى الاقتراب من الواقع، تفاعلا وتعايشا وتصديا وعطاء، وتنزيل ما عندها من أفكار ونظريات ومناهج ومشاريع وتلاقحها بصورة مباشرة مع الواقع الموضوعي بكل تعقيداته وتداخلاته وحساسياته وتناقضاته، مما دفع بالحركة الإسلامية إلى التحول من طور السرية إلى طور العلنية، ومن الانغلاق إلى الانفتاح، ومن العمل الذاتي الداخلي إلى الكسب الاجتماعي

العام، وما كان ذلك يحدث بعيدا عن العمليات الفكرية التي كانت تختمر مع الواقع لاستيعاب تطوراته ومعطياته، ولكي يكون متوازنا ومتكاملا مع الظروف الموضوعية الجديدة، فكانت المحاولات التجديدية في فكر الحركة الإسلامية، للنهوض بالعمل الإسلامي نحو آفاق حضارية، وتجاوز ما هو قلق ومشكل في العمل الإسلامي والفكر الإسلامي، وفي داخل الحركة الإسلامية المعاصرة اليوم تفكير جديد ومنهجية جديدة هي أقرب إلى النسبية من الإطلاقية، وإلى الواقعية من المثالية، وإلى الوسطية من التطرف، وإلى البناء من الهدم، وإلى التفصيل من الإجمال[58].

ونتيجة لهذا التوافق بين الواقعية والمحاولات التجديدية، استهلت الحركة الإسلامية مرحلة جديدة من نشاطاتها السياسية، بل يمكن القول إنها مرحلة جديدة من مراحل التحول الديمقراطي في العالم العربي والإسلامي، وذلك بالنظر للحركية السياسية النشيطة، التي أنتجتها على مستوى الحراك الاجتماعي بصفة عامة والسياسي منه على وجه الخصوص. وحسب جون إسبوزيتو فقد فرضت الحركات الإسلامية تغيرات حكومية وخاضت الانتخابات بنجاح، حيث سمح لها بذلك، وأصبح الحكام من المغرب إلى ماليزيا أكثر حساسية من الناحية الإسلامية وسعوا إلى التوافق مع الدين، كما عمل المرشحون الإسلاميون والمنظمات الإسلامية، عندما لم يكونوا يتعرضون للقمع الحكومي، في إطار النظام السياسي، فشاركوا في الانتخابات في كل من تونس والجزائر وتركيا والأردن والسودان ومصر والكويت وباكستان. وفي دول مثل الجزائر وتونس ومصر والأردن وباكستان، شكلت المنظمات الإسلامية بعض أفضل وأبرز قوى المعارضة المنظمة، وغالبا ما كانت مستعدة لتشكيل التحالفات أو التعاون مع الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات التطوعية في سبيل تحقيق الإصلاحات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية المشتركة[59].

وفي إطار هذا النشاط المتصاعد، تلعب الحركات الإسلامية منذ ثمانينيات القرن العشرين، دورا هاما في دفع عجلة التحول الديمقراطي المأمول، من خلال عملية الضغط على الحكومات للقيام بالإصلاح السياسي، بما في ذلك إنشاء نظام متعدد الأحزاب وإجراء انتخابات نيابية، وقد ازدادت قوة الدفع نحو الديمقراطية في الحيز الإسلامي، من خلال تبني أطروحات ترتكز على أسلمة الديمقراطية، تستند إلى تفسيرات حديثة

للمقولات الإسلامية التقليدية المتعلقة بالشورى، أو الإجماع، أو الاجتهاد، في سبيل تأييد الأفكار الديمقراطية البرلمانية والانتخابات التمثيلية[60].

وبصورة مجملة يمكن القول إن أثر الحركات الإسلامية في دفع التحول الديمقراطي قد تجلى من خلال تلك التغيرات الجوهرية في طبيعة الحركة الإسلامية، حيث إن المتابع يلحظ الفارق الهائل في مظاهرها وخطابها وشكل حضورها السياسي وعلاقتها بالقوى الأخرى، منذ نهاية السبعينيات إلى بداية الألفية الجديدة، حيث قطعت الحركة الإسلامية شوطا هائلا على طريق التحديث والقبول بالفكرة الديمقراطية[61]، وهو ما من شأنه أن يتعزز في مرحلة ما بعد الثورات العربية، خاصة وأن هذه الحركات تدرك أنها محط عملية اختبار لقيادة مسار التحول الديمقراطي بعد أن أخفقت في ذلك مختلف التيارات الأخرى القومية والليبرالية والاشتراكية.

وفي ضوء هذه التطورات أصبح من المؤكد أن الصعود السياسي للحركات الإسلامية، يمثل تطورا نحو المزيد من الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، ضمن مشهد ثوري تمتد محاوره إلى ثلاثة جوانب، هي:[62]

إنهاء الجمود السياسي: إذ ارتبط هذا الجمود إلى حد بعيد باحتكار نخب الحكم البيروقراطية الأمنية للسلطة السياسية، لفترة طويلة للغاية بما أدى إلى استلاب عام للمجتمعات العربية وخروجها من المجال السياسي أو حتى الفضاء العام. فالواقع أن هذه النخب قد قامت بكل شيء ممكن لإفشال نموذج التعددية المقيدة والمشاركة الشعبية، ومنع الانتقال إلى الديمقراطية. وبات من الواضح أن السلطة تنتج السلطة بطريقة وراثية بعيدة عن الشعب وقواه المختلفة، وعبر آليات التدخل الكثيف في الانتخابات العامة، والتلاعب بالإرادة الشعبية، ولذلك ففي الحالات القليلة التي سمح فيها للناخبين بالتعبير الحر عن آرائهم وتفضيلاتهم ذهب جانب كبير من هذه التفضيلات إلى الحركات المعتدلة للإسلام السياسي، إما كنوع من التصويت الاحتجاجي أو كتعبير عن الإسناد الإيجابي مقابل الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها هذه الحركات. وفي عدد لا بأس به من الأقطار العربية، تشرف مرحلة الركود الطويلة على الانتهاء.

إعادة هيكلة الساحة السياسة: ففي أغلب الأقطار بدأت الساحة السياسية تتشكل من جديد بطريقة أقرب إلى ما يسمى بالقطبية الثنائية: حيث يبرز قطبان كبيران يسيطران

على الساحة السياسية بطرق مختلفة، فالنخب البيروقراطية الأمنية تحكم عن طريق حزب كبير يجمع فئات واسعة ذات مصلحة في استمرار التحكم في المجال السياسي من أعلى. أما الحركات الإسلامية فهي بكل تأكيد تستمد نفوذها من التأييد الجماهيري. ومع ذلك فقد وقعت تغيرات مهمة في التعبئة وبناء التحالفات، على الجانبين. فنخبة الحكم البيروقراطية والأمنية تعزز مواقعها في السلطة عن طريق ضم قطاع كبير من نخبة المال والأعمال وقطاع أكبر من التكنوقراط وخاصة من الفروع الجديدة وبصفة أخص المعلوماتية، إلى قاعدتها التقليدية المتمثلة في النخب الريفية والتقليدية، وفي المقابل تمتلك التيارات الاعتدالية من الحركة الإسلامية الثقل الأكبر بين الفئات الوسطى الحديثة، والقطاعات الفقيرة من السكان في الحضر، مدعومة بقطاع متفاوت الحجم من رجال الأعمال الصغار والمتوسطين، وأحيانا الكبار، ولكنها تتوسع أيضا في تنمية نفوذها وسط الفئات الوسطى والفقيرة الريفية. وتحقق إنجازات مهمة على طريق تحييد المثقفين أو حتى التحالف معهم، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد بالخطاب الديمقراطي والمدني من جانب القيادات الجديدة لهذه الحركات.

إمكانية إنتاج ديمقراطية إسلامية: فإذا ما وصلت منظمة أو حركة إسلامية سياسية أو أكثر للحكم في بلد عربي أو أكثر، وساعدت الظروف على امتداد هذا الحكم بدون انقطاعات أو انقلابات من جانب هذه الحركة أو خصومها فقد يتطور لأول مرة مفهوم أو نموذج للديمقراطية في سياق إسلامي، وقد يعني ذلك قدرا أقل أو أكثر من المشاركة الشعبية، ومن المؤشرات والمكونات الأخرى للممارسة الديمقراطية، ولكنه سيكون في كل الأحوال أحد أبرز التطورات في الثقافة السياسية للعرب والمسلمين، وربما أكثرها ثورية على الإطلاق. إذ يترتب على بروز هذا النموذج إنهاء الخصومة المفتعلة بين الخطاب الإسلامي والديمقراطية وحل ما يبدو من تناقض بين التعلق بدور محوري للدين في الفضاء العام واحترم الحريات العامة أو بين بناء مرجعية دينية واحترام حقيقة الأمة في الواقع السياسي بما في ذلك الاحترام الضروري للأقليات الدينية وحقوقها السياسية والمدنية... الخ.

الخاتمة:

ليس الصعود السياسي لحركات الإسلام السياسي طارئ في المشهد السياسي لثورات العالم العربي، بل أن الدراسة تدل أن

ثمة تحولا واضحا في اتجاه المسألة السياسية لدى هذه الحركات، وإن كان ذلك في إطار سجال متلاحق الحلقات ومتبادل الأدوار بين الصعود والنزول في المشهد السياسي، ومع ذلك فإن الرهان الحقيقي لبيئة الثورات العربية، لا يتعلق بمن سيؤول له الحكم وتسيد المشهد السياسي بقدر ما يتعلق بمن يقع على عاتقه قيادة قاطرة التحول الديمقراطي بغض النظر عن اللون الإيديولوجي لهذا الطرف أو ذاك.

والحركات الإسلامية من هذه الوجهة مؤهلة أكثر من غيرها لتمثل هذا الدور، بالنظر إلى جملة المؤشرات الكثيرة التي أفصحت عنها الدراسة، بيد أن التوفيق في إنجاز هذا التحول التاريخي، الذي أخفقت في استحداثه كافة القوى السياسية الليبرالية والاشتراكية والقومية، يرتبط إلى حد بعيد في الاستجابة للتحديات المفروضة عليها، والتي يأتي على رأسها إنجاز هذا الوعد التاريخي.

قائمة المراجع:

1. جورج جقمان، "الديمقراطية في نهاية القرن العشرين:نحو خارطة فكرية"، في وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي:دراسات نقدية**. ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

2. ريتشارد هرير دكيمجيان، **الأصولية في العالم العربي** (ترجمة عبد الوارث سعيد)، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع. ط1992.

3. يحي عبد المبدي، "مفهوم الإرهاب بين الأصل والتطبيق"

http //www.Islamonline.net/ arabic/ mafhahi meem

تصفح يوم 2002/2/17.

4. عماد الدين شاهين، «التطرف والاعتدال لدى الحركات الإسلامية: الأسباب والدوافع والانعكاسات"، في مركز الإمارات للدراسات والبحوث لإستراتيجية، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي** . الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002، ط1.

5. محمد جميل منصور، "الحركة الإسلامية والديمقراطية بين القبول العملي والتردد النظري، [www.fiqhsyasi.com/qabul.htm]، تصفح يوم 2003/10/5.

6. شحاتة صيام، **العنف والخطاب الديني في مصر**. القاهرة: سينا للنشر، 1994، ط2.

7. الأنصاري فريد، **البيان الدعوي وظاهرة التضخم السياسي**. المنصورة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2004.

8. محمد فتحي عثمان، **التجربة السياسية للحركة الإسلامية المعاصرة**. الجزائر: دار المستقبل، ط1، ص21.

9. سلمان الرياشي و آخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999،

10. راشد الغنوشي، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير**. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 2001.

11. يوسف القرضاوي، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**. القاهرة: دار الرسالة، ط 13، 1992.

12. حيدر إبراهيم علي، **أزمة الإسلام السياسي: الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1993.

13. حامد عبد الماجد قويسي، **الأنظمة العربية والحركة الإسلامية**. القاهرة: مركز الإعلام العربي، 1995، ط1.

14. حمدي عبد العزيز، "الاتجاهات الغربية نحو الحركة الإسلامية". **البصيرة**. الجزائر: العدد 08، سبتمبر 2004.

15. مركز الإمارات للدراسات والبحوث، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2002، ط1.

16. فايز سارة، **الحركة الإسلامية في المغرب العربي**. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 1995.

17. مايكل كولتردن، "أين تقف الحركات الإسلامية اليوم"، في احمد يوسف، **مستقبل الإسلام السياسي: وجهات نظر أمريكية**. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2001.

18. فرانسوا بورجا، **الإسلام السياسي صوت الجنوب: قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا** (ترجمة لورين زكري). القاهرة: دار العالم الثالث، ط1، 1992.

19. عزمي بشارة، "مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدين"، في برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001،

20. هشام جعفر واحمد عبد الله، "حول التحول في حركة الإسلام في الشرق الأوسط"، في حسن الترابي وآخرون، **الإسلاميون والمسالة السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003.

21. سيف الدين عبد الفتاح، "كيفية صعود التيارات الاسلامية في البلدان العربية رؤية تاصيلية من انقلاب العسكر الى حصار المعسكر". ورقة مقدمة الى اشغال الدورة الثالثة للمجلس السياسي لحركة مجتمع السلم بالجزائر. الجزائر: 2007/08/27.

22. محمد بن مختار الشنقيطي، " الحركات الاسلامية وهجمات 11سبتمبر: خلافات وخلفيات"، [www.aljazeera.net/cases_analysis]، تصفح يوم 11/11 /2001.

23. رفيق حبيب، "معادلة صعود وهبوط الحركات الإسلامية"، www.Islamonline.com، نصفح يوم 09- 07- 2009.

24. زياد أحمد بهاء الدين، "مخاوف وتحفظات من مشاركة التيار الإسلامي في التنافس الديمقراطي"، في أمهند برقوق وآخرون، الحركات **الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة**. الكويت: دار قرطاس للنشر، ط 1، 2000.

25. عمر حمزاوي، ومارينا أوتاوي وناثان براون، "التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمين كنموذج"، في **دليل السياسات**. واشنطن: مؤسسة كارنيجي للشرق الأوسط، عدد شباط/فبراير 2007.

26. عزام التميمي، "مخاوف وتحفظات من مشاركة التيار الإسلامي في التنافس الديمقراطي"، (تعقيب1)، في أمهند برقوق وآخرون، .

27. فيبي مار و وليام لويس (محررين) (ترجمة عبد الله جمعة الحاج)، **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 1996، .

28. الشوبكي وآخرون، **إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي**. القاهرة: مطبوعات مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006.

29. **مركز** الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق.

30. جون اسبوزيتو، "الإسلام السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية" في نفس المرجع السابق.

31. محمد السيد سعيد، مرجع سابق.

32. خليل عناني، "التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية" مجلة السياسة الدولية. القاهرة.

33. راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية. مرجع سابق،

34. أمحند برقوق، "مخاوف وتحفظات من مشاركة التيار الإسلامي في التنافس الديمقراطي"، في أمحند برقوق وآخرون، مرجع سابق،

35. تقرير مركز دراسات الوحدة العربية حول التحول في الأمة العربية خلال العام 2011.

36. زكي أحمد، "تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير"، في مجدي حماد وآخرون.

الهوامش:

---

(1) جورج جقمان، "الديمقراطية في نهاية القرن العشرين:نحو خارطة فكرية"، في وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي:دراسات نقدية**. ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص16.

(2) ريتشارد هرير دكيمجيان، **الأصولية في العالم العربي** (ترجمة عبد الوارث سعيد)، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع. ط1992، 3، ص 20.

(3) يحي عبد المبدي، "مفهوم الإرهاب بين الأصل والتطبيق"

] http //www.Islamonline.net/Arabic / mafhahimeem.

تصفح يوم 2002/2/17.

(4) عماد الدين شاهين، «التطرف والاعتدال لدى الحركات الإسلامية: الأسباب والدوافع والانعكاسات"، في مركز الإمارات للدراسات والبحوث لإستراتيجية، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002، ط1، ص91.

(5) محمد جميل منصور، "الحركة الإسلامية والديمقراطية بين القبول العملي والتردد النظري، [www.fiqhsyasi.com/qabul.htm]، تصفح يوم 2003/10/5،

(6) شحاتة صيام، **العنف والخطاب الديني في مصر**. القاهرة: سينا للنشر، 1994، ط2، ص18- 20.

(7) الأنصاري، **مرجع سابق**، ص24.

(8) **نفس المرجع السابق**، ص63.

(9) محمد فتحي عثمان، **التجربة السياسية للحركة الإسلامية المعاصرة**. الجزائر: دار المستقبل، ط1، ص21.

(10) سلمان الرياشي و آخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية**

والاقتصادية والثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص127.

(11) راشد الغنوشي، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير**. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص13.

(12) **نفس المرجع السابق**، ص21.

(13) يوسف القرضاوي، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**. القاهرة: دار الرسالة، ط 13، 1992، ص 13.

(14) حيدر إبراهيم علي، **أزمة الإسلام السياسي: الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1993، ص49- 50.

(15) حامد عبد الماجد قويسي، **الأنظمة العربية والحركة الإسلامية**. القاهرة: مركز الإعلام العربي، 1995، ط1، ص51.

(16) حمدي عبد العزيز، "الاتجاهات الغربية نحو الحركة الإسلامية". **البصيرة**. الجزائر: العدد 08، سبتمبر 2004، ص67- 68.

(17) مركز الإمارات للدراسات والبحوث، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2002، ط1، ص13- 14.

(18) الرياشي وآخرون، **مرجع سابق، ص**128.

(19) فايز سارة، **الحركة الإسلامية في المغرب العربي**. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 1995، ص21.

(20) مايكل كولتردن، "أين تقف الحركات الإسلامية اليوم"، في احمد يوسف، **مستقبل الإسلام السياسي: وجهات نظر أمريكية**. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2001، ص53.

(21) جون اسبوزيتو، "الإسلام السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية" في **نفس المرجع السابق**، ص 133.

(22) فرانسوا بورجا، **الإسلام السياسي صوت الجنوب: قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا** (ترجمة لورين زكري). القاهرة: دار العالم الثالث، ط1، 1992، ص27.

(23) **نفس المرجع السابق**، ص70.

(24) عزمي بشارة، "مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدين"، في برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001، ص90.

(25) هشام جعفر واحمد عبد الله، "حول التحول في حركة الإسلام في الشرق الأوسط"، في حسن الترابي وآخرون، **الإسلاميون والمسالة السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص236.

(26) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مرجع سابق**، ص18.

(27) **نفس المرجع السابق**، ص19- 22.

(28) **نفس المرجع السابق**، ص 23.

(29) **نفس المرجع السابق**، ص 24.

(30) سيف الدين عبد الفتاح، "كيفية صعود التيارات الاسلامية في البلدان العربية رؤية تاصيلية من انقلاب العسكر الى حصار المعسكر". ورقة مقدمة الى اشغال الدورة الثالثة للمجلس السياسي لحركة مجتمع السلم بالجزائر. الجزائر: 2007/08/27. ص9- 10.

(31) **نفس المرجع السابق**، ص11.

(32) محمد بن مختار الشنقيطي، "الحركات الاسلامية وهجمات 11سبتمبر: خلافات وخلفيات"، [www.aljazeera.net/cases_analysis]، تصفح يوم 11/11/ 2001.

(33) رفيق حبيب، "معادلة صعود وهبوط الحركات الإسلامية"، www.Islamonline.com، نصفح يوم 09- 07- 2009.

(34) هشام جعفر وأحمد عبد الله، "حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص237.

(35) هشام جعفر، "الإسلاميون وتحديات بناء مشروع ديمقراطي"، **مرجع سابق**، ص 78.

(36) فريد الأنصاري، البيان الدعوي وظاهرة التضخم السياسي. مرجع سابق، ص 176.

(37) هشام جعفر وأحمد عبد الله، مرجع سابق، ص240.

(38) نفس المرجع السابق، ص 240- 241.

(39) نفس المرجع السابق، ص 241- 242.

(40) نفس المرجع السابق، ص 242- 245.

(41) فريد الأنصاري، البيان الدعوي وظاهرة التضخم السياسي. مرجع سابق، ص 262-263.

(42) هشام جعفر وأحمد عبد الله، مرجع سابق، ص 246.

(43) نفس المرجع السابق، ص 248.

(44) زياد أحمد بهاء الدين، "مخاوف وتحفظات من مشاركة التيار الإسلامي في التنافس الديمقراطي"، في أمهند برقوق وآخرون، الحركات **الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة**. الكويت: دار قرطاس للنشر، ط 1، 2000، ص 153.

(45) **نفس المرجع السابق**، ص 159- 174.

(46) عمر حمزاوي، ومارينا أوتاوي وناثان براون، "التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمين كنموذج"، في **دليل السياسات**. واشنطن: مؤسسة كارنيجي للشرق الأوسط، عدد شباط/فبراير 2007، ص 3- 4.

(47) محمد السيد سعيد، **مرجع سابق**، ص 75.

(48) **نفس المرجع السابق**، ص 76.

(49) أمحند برقوق، "مخاوف وتحفظات من مشاركة التيار الإسلامي في التنافس

الديمقراطي"، في أمحند برقوق وآخرون، **مرجع سابق**، ص 187.

(50) زياد أحمد بهاء الدين، **نفس المرجع السابق**، ص 174.

(51) محمد السيد سعيد، **مرجع سابق**، ص 77.

(52) راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**. مرجع سابق، ص 264.

(53) حمزاوي، **مرجع سابق**، ص 3.

(54) عزام التميمي، "مخاوف وتحفظات من مشاركة التيار الإسلامي في التنافس الديمقراطي"، (تعقيب1)، في أمهند برقوق وآخرون، **مرجع سابق**، ص 183.

(55) خليل عناني، "التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية" **مجلة السياسة الدولية**. القاهرة.

(56) محمد السيد سعيد، **مرجع سابق**، ص 71.

(57) **نفس المرجع السابق**، ص 84 – 87.

(58) زكي أحمد، "تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير"، في مجدي حماد وآخرون، **مرجع سابق**، ص 227، 228.

(59) جون إسبوزيتو، "الحركات الإسلامية وتحقيق الديمقراطية، وسياسة الولايات المتحدة الخارجية"، في فيبي مار و وليام لويس (محررين) (ترجمة عبد الله جمعة الحاج)، **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 1996، ص 237.

(60) **نفس المرجع السابق**، ص 242- 247.

(61) محمد السيد سعيد، **مرجع سابق**، ص 84.

(62) **نفس المرجع السابق**، ص 87- 89.

السياسة الخارجية الأمريكية
تجاه المنطقة العربية بعد 11 سبتمبر
منظار بنائي

أ/ سعيد قاسمي.

عانت العلاقات العربية الأمريكية من حالة توتر مزمنة بلغت ذروتها بإعلان الحرب على العراق في 2003، وكان ذلك تتويجا لسياسة العداء الأمريكية تجاه المنطقة العربية منذ الانخراط الأمريكي في الشؤون الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، وأظهرت استراتيجية "تغيير الأنظمة" التي استهدفت العراق وقبله أفغانستان، "العداء المتأصل" لدى الأمريكيين تجاه المنطقة بشكل عام، برغم اجتهاد أغلب الأنظمة العربية أو ربما كلها في حماية وضمان المصالح الأمريكية في المنطقة وخاصة المصالح البترولية، التي تعتبر أهم مصلحة للولايات المتحدة، مضافا إليها أمن إسرائيل. وتبين أن جهود تلك الأنظمة لضمان المصالح الأمريكية لا يؤدي لانحيازها للقضايا العربية، ولا لحيادها في مواجهة إسرائيل. وكانت أحداث 11 سبتمبر 2001 قد عمقت من تلك النزعة العدائية، التي بلغت ذروتها بالحرب على العراق وإسقاط نظامه، وتهديد سوريا وليبيا بالتدخل العسكري. وقبلهما قصف مواقع غير عسكرية في السودان الذي مارست ضغوطها عليه لغاية إعلان إجراء استفتاء في منطقة الجنوب، وتزايد الهواجس الأمريكية من الأخطار "المخيلة" التي تشكلها المنطقة العربية على الولايات المتحدة وأمنها الأنتولوجي.

المشكلة البحثية:

برغم التزام الأنظمة العربية بضمان مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ظلت الولايات المتحدة حريصة على دعم إسرائيل على حساب "الطرف العربي" في فلسطين، ولم تجد الأصوات العربية طريقها لآذان الأمريكيين، وذهبت الإدارة الأمريكية لحد المطالبة بتغيير بعض أنظمة المنطقة، في ظل سيطرة رؤية جديدة لكيفية استمرار

المصالح الأمريكية، وهو ما يعني أن هناك عوامل غير المصالح تقف خلف تلك المواقف الأمريكية وتحفزها لتبني سياسة خارجية معادية للعرب.

فما هي درجة تأثير مجموعة إدراكات صناع السياسة الخارجية الأمريكية ومنظومتهم القيمية وخرائطهم الذهنية عن العرب والمنطقة العربية، في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة؟

فرضيات الدراسة:

- هناك ارتباط بين تصورات صناع السياسات وإدراكاتهم وأنماط السلوكيات الخارجية لدولهم.
- تؤثر مجموعة القيم المخزنة لدى صناع السياسة الخارجية في أنماط السياسات الخارجية التي تتبناها بلدانهم تجاه الدول الأخرى.

بمعنى أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية رهينة الصور الإدراكية التي تشكلت عبر تاريخ التفاعل بين الطرفين، وجرى التعبير عنها من خلال الخطاب السياسي في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر.

لم تتحسن صورة العرب لدى الإدارات الأمريكية المختلفة برغم محاولات الاسترضاء التي بذلتها الأنظمة العربية، وظهر أن هناك مشكلة ما تتعلق بالخلفيات الفكرية والبنى الإدراكية الأمريكية عن العرب والمسلمين باعتبارهم "الآخر" في مقابل "الأنا" كثنائية قامت عليها الهوية الأمريكية بناء على إدراكات قائمة على فكرة التضاد بين الطرفين. فلم يؤد اجتهاد الأنظمة العربية لضمان استمرارية المصالح الأمريكية في تحسين العلاقات بين العرب وأمريكا، ولم تتغير صورة العرب في الإدراك الأمريكي، وتبين أن هناك معطيات ومحددات أخرى غير التي تقدم على أنها أسباب للعداء، بما تطلب البحث في تلك الخلفيات التي تحكم التصورات الأمريكية غير "منطق المصالح"، الذي لا يقدم التفسير الكافي لتلك المفارقة.

إن محاولة تجاوز تلك المفارقة والإجابة عما تحتكم إليه تلك التصورات التي تتجاوز المصالح، تستدعي استخدام المنظار البنائي للاقتراب أكثر من محاولات فهم تلك العلاقات غير الطبيعية، والذي يعتمد على وجه التحديد على المحددات الفكرية والبنى الإدراكية ودورها في بناء التصورات عن الآخر، وكيفية بناء العلاقة معه، والقائمة على تصوره إما في خانة العدو أو خانة الصديق.

ومنه يمكن القول إنه إذا كانت المقاربة البنائية تنطلق من السؤال: كيف؟ فإنه يمكننا طرح التساؤل: كيف تدرك الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها مع العرب، وكيف يمكنها تحقيق مصالحها في تلك المنطقة التي أصبحت منذ نهاية السبعينيات تصنف بأنها منطقة ذات أهمية حيوية للمصالح الوطنية الأمريكية؟

لقد فشل العرب في فهم الخلفيات التي يحتكم إليها صناع القرار الأمريكي في بناء سياسات بلادهم الخارجية، وخاصة تجاه المنطقة العربية خصوصا والإسلامية بصفة عامة. إن اعتمادهم على المقاربات الواقعية في رصد وتحليل المواقف والسياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية لم تقدم كل الإجابات لخلفيات تلك السياسات، وظلت بعض عناصر الصورة منقوصة ومستعصية على الفهم. وبالتالي كان من الضروري التفتيش في زوايا أخرى علها تكشف عن بعض العناصر لاستكمال بقية الصورة وتقديم فهم أفضل لتلك السياسات.

إن الاهتمام الذي تبديه السياسات الأمريكية بالمنطقة العربية مرده إلى مجموعة من العوامل لا تنحصر فقط في عامل النفط وضمان استمرار تدفقه نحو الولايات المتحدة، والسيطرة عليه لحرمان منافسيها منه، ولكن إضافة إلى ذلك فإن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة الذي يعود إلى فترات سابقة، سببه أن هذه المنطقة وإن ظهرت خاضعة للنفوذ الخارجي منذ الحقبة الاستعمارية، إلا أنها بدت مستعصية على القوى الأجنبية برغم مظاهر الخضوع الظاهر، والسبب في ذلك، أن هذه المنطقة تحمل بذور التمرد، ورفض الخضوع للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي ترى بدورها أن هناك بوادر لذلك التمرد، الذي أشار إليه العديد من المهتمين الأمريكيين بالمنطقة ممن وصفوا بالمستشرقين الجدد على غرار برنار لويس وهانتنغتون وآخرين.

حاولت التفسيرات الواقعية التي سيطرت على مجال دراسات العلاقات الدولية لفترة طويلة، اعتماد تفسير المصالح الأمريكية البترولية تحديدا باعتباره المعطى المحوري كخلفية لذلك الاهتمام، مضافا إليها التحالف الإستراتيجي مع إسرائيل، باعتبارها حامية لتلك المصالح، إلا أن تلك المقاربة لم يكن باستطاعتها تفسير كل جوانب تلك السياسة، وتقديم كل عناصر الإجابة، وتبين أنه حتى السياسات الواقعية التي تبنتها السياسة الخارجية الأمريكية تعبر عن تصور محدد لكيفية تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، وليست منفصلة عن طبيعة الإدراكات التي لدى صناع القرار عن تلك المصالح التي تتحدد من خلال هوية الدولة وما تتضمنه من قيم ومعايير بحسب ما تصوره البنائية. وهو ما استدعى طرح السؤال: ما هي العناصر المهملة التي كان من شأنها أن تكمل الصورة وتعطي بالتالي تفسيرا متكاملا للسياسة الأمريكية في المنطقة، وخاصة منها الدعم المطلق لإسرائيل، وإعلان العداء للعديد من الأنظمة العربية بداية من العراق ثم سوريا والسودان وليبيا، والتشكك في أنظمة أخرى بعدما ظلت تصنف في خانة حلفاء أمريكا وبالتحديد المملكة العربية السعودية؟

التأصيل النظري.

إن محاولات الإجابة عن تلك الأسئلة استدعت البحث عن مداخل أخرى نعتقد بقدرتها على تقديم بدائل ومداخل لفهم أعمق لتلك السياسة الأمريكية، ولذلك حاولنا اعتماد المقاربة البنائية، التي لا تلغي البعد المادي لتلك المصالح لكنها تضيف إليه بعدا آخر وهو البعد القيمي الإدراكي الذي صاغ ولا يزال يصوغ التصورات الأمريكية للعلاقة مع البلدان العربية والإسلامية عموما.

وتؤكد تلك المقاربة أن العداوات والصداقات في العلاقات الدولية هي بنى اجتماعية تتشكل عبر عملية التفاعل، والتي تتجلى في الخطاب الذي يشير إلى مصادر التهديد والخطر، الذي تنتجه الهوية (ومنها هوية الدور) كهوية اجتماعية حسب ما يذهب إليه ديفيد كمبل والكس ماكليود[1]. وبالتالي يمكننا أن نشكل الصورة التي تحولت بها الإدراكات الأمريكية عن صداقاتها في المنطقة إلى عداوات، وتضمنها الخطاب الأمريكي عن الخطر الذي تشكله المنطقة بأنظمتها ومنظومتها القيمية على المصالح الأمريكية وعلى أمنها الأنتولوجي، خاصة عقب هجمات 11 سبتمبر 2001.

ومنذ تلك الأحداث جرت تحولات مهمة في النظرة الأمريكية للمنطقة العربية، بمختلف أنظمتها السياسية، وطفت إلى السطح لغة جديدة اعتمدتها الولايات المتحدة تجاه مناوئيها وأصدقائها في المنطقة على حد سواء. وجرى تفسير ذلك على أنه نتيجة لسيطرة مجموعة المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية، بما يعتنقونه من قيم وتصورات عن طبيعة الأعداء، وعما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة، في عالم جديد يستدعي تكريس الهيمنة الأمريكية.

منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وحتى الوقت الراهن تتحدث أدبيات نظرية العلاقات الدولية عن وجود تغيرات عديدة في واقع العلاقات الدولية، ورافق ذلك دعوات لإعادة النظر في مناهج ومقاربات العلاقات الدولية بين تلك التي تتحدث عن ضرورة تكييف النظرية اعتمادا على مجرد إدخال تعديلات على المنظورات السائدة لملاءمة التغيرات الحاصلة، وتلك التي دعت إلى ضرورة إعادة النظر والتجديد النظري العميق في مجمله من خلال التشكيك في الأسس التي قامت عليها النظريات السائدة بشكل جذري، وقد جاءت البنائية ضمن سياق الدعوة لإعادة النظر الجزئي في المنظورات والأسس النظرية لنظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية، وفي ظل هذا الجدل ظهر مفهوم "البنائية" الذي طرحه لأول مرة الكاتب نيكولا أنوف عام 1989 في مقاله (World Of Our Making).

وتزامن ذلك مع العودة القوية للاهتمام بالبعد الثقافي الذي فرض نفسه بشكل ملفت على موضوعات التنظير للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية، فقد برزت إلى السطح مجموعة من المنظورات الداعية للاهتمام بهذا البعد الذي جرى استبعاده لعقود تحت دعوى العقلانية والواقعية، والابتعاد قدر المستطاع عن الجوانب القيمية المعيارية ممثلة في العناصر الثقافية والأفكار كونها مشحونة بالكثير من الأحكام القيمية، التي لا تنسجم مع "الروح العلمية" التي يفترض أن تحكم الدراسات العلمية للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية بشكل عام، ولا يمكن إخضاعها للمناهج العلمية الوضعية.

وفي مجال دراسات السياسة الخارجية ظهرت بعض الرؤى التي تشير الى وجود تأثير واسع للعوامل الثقافية على هذا القطاع الفرعي من العلاقات الدولية، ومن ثم فإن هذا الوضع تطلب من الباحثين تطوير أجندة بحثية لتوضيح آثار الثقافة على السياسات الخارجية للدول، وأنه أضحى من الصعوبة بمكان فهم السياسة الخارجية لعالم ما بعد الحرب الباردة بدون مثل هذا البحث[2]، وهو ما اعتبر من المنظورات الجزئية أو القطاعية (sectorial)، لإعادة النظر في الدراسات النظرية على المستوى الفرعي من دراسات العلاقات الدولية الكلية، إضافة الى تلك الدراسات التي تناولت مجموع القضايا التي يثيرها البعد الثقافي، باعتباره محركا للتفاعلات الدولية، بالنظر لتداعياته – البعد الثقافي والقيمي عموما- على المستويات الأكاديمية والعملية.

وفي تعريفها للبعد الثقافي في العلاقات الدولية –الذي يشكل العدسة التي تنظر عبرها الدول لمحيطها ولذاتها- تقول نادية مصطفى "إنه ذلك البعد المتصل بآثار اختلاف الثقافة والحضارة، على الاختلاف في الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤى للعالم ولمعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية، وهي ذات تأثير على المستويات التالية: أسس جديدة لتقسيم العالم، ومحرك للتفاعلات الدولية، ومحدد لنمطها ولحالة النظام الدولي، وأداة من أدوات السياسة، وموضوع من موضوعاتها، ومحدد لخطاب النخب، وأخيرا عنصر تفسيري أو تبريري للتحالف ومكونات القوة"[3].

ويشير روبرت جيرفيز (Robert Jervis)، إلى دور الحالة الإدراكية بالقول إنه "يستحيل غالبا تفسير القرارات والسياسات من دون العودة إلى معتقدات صناع القرار، بشأن العالم وتصوراتهم للآخرين[4]، وهو العمل الذي حاولت نظرية الدور القيام به منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي من خلال جهود هولستي، ثم بعده روزناو وآخرون، الذين رأوا أن السياسة الخارجية مجرد

مجموعة أدوار تسعى الدول إلى لعبها على الساحة الدولية.

ويعتبر الكثير من الباحثين أن المقاربة البنائية لدراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية إنما جاءت متزامنة مع الجدل الذي أعقب المرحلة السلوكية، وهي المرحلة التي شهدت عودة الاهتمام بالمعايير والقيم والهويات في العلاقات الدولية، وكذا الدعوات لإعادة النظر في العديد من القضايا المتعلقة بحالة علم العلاقات الدولية بحد ذاتها، بحيث يرى جوزيف لبيد(Josef Lapid)[5]، أحد أبرز دعاة التوجه الجديد أن العلوم الاجتماعية الغربية، والعلوم الأمبريقية/الوضعية (Empirical/Positivism) تتطلب إعادة النظر في مصطلحات أساسية مثل الحقيقة (Truth)، والعقلانية (Rationality)، والموضوعية (Objectivity). وكان ستيف سميث قد أشار إلى أنه "لا يمكن لأية مقاربة منفردة أن تستوعب التعقيد المميز للسياسة العالمية المعاصرة، ولذلك فنحن إزاء مجموعة كبيرة من الأفكار المتنافسة ولسنا إزاء تقليد نظري واحد. وهذا التنافس بين النظريات يساعد على معرفة مواطن القوة والضعف ويثير بذلك التحويرات اللازمة[6]، لفهم السياسات الدولية والسياسات الخارجية للدول.

وقد كان الفصل بين البعدين القيمي والواقعي- بالشكل التعسفي الذي جرى من طرف المدارس الوضعية- محل نقد من طرف عدد من الباحثين على رأسهم روبرت كيوهان (Robert Keohane)[7]. وهو ما وفر الأرضية للمقاربة البنائية لطرح تصوراتها للكيفية التي يمكن عبرها إيجاد مداخل تفسيرية جديدة للسياسة الخارجية. خاصة في ظل العودة القوية للموضوعات المتعلقة بالهوية والمحددات الثقافية في العلاقات الدولية إلى واجهة الاهتمامات سواء على مستوى الطروحات الأكاديمية أم على مستوى الخطاب السياسي.

وقد شكلت الطروحات التي قدمها نيكولا أونوف (Nicolas Onuf) حول طبيعة المقاربة البنائية، مرجعية أساسية للرواد اللاحقين لهذا التوجه، حيث اعتبر البنائية "طريقة لدراسة العلاقات الاجتماعية- أي شكلا من العلاقات الاجتماعية"[8]، ومن ثم تبنت هذه المقاربة ضرورة الاهتمام بالقضايا غير المنظورة في العلاقات الدولية، بعيدا عما درجت عليه العادة بين منظري العلاقات الدولية بالتركيز على التجليات المادية لتلك العلاقات، في ظل اعتبار السياسة الخارجية شكلا من أشكال العلاقات الاجتماعية على المستوى الدولي.

وبحسب أنوف فإن "البنائية - وكمنطلق أساسي في تحليلها للعلاقات الدولية والسياسة

الخارجية- تعتقد بأن الأفراد يشكلون المجتمع والمجتمع يشكل الأفراد في عملية تفاعلية مستمرة ذات اتجاهين، ولدراسة تلك العملية يجب البدء من الوسط بين الطرفين، من خلال إدخال عامل ثالث وهو المعايير* التي تربط الطرفين إلى بعضهما"[9]، وقد جرى إسقاط هذا التصور عن تلك العلاقات وما يربط بين طرفيها على مجال العلاقات الدولية، في محاولة لتقديم فهم أحسن لخلفيات تلك العلاقات.

وكان التركيز على التحول في العناصر الأساسية التي يجب التركيز عليها غرضه البحث عن سبب التحول إلى الاهتمام بالعوامل غير المادية في السياسة الخارجية، وهو ما يقصد به القيم والمعايير التي تشكل البنى غير المرئية التي لها تأثيرات سببية في توجيه السياسة الخارجية، بالنظر الى كونها تشكل المعرفة والإدراك للمحيط الخارجي، والتي على أساسها تحدد الدول ذواتها وتحدد مصالحها، من منظور أن التجليات المادية للبنية الدولية هي بمثابة النتيجة للتصورات التي تصنعها الدول عن هذه البنية، في الوقت الذي شددت الواقعية الجديدة على أثر البنى على الدول، على اعتبار أولويتها على الفواعل في حد ذاتها، وهو يبرز في التصورات الواقعية الجديدة لهذا التأثير من خلال تأكيد جون ميرشايمر "أن الواقعية تؤمن بأن سلوكيات الدول تشكل بصفة أساسية البنية المادية للنظام الدولي، والتوزيع المادي للقدرات المادية عبر الدول هي مفتاح فهم السياسة الدولية"[10]، بما يعني أن البنية المادية فقط لها قوة التأثير السببي على سلوكيات الدول التي تجد نفسها مجبرة على التجاوب مع تلك الضغوطات التي يصفها ميرشايمر ب"السيطرة".

هذا التصور تعترض عليه البنائية وتركز من جهتها على تشكيل هويات الفواعل ذاتها من خلال العلاقة مع البنية، باعتبارها البعد الخارجي لذلك التشكيل للهوية، وترى في الوقت ذاته أن ذلك يتم بشكل متبادل بين البنية والفواعل، ففي الوقت الذي تساهم البنية الخارجية في تشكيل هوية الدولة، بسبب ما تفرضه من معايير وقواعد للسلوك قائمة على أساس مجموعة من القيم السائدة، فإن الدولة من جهتها تسعى لفرض بعض المعايير والقيم التي تنسجم مع ما تراه صحيحا اعتمادا على القيم المكونة لهويتها، ومن ثم يبرز دور ذلك التشكيل في تحديد مصالحها حيث إن المصالح والهويات ليست معطاة بشكل مسبق بقدر ما هي نتيجة للتفاعل بين الفاعل والبنية في إطار سياق محدد، والناتج عن الإدراك الذي يتحدد بفعل تأثير القيم والمعايير و الأفكار المشكلة للهويات.

وقد جاء الاهتمام بالتحليل البنيوي في سياق الاهتمام الملفت بالأبعاد الثقافية في العلاقات الدولية سواء على صعيد الخطاب

السياسي أم الأعمال الأكاديمية، والتي كشفت عن تحول أمريكي للاهتمام بهذا البعد غير المادي للعلاقات الدولية*، وذلك نظرا لأهميتها، التي تشير إليها **كايث ناش (Kate Nash)**، بالقول: "إن الثقافة عالميا هي المنشئة للعلاقات الاجتماعية، وإن المجتمع المعاصر تلعب فيه الثقافة دورا غير مسبوق في تكوين العلاقات الاجتماعية والهويات"[11]، وبالنظر إلى كون فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت بروز الاهتمام بالسمات الإثنية والدينية والثقافية، فقد أصبحت دراستها وفهمها تحظى بحيز معتبر في الدراسات الدولية.

ونقطة الاختلاف الأساسية بين البنائية والواقعية التقليدية والجديدة تبدأ من التساؤلات الأولية، بحيث إنه في الوقت الذي تنطلق الأخيرة من السؤال: لماذا؟ تنطلق البنائية من السؤال: كيف؟ فالواقعية والواقعية الجديدة بسؤالها: لماذا تلجأ الدول مثلا للتحالفات تنتهي إلى الإجابة: لضمان أمنها ومنع الآخرين من الاعتداء عليها، أما سؤال البنائية فيأخذ منحى آخر بسؤال: كيف تدرك الدول أهمية التحالفات؟ سيقود إلى البحث في التصورات والإدراكات التي تحدد المخاطر، والعداوات والصداقات، ومن ثم كيف يكون التعامل مع هذا المعطى؟ ويعطي عدد من الباحثين المثال التالي: لماذا لا ترى الولايات المتحدة الأسلحة النووية البريطانية كخطر، بينما ترى تلك التي لدى كوريا بأنها تشكل خطرا برغم قرب بريطانيا وحجم ترسانتها النووية الأكبر من تلك التي لدى كوريا، وسيكون الجواب مختلفا لأن للولايات المتحدة تصورها عن علاقتها ببريطانيا على أنها صديق، بينما كوريا ترتبط بصورة العدو، والعداء والصداقة هما رهينة الفهم المتبادل[12].

ومن ثم فإن منظومة القيم والمعتقدات والتصورات، التي يسميها بعض الباحثين "نظام المعتقدات" أو "النسق العقدي" عن الذات وعن المحيط، هي بمثابة العدسة التي تنظر من خلالها الدول لمحيطها ولطبيعة العلاقات التي يفترض أن تحكم طبيعة تفاعلات الدولة مع محيطها بحثا عن مصالحها، بحيث إنه عندما يقبل البنائيون بتأثير الأفكار في مجال السياسة، فإنهم يحتفظون بالمسلمة العقلانية، والتي بحسبها يتصرف"الشعب" والمسؤولون بصفة أنانية وبأكثر عقلانية في شكلها الواسع.

إن التصورات عن العالم (*world views*)، التي تعرف كتصورات لمختلف السلوكيات الممكنة، والاعتقادات الأساسية (*principle beliefs*)، التي تفهم على أنها الأفكار أو التصورات المعيارية، والاعتقادات السببية (*causal beliefs*)، وهي الاعتقادات المتعلقة بالعلاقة بين السبب والأثر، تبدو متضمنة في التحليل في حال أنها تلعب دورا في تعريف التفضيلات أو المصالح، وفي هذه الحالة

تأخذ الهوية موقع المتغير التفسيري المكمل للدول، والذي تكون فائدته مرتبطة بسياق معين، على نفس القدر الذي تأخذه الشروط المادية عند والتز أو المؤسسات عند كيوهان[13]. ومن ثم كان لتصورات الولايات المتحدة والصور النمطية المترسخة عن الذات والآخرين والمرتبطة بمكونات الهوية الأمريكية- والتي أعيد إحياؤها مع وصول المحافظين الجدد إلى السلطة- أثرها على السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة تجاه المنطقة العربية.

واعتمادنا منطق التحليل البنائي يدفعنا لاعتماد مدخلين هما مدخل تأثير الهوية (ضمن المقاربة البنائية) والمدخل الإدراكي (أو تأثير المدركات) الذي يعتبره **أولي هولستي** النموذج الرابع في تحليل السياسة الخارجية[14]، بحيث تلعب الهوية دورا محوريا في تحديد المصالح وتصنف قطبي الأعداء والأصدقاء بناء على المدركات التي تلعب الدور الأساسي في تشكيل الصور عن الذات وعن الآخرين، من زاوية أن بعدي الهوية الداخلية التي يسميها "وندت" الهوية التعاضدية، والهوية الخارجية وهي هوية الدور والهوية الجماعية، التي تكشف درجة معينة من التماثل القيمي بين أعضاء نفس المجموعة.

وحسب روبرت جيرفيز، فصناع القرار السياسي نادرا ما تكون لديهم معرفة مناسبة للوضع، وهم في الغالب مجبرون في مواجهة تعقيد المعلومات الواردة، بأن لا يأخذوا بعين الاعتبار إلا الجزء الضئيل من تلك المعطيات تبعا للإطار التصوري، ورؤيتهم للعالم. والمصدر الرئيس للصور المغلوطة تقوم على التوجهات التي لدى نظام المعتقدات عما يجب إغفاله أو ما يفسر خطأ المعطيات التي لا تخدم توجهاتها[15].

أحداث 11 سبتمبر 2001 و إعادة استحضار الصور النمطية السلبية عن الآخر:

إن الحديث عن التحليل البنائي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، يتطلب بالضرورة البحث في مضامين الخطاب السياسي، الذي يعبر عن الهوية الأمريكية، والتي تتضمن صورة الذات والآخر، وتتحدد عبرها بعض أو كل المصالح الأمريكية في تعاملها مع ذلك الآخر، في ظل التأكيد على أن أبعاد الهوية تحدد طبيعة إدراكها للذات والآخرين، ومن ثم تصير بمثابة العدسة التي ترى من خلالها الدول مصالحها الوطنية، وأدوارها في السياسة الدولية في مواجهة الأمم الأخرى.

وبالعودة إلى مضامين الخطاب السياسي الأمريكي، خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر، تتكشف درجة تأثير الصور النمطية التي تشكلت لدى الأمريكيين عن العرب والمنطقة العربية والإسلامية عموما في

فترات سابقة. فقد كانت للصور النمطية التي أنتجها المستشرقون التقليديون منهم والجدد دورها الحاسم في ترسيخ تلك الصور، "فأسطورة القاعدة.. باتت تنتسب إلى المخيال السياسي والثقافي الاستشراقي القديم، بأكثر مما تنتسب إلى مخيال سياسي وثقافي لما بعد استشراقي، وذلك بسبب كونها من نوع إعادة إنتاج للصور المألوفة عن العرب والمسلمين "المتوحشين" كما رسمها بعض الرحالة والكتاب في رحلاتهم إلى الشرق"[16]، فتحولت المنطقة العربية والإسلامية عموما إلى مصدر تهديد، بسبب دور الدوائر الأكاديمية الاستشراقية في إعادة إنتاج وصناعة الخوف والتهديد القادم من الشرق.

وعناصر الهوية التي تحكم التصورات الأمريكية لمصالحها الوطنية، أعيد استحضارها من خلال إعادة استحضار الآخر في مقابل الأنا وما يشكله من تهديد، وبالتالي جاء خطاب الخطر* الذي يشير للآخر في خانة التهديد، اعتمادا على الصور النمطية المترسخة في المخيال الأمريكي عن الآخر"المختلف"، و"الشرير" و"الأدنى"، والذي تم إسقاطه على المنطقة العربية بشكل متعسف إلى حد بعيد.

إن جذور هذا الخطاب يجد امتداداته في الثقافة والهوية الأمريكيتين القائمتين على أساس العلاقة الصراعية مع الآخر التي رسختها ممارسات قديمة في التاريخ الأمريكي، وفي تحليله لتلك النفسية الأمريكية التي تعتمد على كراهية الآخر، يقول جميل مطر "ربما تعلم المستوطنون الأوائل كراهية الآخرين أو بالغوا في ممارسة الكراهية عندما تعاملوا مع الهنود الحمر.. وازداد الشعور رسوخا وتعمقا عندما بدأت ثم تمت علاقات طردية مع الزنوج"[17]، ولم تكن لدى الأمريكيين حتى قرب نشوب الحرب العالمية الثانية صورة واضحة عن العرب والمسلمين. و"ما وصل إلى المخيلة الأمريكية لم يزد عن حكايات أغلبها منقول عن "ألف ليلة وليلة"، وأساطير القرون الوسطى وروايات مسطحة ومشوشة عن العهود الصليبية وبعض كتابات الاستشراق.. وربما حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت للصينيين واليابانيين صور نمطية في العقل الأمريكي أكثر بكثير من الصور عن العرب والمسلمين"[18]. إلا أن هناك من يذهب على العكس من ذلك ويؤكد أن تلك الصور أعمق في الوجدان والمخيلة الأمريكية تعود إلى مراحل سابقة من التوتر، أعادت إحياءها مؤشرات توتر أخرى في الفترات اللاحقة من تاريخ العلاقات والتفاعلات بين الطرفين، وكان الاستشراق الأمريكي قد صنع صورتها الخلفية اعتمادا على ما ورثوه عن أسلافهم الأوروبيين كمعلومات مشوِّهة ومشوَّهة عن العرب والمسلمين. وهنا يبرز

السؤال عن الكيفية التي نشأت عبرها تلك الصور، ويقدم غسان غصن الإجابة عن ذلك عندما يشير بأن البداية تعود لأول ترجمة إنجليزية لمعاني القرآن في 1649، والذي أعقبته المساهمة الرئيسة **لألكسندر روس** بما سماه الخطاب الموجه للقارئ المسيحي، والذي تضمن سيرة للنبي محمد ووصفا عدوانيا للقرآن الكريم بقوله: "سوف تجده ذا تركيبة فظة ومتنافرة جدا، وحافلا بالتناقضات والخطب الفاحشة والخرافات السخيفة.."، وهي النسخة التي أثرت مقدمتها في تكوين المفاهيم الأولية عن الإسلام والمسلمين[19]. وقد تركت تلك الترجمة التي عرفت رواجا كبيرا في أوساط الأمريكيين أثرها الدائم في الصور الذهنية التي لدى الأمريكيين عن المسلمين، أثرت في تعاملهم معهم لاحقا.

و تدعمت تلك الصور الذهنية عبر الاحتكاكات الأولى بين الأمريكيين ك"شعب مختار" والمسلمين، من خلال عمليات القرصنة التي كان يقوم بها القراصنة الجزائريون في عرض المتوسط، ومنها استيلاؤهم في 1679 على سفينة سيث ساوثل المعين حاكما لولاية كارولينا واقتياده إلى الجزائر، واشترطوا فدية مقابل إطلاق سراحه، وبعد قرن من ذلك أي سنة 1776 دخلت الولايات المتحدة بعد استقلالها في مواجهة مع "دول البربر" مثلما كانت تسمى آنذاك بسبب استيلاء القراصنة على السفن الأمريكية ومصادرة ما عليها من بضائع، وهي العمليات التي لم تتوقف إلا في سنة 1816[20]، عندما توصل الطرفان لاتفاقيات بشأن حرية الملاحة.

وغذت المجابهات بين الأمريكيين و"دول البربر" والكتابات المرسلة من السجون، ولاحقا من الولايات المتحدة عن ذكريات العذاب والأسر - ومنها وصف جون فوس" أن أرق مظاهر الرحمة التي أبداها الجزائريون تجاه أسراهم المسيحيين كانت في منتهى القسوة والوحشية- والبطولات إلى شحن النفوس ضد "المسلمين الهمجيين"[21]، وترسيخ الصور الذهنية السلبية التي ظلت تلقي بظلالها على العلاقات بين أمريكا والعالم العربي والإسلامي، خلال تاريخ طويل من التفاعل والاحتكاك.

ولم ينفع التقدم التكنولوجي في تغيير تلك الصور الذهنية التي لدى الأمريكيين عن "الآخرين"- المسلمين- الذين نظر إليهم مثل غيرهم من الآخرين، أنهم أدنى أخلاقيا وأشرار، كمثل الصور التي كانت لديهم عن اليهود الذين تعرضوا للإبادة تحت طائلة نفس الحجة، بنفس الطريقة التي تحدث في العصر الحديث، وأن عليهم تعليمهم المبادئ النبيلة والقيم الإنسانية، باعتبار ذلك "مهمة

مقدسة" و"مصيرا محتوما" على أمريكا أن تقوم به في مواجهة الأمم والشعوب الأخرى.

وكانت كتابات هانتنغتون عن "صدام الحضارات"، و روبرت كابلان "**شرقا نحو الوحشية**"، وبرنار لويس"**جذور التعصب الإسلامي**" الذي اعتبر فيه أن "المسلمين كيان واحد موحد أمكنهم في إطاره تحديد علاقاتهم بالغرب بلغة السخط والعنف والحقد واللاعقلانية"[22]، ويوسف بودانسكي "**استهداف أمريكا**"، ودانيال بايبس ومارتن كرامر، الذين يوصفون ضمن خانة المستشرقين الجدد*، دورها في إحياء وتكريس الصور النمطية السلبية، وتحولت إلى مرجعية أساسية لصناع القرار الأمريكي في رسم توجهات السياسة الخارجية "ذات النزعة العدوانية"، والتي تصورت أن الإرهاب مصدره الثقافة والديانة الإسلامية، والتي عبرت عنها الكتابات المشار إليها أعلاه[23]. وبسبب تأكيد تلك الدراسات الغربية وتحديدا ما طرحه صامويل هانتنغتون ومن تبعه على فكرة أن الهوية عموما والأمريكية على وجه التحديد تقوم على فكرة العداء والتضاد مع الآخر "المختلف"، فقد تم تصنيف المنطقة العربية في هذه الخانة بعدما حرمهم السوفيات الأمريكيون من هذا العدو بعد نهاية الحرب الباردة، وكان لذلك تأثيره على عملية حشد تأييد الرأي العام لأي شكل من أشكال السياسة الخارجية لمواجهة ذلك الآخر المهدد للذات والهوية القومية، وهو ما شهدته الساحة الأمريكية خلال الحملة على العراق في2003.

وانعكس تأثير هذه الأفكار مباشرة على الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية، التي توفرت لها مجموع العوامل التي تعجل بنجاحها خاصة منها سيطرة فريق المحافظين الجدد على مقاليد السلطة في البيت الأبيض، التي تملكتها قناعاتها الدينية المتعلقة ب"المهمة المقدسة" و"المصير المحتوم" بقيادة العالم وتمدينه، وإرغام الآخرين على اتباع النموذج الأمريكي الأسمى، إضافة لتعرض الولايات المتحدة لتهديد غير مسبوق في تاريخها، وتفوقها الساحق غير المسبوق للقوة الأمريكية، فقد كان تأثير روبرت كابلان بارزا بشكل كبير عندما طلب بوش من معاونيه دعوة المؤلف إلى البيت الأبيض لمهمة تدريب أثناء العمل[24].

إن تلك التصورات التي عبر عنها أقطاب النخب الأكاديمية، أنتجت خطابا للسياسة الخارجية طبعته لغة العداء، تجاه مجموعة من الدول وصفت ب "الدول المارقة"* ثم "محور الشر"، وحددت من خلالها مجموع التهديدات على الهوية والمصالح الأمريكية، التي كانت الاستجابة لها عبر استراتيجيات جديدة مثلها على الخصوص استراتيجية "الحرب الاستباقية"، و"تغيير الأنظمة"

كأنماط جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية.

طبيعة تأثير الإدراكات في الخطاب وممارسات السياسة الخارجية الأمريكية:

أ- توظيف الصور السلبية عن الآخر في الخطاب السياسي الأمريكي بعد 11 سبتمبر: عرف الخطاب السياسي تحولا بارزا عقب أحداث 11 سبتمبر وكشفت النزعة الحادة التي ميزت الخطاب السياسي الأمريكي عقب تلك الأحداث، عن عمق تأثير الصور النمطية المخزنة في توجهات السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية، ومثلتها تصريحات جورج بوش حول "الحرب الصليبية"، التي أعادت التذكير بالموروث الدامي في العلاقات بين الغرب والمسلمين، وأحيت المواجهة التاريخية بين ثقافتين تعتقد كلاهما في تفوقها وسموها، وترسم صورة "مشيطنة" عن الآخر المختلف، اعتمادا على خلفيات العلاقات الصراعية بين الطرفين.

وخضعت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، منذ انخراطها في الشأن الدولي لمجموعة الإدراكات التي رسخها الفكر الاستشراقي حول المنطقة، وبرزت بشكل جلي بعد هجمات أحداث 11 سبتمبر 2001، في سياق رؤية جديدة للعالم وتصنيف جديد لأقطاب الأصدقاء والأعداء، و ضمن تصورات "المدرسة الإمبريالية الجديدة"[25]، التي قادها من يسمون بالمحافظين الجدد، والتي أرادت إحداث "تغيير أنظمة الحكم" التي تتحدى هوية الدور الأمريكي، وتحديدا العراق وبدرجة أقل إيران وكوريا الشمالية، ورأت أن من واجبها جلب الديمقراطية لشعوب المنطقة العربية بواسطة القوة العسكرية، التي يحكمها استبداديون وشعوبها "مهانة" و"مسترقة" و"متخلفة" أو "بدائية"[26]، في سياق تكريس لرؤية الآخر "الأدنى"، وتبرير لسياسة إمبريالية، تدخلية، ذات نزعة استعلائية، عكسها الخطاب السياسي الأمريكي بشكل واضح.

إن صناعة صورة العدو التي تعتبر ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد بشكل رئيس على تطوير خطاب محدد عن الأعداء، وإن كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد أنتجت صورا عن "العدو المشيطن" و"الأدنى والشرير" جسدها السوفيات، فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما شهدته من ارتباك في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، دفعت للبحث عن تمثيلات جديدة لأولئك "الأعداء" تم التعبير عنها في مقولات "الدول المارقة" و"محور الشر"، وكلها تتضمن صورا سلبية عن الآخر الذي يمثل التحدي للولايات المتحدة ولهويتها "الخارجية"- هوية الدور- ومصالحها الوطنية، وهي المنظورات التي

تمتد في تاريخ الولايات المتحدة منذ بداياتها، حيث جسد الآخر "المشيطن" و"الأدنى" السكان الأصليين، ثم بريطانيا الملكية، وبعدها جاء الدور على أوروبا بدبلوماسيتها السرية، والنازية والشيوعية لاحقا قبل أن يأتي الدور على العرب والمسلمين. وكلها تم تجسيدها في صورة "الشر" و"الشيطان"، و"الأدنى أخلاقيا"، وربما يصدق في ذلك التحليل الذي يقدمه جميل مطر للنفسية الأمريكية التي تعتمد على كراهية الآخر بالقول: "ربما تعلم المستوطنون الأوائل كراهية الآخرين أو بالغوا في ممارسة الكراهية عندما تعاملوا مع الهنود الحمر.. وازداد الشعور رسوخا وتعمقا عندما بدأت ثم تمت علاقات طردية مع الزنوج[27]، وهي علاقات الكراهية التي صارت مستدامة في السياسة الخارجية الأمريكية، وتضبط إيقاع علاقاتها بالفاعلين الآخرين الذين يبدون اعتراضا على المصالح الأمريكية.

وعرف الخطاب الأمريكي حول السياسة الخارجية تحولا دراماتيكيا عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، أشبع محتواه بالصور والاستعارات التي نهلت من تراث ثقافي يؤمن بالتفوق والمهمة المقدسة لأمريكا، في مقابل الشعوب والأمم الأخرى، ويركز على الخطر الذي يشكله الآخر على الأمن الأمريكي، وعلى سمو القيم الأمريكية.

وكان ذلك واضحا في تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش غداة هجمات 11 سبتمبر، عندما فسر سلوك من استخدموا الطائرات المدنية لاستهداف منشآت داخل الولايات المتحدة بأن ذلك نابع من "كرههم للقيم الأمريكية"، ولا يبدو أن تحليل بوش كان على صواب، فالاعتقاد في كراهية الآخر للقيم الأمريكية لا يعبر عن حقيقة الأمر، وربما كان الأصح أن يقول الرئيس جورج بوش "إنهم يكرهون "العجرفة" و"الأحادية" و"النزعة التدخلية"، التي ميزت السياسات الأمريكية تجاه الشعوب الأخرى، والقائمة على "احتقار الآخر"، الناتج عن الاعتقاد في التفوق الأمريكي القائم على فكرة "الاستثنائية"، والتي تقول بأن النموذج السياسي الأمريكي فريد، ومن واجب الأمريكيين تبليغه للآخرين، وكان توماس جيفرسون قد وصف هذا الإلهام الإلهي النبيل للولايات المتحدة تجاه العالم بقوله: "الجمهورية الوحيدة في العالم والرمز الوحيد لحقوق الإنسان، والمستودع الوحيد للنار المقدسة للحرية والحكم الذاتي، ستضيء فوق مناطق أخرى من الأرض[28].

تميز الخطاب السياسي الأمريكي بشحنة غير مسبوقة من عبارات العداء تجاه الآخر - المنطقة العربية وبعض أنظمتها تحديدا- أظهرته تصريحات المسؤولين

السياسيين، وتضمن التوصيفات الأكثر سلبية عن الآخرين، خاصة تلك المتعلقة بالمسلمين والمنطقة العربية والإسلامية عموما، وجرى التشديد على العراق بصفة محددة بشكل جعل روبرت بيرد يقول: "يبدو لي أن الرئيس هو الذي ينوي تحريف التاريخ، فثمة فيض من الأدلة الواضحة التي لا يمكن الخطأ بشأنها على أن الإدارة (إدارة الرئيس بوش) قد سعت إلى تصوير العراق على أنه خطر مباشر وفتاك يهدد الشعب الأمريكي"[29]، واتضح أن "المحافظين الجدد في واشنطن ربطوا أجندتهم الموجودة مسبقا (الهجوم على العراق) بحدث منفصل (هجمات 11 سبتمبر) وخلقوا بالتالي واقعا جديدا تماما"[30]، جرى تكريسه عبر خطاب عدائي تجاه الآخر المختلف والأدنى والشرير، وهو التوصيف الذي ألصق ب"الإرهابيين والإرهاب وكان كافيا لتفسير الهجمات"[31] وتبرير سياسات واشنطن اللاحقة تجاه من لا يقف في صفها ضد "الأشرار".

وبالرغم من أن "المبادئ العامة للسياسة الخارجية لا تفرض مستوى من الخطر الذي يجب على الولايات المتحدة أن تخاطر به لتحقيق غاياتها، فقد اختارت إدارة بوش، وهي تدفع نحو تغيير نظام الحكم في العراق استراتيجية خطر عال، ومكافأة عالية، والخطر الذي خاطرت به الإدارة لم يكن خطرا غير معقول، وخصوصا في ضوء ما اعتقدته بشأن أسلحة الدمار الشامل في ذلك الوقت"[32]، لكن وكما ثبت في النهاية "فقد بالغت الإدارة في التهديد الموجه من العراق على وجه الخصوص.. وعلاوة على ذلك دمجت الإدارة تهديد الإرهاب النووي مع مشكلة الدولة المارقة/والانتشار وطبقت علاج الحرب الوقائية على أقل الخطرين شأنا"[33].

لقد تم اختلاق الكثير من "سيناريوهات" الخوف نتيجة لأحداث 11 سبتمبر، حيث إن اصطلاح "الإرهاب" حل محل الشرعية كوصمة سائدة، تلصق بكل من يناهض الهيمنة الأمريكية، بل إنه على المستوى المحلي أصبح معيارا لامتحان الولاء، والتعاون، والخير والشر، كما أصبح المحك للتمييز بين العدو والصديق[34]، عندما كان بوش يردد "من ليس معنا فهو مع الإرهابيين"، وبالتالي أصبح خطاب السياسة الخارجية مرتكزا على توصيفات "الخير" و"الشر" التي شدد عليها الرئيس بوش عندما قال: "إننا في صراع بين الخير والشر، وأمريكا ستسمي الشر باسمه"، إنكم إما أن تكونوا معنا- وبالتالي ضد الشر- أو تكونوا ضدنا وبالتالي مؤيدين لمرتكبي الشرور، أي الإرهابيين أنفسهم"[35]، وصارت القاعدة في التعامل اللاحق أن أمريكا ومن يحالفها هي "رمز للخير والتفوق، ومن يعاديها أو لا يساندها يمثل الشر والتوحش"، وليس ذلك

إلا تأكيدا للتأثير الذي مارسته المنظومة القيمية والصور النمطية التي لدى أمريكا عن نفسها وعن الآخرين المختلفين والتي تقسم العالم في سياق ثنائية الخير والشر، وبالتالي على سياستها الخارجية، التي جعلتها تنخرط في حرب لا تنتهي إلا بنهاية الشر، الذي يبدو أنها تصورت تخويلها محاربته إلى النهاية كونها تمثل "إمبراطورية الخير"، في مقابل الأشرار.

ب- أثر المدركات على ممارسات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد 11 سبتمبر2001: تستدعي محاولات فهم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، البحث في مضامين الخطاب حول تلك السياسة التي اعتمدت على صور تشكلت عبر فترات محددة، وغذاها فكر المحافظين الجدد، الذي ينهل من التراث الثقافي الديني للولايات المتحدة، ويعيد استحضار مقولات دينية في قوالب سياسية، بالحديث عن التأثير "الحميد" للهيمنة الأمريكية، وبأن الولايات المتحدة هي الدولة التي لا غنى للعالم عنها، وذلك بعد تمكنهم من التغلغل والسيطرة على الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن، وكانت تلك السياسة الخارجية تجسيدا للخطاب الذي تداولته النخب السياسية والأكاديمية.

ويمكننا قراءة السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية ضمن المستوى الذي يقدمه وليام والاس* باعتبار "السياسة الخارجية ضمن الاستراتيجيات الكبرى للدولة، والتي تعتبر أن السياسة الخارجية متعلقة بالهوية الوطنية ذاتها، أو المتعلقة بالكبرياء الوطنية، كخصوصيات تميز دولة عن جيرانها، والعنصر الجوهري للسيادة الذي يتطلب الدفاع عنه، والقيم التي تستحق الدفاع عنها والتي تتطلب ترويجا في الخارج"[36].

ولئن كانت المنطقة العربية تحديدا والإسلامية بصفة عامة قد عانت من تداعيات تلك السياسة، فإن سبب ذلك مرجعه مدركات المحافظين الجدد من جهة، وانحيازاتهم (وخصوماتهم) السياسة من جهة أخرى، والتي تحكمت بشكل أكبر في العلاقات الأمريكية العربية[37]، وساهمت في ترسيخ الصور السلبية عنهم كـ"أعداء" لأمريكا ولنموذجها، والأشد خطورة على مصالحها وعلى حلفائها ضمن دائرة الديمقراطيات المتواجدة في المنطقة ممثلة في إسرائيل بشكل خاص.

ذلك أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية انطوت على مضامين متعلقة بالهوية (بشقيها الداخلي والخارجي)، فقد برز الداخلي منها من خلال استحضار خطاب "الخطر" المتعلق بالهوية الأمريكية كنموذج معرض للتهديد، من الجماعات

المتطرفة والدول المتحالفة معها التي "ترفض" النموذج الأمريكي، أما الجانب المتعلق بالهوية الخارجية أو ما يسميه وندت هوية الاجتماعية وضمنها هوية الدور، فهو إصرارها على لعب دور "حامي" العالم الغربي "الديمقراطي" أو منتدى "الديمقراطيات" عبر سياسة الهيمنة وفرض النموذج، وهو ما اعترضت عليه تلك القوى، خاصة وأن الولايات المتحدة حاولت في نفس السياق فرض بعض معايير السلوك الجديد ومنها رفضها حصول بعض الدول على التكنولوجيا النووية، وتم تصنيفها في خانة "محور الشر" على غرار العراق وإيران وكوريا الشمالية وليبيا والسودان، وهي الدول التي رفضت هوية الدور الجديدة للولايات المتحدة بشكل جعلها في حالة تعارض مع تلك الدول.

ولعبت الهوية الأمريكية بمكوناتها الدينية والثقافية دورا أساسيا في تشكيل حالة من الاستقطاب بين قطبي الأصدقاء/الأعداء، والتي على أساسها جرت تصرفاتها فيما بعد. ففي حين تحول قطب الأصدقاء والحلفاء إلى رافد ل"هوية الدور"، الذي لعبته الولايات المتحدة عبر تقديم نفسها ك"حامي للعالم الحر" و"نادي الديمقراطيات"، فإن القطب الآخر بما يشكله من تحد لتلك الهوية وتهديد لمصالحها إلى خانة التوصيف ب"الشر" و"الأدنى" الذي يتطلب تبني سياسة معادية ضده، بداية من الدول الملكية في السنوات الأولى لنشأة الولايات المتحدة، ثم الكتلة الشرقية منذ الحرب العالمية الثانية، التي وصفت بإمبراطورية الشر، وآخر ما وصف ب"الدول المارقة" التي تحولت فيما بعد إلى "محور الشر"، والتي صارت هدفا لمحاولات إدماجها في منظومتها القيمية عبر "سياسة الدمقرطة"، وكانت في مجملها دولا عربية وإسلامية.

ولذلك تبين أن السياسة الخارجية الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر، عكست التصورات "المزيفة" التي لدى الأمريكيين عن الآخرين، وتصوراتهم عن الخطر أو التهديد، الذي تم رفعه إلى أعلى المستويات ليسمح بخيارات اعتبرت حتى من بعض الأمريكيين بأنها متطرفة في مجال السياسة الخارجية و المبالغة في رؤية المصالح الوطنية على حساب الآخرين. وكان الغرض إشباع صورة الذات المعبرة عن هوية محددة، وحشد التأييد الجماهيري لأي قرار تتخذه الإدارة في سياق ذلك. والصور عن الآخرين في مقابل صورة الذات والتي عبرت عن معطى الهوية، جعلت من السلوكيات الأمريكية تجاه ذلك "الآخر"، الذي جسدته المنطقة العربية والإسلامية باعتبارها مصدرا للإرهاب، وتحديدا العراق، "عدوانية" و"انفرادية" و"تدخلية"، إلى حد أن تعرضت لانتقادات مسئولين سابقين على غرار الرئيس

الأسبق بيل كلينتون، وكاتبته للخارجية مادلين أولبرايت[38]، فقد صورت النخب السياسية وأغلب النخب الأكاديمية الخطر العراقي ك"خطر داهم" وشيك، على افتراض علاقات غير "مؤكدة" مع المتطرفين وتحديدا تنظيم القاعدة، مضافا إليها حيازته "الوهمية" لأسلحة دمار شامل، كلها باتت بحسب التصورات والإدراكات الأمريكية "المزيفة" تهدد الأمن القومي الأمريكي، وهي الإدراكات التي على أساسها تحركت الولايات المتحدة ضد العراق وقبله ضد نظام طالبان في أفغانستان، في سياق عسكرة غير مسبوقة للسياسة الخارجية الأمريكية. وكانت استراتيجية "تغيير الأنظمة" التي اعتمدتها واشنطن عقب أحداث11 سبتمبر2001، قمة تلك "العسكرة"، و"الأحادية" الناجمة عن تفسير أحادي الرؤية، والقائم على هاجس "مفهوم وخطاب الخطر" الذي ترجمته بعض السياسات، واستدعى تبني استراتيجية "الحروب الاستباقية".

لقد كان لجيمس وولسي - الذي أثرت أفكاره على صناع السياسة الخارجية في عهد جورج بوش الابن، والتي ظل من خلالها يردد أن "البعث شكل من أشكال الهتلرية- قد ساهم في صياغة التصورات الأمريكية عن العراق، وذلك عبر تأثيره في أفكار كل من ولفويتز وريتشارد بيرل[39]، اللذين ساهما بشكل كبير في رسم تلك السياسة، عبر المبالغة في تقدير الخطر الذي يشكله العراق تحديدا والمنطقة العربية بشكل عام. وهو الخطاب الذي برزت معالمه في السياسة الخارجية التي ارتكزت على خطاب الخطر على "الهوية الاجتماعية" الأمريكية ك"حامي للديمقراطيات والعالم الحر" ومن ثم على مصالحها الوطنية، وجسدت تلك السياسة استراتيجية "تغيير الأنظمة المستمدة من أفكار ليو شتراوس الفلسفية والتي جرى نقلها لميدان السياسة الخارجية.

وبناء على "الإدراكات المزيفة" على حد تعبير توماس ليندمان[40]، للمنطقة العربية والإسلامية، تحددت السلوكيات الأمريكية تجاهها، بداية من شن الحرب وإسقاط نظام طالبان ووصولا إلى الحرب على العراق وإسقاط نظامه دون حجة مثبتة ضد نظام صدام حسين، باستثناء "منتجات الخطاب السياسي" عن الخطر العراقي، ومعاداة الحكومة المنتخبة في فلسطين، وانتهاء بتصنيف المنطقة العربية كمصدر خطر محقق، كونه "مفرخة" للإرهابيين الناقمين على أمريكا، وبناء على ذلك حددت صيغا جديدة التفاعل معها. والتي عبر عنها بالضغوط التي مورست ضد أنظمة المنطقة لتبني سياسات أكثر "انفتاحا" على القيم والممارسات الديمقراطية، يمكن أن يقودها يوما لأن تكون ضمن "نادي الديمقراطيات"، وبالتالي تحقيق حالة

"السلام الديمقراطي" الذي يتمسك به الليبراليون، ويتطلعون لأن يحقق لأمريكا مصالحها دونما حاجة للحرب.

إن اعتمادنا منظور الهوية والمدخل الإدراكي ضمن سياق المقاربة البنائية، لتفسير وفهم السياسية الخارجية الأمريكية، يعود أساسا لكونه لا يلغي المصالح الأخرى التي تشير إليها التفسيرات الواقعية، والتي تجملها في المصالح النفطية والأمنية - من خلال ضمان أمن إسرائيل- ولكنه يشدد على أنه حتى تلك المصالح إنما تحددها الهوية التي تنتج حالة من الاستقطاب بين الأعداء/الأصدقاء. ففي حين لا تبدي الولايات المتحدة خوفا على تلك المصالح في المناطق التي تنطوي على حالة من التماثل القيمي مثل كندا أو بريطانيا أو غيرها من الدول، فإنها تستشعر مخاوف كبيرة وترسم استراتيجيات لمواجهتها ضد "الأعداء" مثلما حدث تجاه المنطقة العربية عقب أحداث 11 سبتمبر، عندما أعلنت الحرب ضد العراق ورفض الانتخابات الفلسطينية التي فازت فيها حركة حماس- التي وإن كان فوزها كان ديمقراطيا إلا أنها لا تتبنى القيم الأمريكية- وسطرت مجموعة من برامج "الإصلاح" على غرار "مشروع الشرق الأوسط الكبير" و"مشروع الشرق الأوسط الجديد"، والتي كانت تهدف إلى تغيير المنظومة القيمية لمجتمعات ودول المنطقة عبر إصلاح منظومتها التعليمية*، بهدف خلق حالة من التماثل مع القيم الأمريكية، وبالتالي خلق ظروف جديدة من شأنها جعل شعوب تلك المنطقة لا تبدي اعتراضا على المصالح الأمريكية.

وبعد ذلك يمكننا أن نقدر من خلال المقاربة البنائية أن كل صورة عن الآخر يمكن أن تلبس بعدا موضوعيا لا يمكن تجنبه، ودرجة اقترابنا من دولة أخرى يرتبط بشكل كبير بهويتنا و قيمنا، فدولة ديمقراطية يمكن أن تتماثل بسهولة مع دولة شبيهة- أي مع دولة ديمقراطية أخرى تتقاسم نفس القيم- أكثر من دولة شمولية التي تكون قيمها متعارضة، وتوزيع الأقطاب عدو/صديق ترتبط اليوم أكثر فأكثر بتجمع الهويات لأن التحالفات أو الهويات الجهوية كالناتو أو الاتحاد الأوروبي تتشكل أساسا من دول تتقاسم نفس القيم السياسية[41]. وعملية الإدماج التي تحدث عنها **ريتشارد هاس** لمجموعة من البلدان والمنظمات الأخرى، كهدف للسياسة الخارجية، والتي يرى أنها "ستتم ضمن بعض الترتيبات وتقود لخلق عالم يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية"[42]، إنما يدخل ضمن نفس سياق عمليات التحويل "القسري" للشعوب من خانة الأعداء إلى خانة الأصدقاء، لضمان استمرار الهيمنة والمصالح الأمريكية. وإن كان توماس ليندمان يؤكد أن "صناع القرار الأمريكيين يبالغون بكل

وضوح في تقدير خطر "الدول المارقة"، والتي يفترض أنها غير عقلانية بشكل كبير لتوجيه أسلحة الدمار الشامل التي بحوزتها تجاه الأهداف الأمريكية، فإن مصادر هذه المبالغات في تقدير التهديدات يمكن أن تكون متعددة، فإذا صورت "الدول المارقة" بأنها "انتحارية"، فإن تلك الصورة التي أصبحت متجذرة لدى صناع القرار الأمريكيين، تبدو أكثر احتمالا أنها تتفق مبدئيا مع بعض المصالح التنظيمية للجيش الأمريكي والصناعات العسكرية الأمريكية، فلجنة رامسفيلد التي كانت وراء التقييم المثير حول "الدول المارقة" في سياق استراتيجية الدرع الصاروخي الأمريكية، كانت تركيبتها بشكل شبه كلي من عسكريين وشخصيات مقربة من صناعات السلاح"[43]، وبدون تلك الإدراكات التي تضمنتها الهوية الأمريكية، لا يبدو من السهل تفسير وفهم السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، تلك السياسة القائمة على تصور معين للمصالح الوطنية، القائم على رؤية محددة للهوية الأمريكية الراغبة في ممارسة الهيمنة.

إن تأثير مجموعة الإدراكات والصورة التي لدى صناع القرار في واشنطن تجلت في حالة العراق، بحيث "يؤكد الواقع أن الولايات المتحدة أدركت أن العراق يقع ضمن خانة الأعداء، وبالنظر لتأثير مجموعة المحافظين الجدد كان الخطاب الديني "المصير المبين" و"المهمة التمدينية" التي تقع على عاتق الولايات المتحدة حاضرة ودفعت بالتالي إلى الحرب"[44]، ومن ثم فطبيعة تلك الصور والمدركات التي سيطرت على صناع السياسة الخارجية الأمريكية، كانت وراء تلك النزعة العدائية التي ظهرت ضد العراق تحديدا.

ويبدو البعد الهوياتي للسياسة الخارجية وللحروب الأمريكية جليا بشكل كبير، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن كل الخصوم المحتملين لأمريكا – الدول المارقة ومعها الصين- كلها دول شمولية، وفي مقابل ذلك فإن أقرب أصدقاء الولايات المتحدة مثل بريطانيا، كندا، ألمانيا- هي دول متماثلة ثقافيا وسياسيا. وهو ما يبرز وكأن تجانس الأنظمة يساعد على بروز هوية مشتركة، وتنافرها يؤدي إلى نفيها، أو إلى العداء الشديد وإلى نشوب الحروب[45]، بما يعطي صورة أكثر وضوحا عن الخلفيات التي حركت تلك السياسة تجاه الفواعل ذات القيم المختلفة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي كانت الفترة التي سيطر فيها تيار المحافظين الجدد على غرار بول ولفويتز، ريتشارد بيرل، وروبرت كيغن وغيرهم كثيرون، الذين تبنوا رؤى قائمة على النبوءات الدينية للأحداث والمخاطر الدولية.

ومنه فالمصالح المادية للولايات المتحدة التي كان يفترض أن تحدد سياستها

الخارجية، تجاه المنطقة العربية، بحسب تصورات الواقعية بدأت أقل تأثيرا من عوامل أخرى تمثلت في أبعاد الهوية الأمريكية وبشقيها الداخلي والخارجي ومدركات صناع سياستها الخارجية، وما تضمنته من أفكار وقيم، بحيث يشير فرانك نينكوفيتش "أن الأفكار أكثر من المصالح قد وجهت السياسة الخارجية الأمريكية"[46]. واتضح أن قضية العداء والصداقة لا ترتبط بالمصالح المادية، بقدر ما تجد جذورها في البنى الفكرية والإدراكية المشكلة للهوية الأمريكية، التي ظلت تحكم علاقاتها ب"الآخر"، ونظرت من خلالها لذاتها ك"مبشر" بالحرية والديمقراطية، ومسؤول عن تبليغها للآخرين حتى وإن تعارض ذلك على مستوى السلوك مع تلك القيم بحد ذاتها.

لقد كشفت سلوكيات السياسة الخارجية الأمريكية عن مدى التأثير الذي تخلقه مدركاتها عن الآخرين معتمدة على الصور النمطية المخزنة في الذاكرة الجماعية، وإدراكاتها للوضع الدولي وما ينطوي عليه من مخاطر، وكذا وضع التفوق الساحق الذي تمتعت به بما جعلها تسعى لفرض مجموعة من معايير السلوك على المستوى الدولي، أبرزته النزعة التدخلية والأحادية التي ميزت السياسة الخارجية الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

الخاتمة:

لعبت مخزونات الصور والإدراكات التي تشكلت لدى الأمريكيين عن ذاتهم وعن الآخرين عبر تاريخ الأمة الجديدة، دورا محوريا في تحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، فالأمريكيون الذين تصوروا أن بلدهم هو "المدينة فوق التل" الهادية لشعوب العالم نحو الحرية، والمكلفة بتبليغ تلك الرسالة ضمن ما تصورت أنه "قدرها المحتوم"، تصرفوا بناء على ذلك في تفاعلهم مع الدول الأخرى، وبناء على تلك الصور جرى تقسيم العالم إلى "خيرين" و"أشرار"، وضمن الخانة الأخيرة تم تصنيف كل الفواعل التي لا تتبنى القيم الأمريكية.

من جهة أخرى فإن الصور النمطية التي تراكمت خلال عملية التفاعل خلال السنوات الأولى من تأسيس الدولة الأمريكية مع المنطقة العربية، والتي لعبت فيها الدراسات الاستشراقية دورا مركزيا، كانت محددا مهما في السياسة الخارجية الأمريكية مع المنطقة العربية، فعلى الرغم من أن ما تصنفه الولايات المتحدة ك"مصالح حيوية" في المنطقة العربية، جرى ضمانها من طرف الأنظمة العربية، إلا أن الولايات المتحدة لم تتوان في اتهام تلك الأنظمة بتفريخ الإرهاب، وأن عليها أن تباشر جملة إصلاحات سياسية وتعليمية، ستنهي حالة العداء الذي تتبناه شعوبها تجاه السياسات

الأمريكية في المنطقة، وهو ما يكشف عن محددات أخرى ناظمة للتصنيف الذي تحتكم إليه واشنطن عن الآخرين، بين "زمرة الأصدقاء" و"زمرة الأعداء" التي تقع ضمنها مجمل المنطقة العربية والإسلامية عموما، هي المحددات التي ترتبط بالصور النمطية عن هذه المنطقة، التي تقع خارج دائرة الأصدقاء.

إن تلك الإدراكات والصور النمطية تمت عملية إعادة استحضارها بمجرد وقوع هجمات 11 سبتمبر 2001، والتي كان للمحافظين الجدد الدور المهم في إعادة إحيائها بالنظر لارتباط تصوراتهم بالميراث الثقافي الديني بشكل عميق، والذين أمعنوا في التوصيفات "الشيطانية" للعرب والمسلمين باعتبارهم "جنسا عنيفا" ولا يقبل بالقيم الأمريكية، وبالتالي فإن تخليهم عن الكراهية لأمريكا وقيمها يتطلب تغييرا للمنظومة القيمية لمجتمعات المنطقة، وفي حالات "الضرورة "تغيير الأنظمة السياسية" التي تتبنى تصورات قد تتعارض و"هوية الدور" الأمريكي ك"حام للعالم الحر" و"الديمقراطيات". ومنه فإن تلك الصور المخزنة لدى صناع السياسات الأمريكيين عن المنطقة العربية، كانت له تأثيراته المباشرة على طبيعة سياساتها في المنطقة.

ومنه فالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، والتي كانت ذروة التوتر فيها في الحرب ضد العراق تضمنت بعدا للهوية، فبغض النظر عن المصالح المختلفة للولايات المتحدة سواء النفطية أم الأمنية المتعلقة بضمان أن إسرائيل، فإن بعد الهوية يتجلى من خلال محاولات تأكيد هوية الدور، عندما أصبحت منذ انهيار الاتحاد السوفياتي تطمح ل "هوية دور" عالمية عبر منطق الهيمنة، والتي فسحت المجال لتوجهات جديدة في السياسة الخارجية، أعادت إحياء الأفكار القديمة عن المهمة المقدسة المتمثلة في "تعليم أمم العالم مبادئ الحرية والديمقراطية وكيفية قيادة أنفسهم"، مثلما عبر عنه ساسة الولايات المتحدة منذ فجر مغامراتها في القارة الأمريكية الجنوبية ثم لاحقا وراء المحيط في الفلبين وغيرها. ومن جهة أخرى فإن إصرارها على ضمان أمن إسرائيل التي ترتبط معها بمعاهدة دفاع استراتيجي، وبغض النظر عن التفسير المادي للمصالح، تحضر بقوة التصورات الأمريكية عن إسرائيل ك"قلعة للديمقراطية" في محيط من الديكتاتوريات الفاسدة، وبالتالي فهي تندرج في قطب الأصدقاء الذين تكون حماية مصالحهم من المصالح الوطنية، في سياق عملية التذويت. فضلا عن دور التيارات الدينية المسيحية المتصهينة التي تلعب دورا محوريا في ترسيخ تلك الفكرة.

الهوامش:

(1) David, Campbell, **Writing Security, United States Foreign Policy and the Politics of Identity**. University of Minnesota Press. Minneapolis. 1992. pp 1-2. Et ; Alex, Macleod. Isabelle, Masson et David Morin. Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales. ***RevueD'études internationales,*** *volume XXXV, no 1, mars 2004. PP 07-24.*

(2) Valerie M. Hudson, "**Culture and Foreign Policy. Developing A Research Agenda**", In: Valerie M. Hudson (ed.,).**Culture and Foreign Policy**. Published in USA, Lynner.

ذكرته أماني محمود غانم العفيفي، **"البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية"، دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة القاهرة 2005. ص 12.

(3) نادية مصطفى، **تحديات العولمة والأبعاد الحضارية والقيمية، رؤية إسلامية**. في: مجموعة مؤلفين. **مستقبل الإسلام**. ط1. دار الفكر. دمشق. 2004. ص 419- 420.

(4) معتز محمد السيد سلامة، **تأثيرات 11سبتمبر على المفهوم الامريكي للأمن القومي**. أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.2008. ص40.

(5) Yosef Lapid, The Third Debate; On the prospects of International Theory in a Post-Positivist Era, **International Studies Quarterly**, vol. 33, No. 3 (Sep. 1989) pp 235-254.

(6) ستيفن وولت، العلاقات الدولية. عالم واحد نظريات عدة. ترجمة منير كمال. **مجلة الثقافة العالمية** العدد89. أوت 1998، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ص 7- 21.

(7) عبد الخبير محمود عطا محروس، **البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية،دراسة في تطور الحقل**. في: منى أبو الفضل ونادية محمود مصطفى(محررتان)، العلاقات الدولية، البعد الديني والحضاري المرجع السابق. ص 91.

(8) Nicolas, Onuf, **Constructivism: A User's Manual**, In: Vendulka Kubalkova, Nicolas Onuf, Paul kowert (ed). **International Relations in a Constructed World**. Armonk. 1998. P 58.

*يقول أنوف أن المعيار باعتباره البيان أو التصريح الذي يحدد للأفراد ماذا يجب أن يفعلوا، وكل الطرق التي يتعامل بها الأفراد مع تلك المعايير تسمى الممارسات.

(9) Ibid. p 59.

(10) Bill, McSweene, **Security, Identity and Interests A Sociology of International Relations.** Cambridge University Press. 1rst published 1999. p 102.

* للإطلاع أكثر على طبيعة العلاقة بين الهيمنة على اهتمامات الدراسات في مجالات العلاقات الدولية بمختلف تخصصاتها، والهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية يمكن العودة إلى:

Smith , Steve. The United States and the Discipline of International Relations: "Hegemonic Country, Hegemonic Discipline. **International Studies Review**, Vol. 4, No. 2, International Relations and the New Inequality (summer, 2002), pp. 67-85.

(11) حسن الحاج علي أحمد، **حرب أفغانستان. التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي**، في: أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 2002. ص 260- 261.

(12) Alexander Wendt, Constructing International Politics, In: **International Security**, Vol. 20, No. 1 (summer, 1995), pp. 71-81.

(13) Alex, Macleod. Isabelle, Masson et David Morin, Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales. ***Revue Etudes internationales,*** *volume XXXV, no 1, mars 2004. PP 07-24.*

(14) Ole R. Holsti, **Making American Foreign Policy**. Routledge, New York, 2006. p7.

(15) Thomas Lindemann**, Les guerres américaines dans l'après-guerre froide. Entre intérêt national et affirmation identitaire. Raisons politiques**. 2004- 1, n° 13 page 37 à 57.

(16) فاضل الربيعي، **ما بعد الاستشراق، الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونيالية البيضاء**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، 2007. ص16.

*للاطلاع أكثر حول موضوع "خطاب الخطر" وتداعياته على الرؤية الأمريكية وسياساتها الخارجية والأمنية يمكن العودة إلى:

David, Campbell, **Writing Security, United States Foreign Policy and the Politics of Identity**. University of Minnesota Press. Minneapolis. 1992.

(17) بهجت قرني وآخرون، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 2003. ص30.

(18) المرجع نفسه. ص 31.

(19) غسان غصن، **الاستشراق الأمريكي: العرب والمسلون عرق إرهابي**. **مجلة شؤون الأوسط**. العدد105، شتاء 2002. ص89- 111.

(20) المرجع نفسه، ص 89- 111.

(21) المرجع نفسه، ص 89- 111.

(22) عصام نعمان، **أمريكا والمسلمين:**

مشكلة علاقة، المستقبل العربي، السنة 24، العدد 278، (أفريل 2002) ص 77- 91.

* يحمل أعضاء هذه المجموعة توجهات سياسية وإيديولوجية معادية للعرب والمسلمين عموما، وتشير إلى أن التكوينات الثقافية وأجزاء من تراث وثقافات وقيم بعض الشعوب تسهم في الدفع نحو التطرف والعنف، ولا تتوانى هذه المجموعة في التركيز على الصور النمطية والقوالب الجاهزة في التحريض ضد العرب والمسلمين باعتبارهم مصدر العنف والإرهاب.

(23) حسن الحاج علي أحمد، **حرب أفغانستان: التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي**، المرجع السابق. ص250.

(24) نصير عاروري. **حملة جورج و. بوش المناهضة للإرهاب**. في أحمد بيضون وآخرون. **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر**. المرجع نفسه. ص233.

* كان مصطلح "الدول المارقة" يطلق على كل الدول التي أظهرت اعتراضا على "الهيمنة" الأمريكية، وعلى محاولاتها فرض نمط من المعايير في السلوك الدولي، وهي الدول التي كان رامسي كلارك (وزير العدل الأمريكي الأسبق) قد أشار إلى أن الإدارة الأمريكية قد وضعتها في خانة المستهدفين في نهاية الثمانينات عندما برزت مؤشرات انهيار الاتحاد السوفياتي.

(25) سميح فرسون. **جذور الحملة الدولية على الإرهاب**. في أحمد بيضون وآخرون. **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر**. المرجع نفسه. ص 225.

(26) غسان غصن. المرجع السابق. ص 89- 111.

(27) بهجت قرني وآخرون. **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**. مرجع سابق. ص30

(28) Clair Apodaca, **Understanding U.S. Human Rights Policy. A Paradoxical Legacy**. Routledge. New York London. 2006. Pp 2-3.

(29) روبرت بيرد، **الطريق إلى التستر هو الطريق إلى الخراب**. في آمي ورثغتون وآخرون. **العراق: الغزو- الاحتلال- المقاومة**. مركز دراسات الوحدة العربية. ط2 بيروت2004. ص52.

(30) ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، **التفرد الأمريكي، المحافظون الجدد والنظام العالمي**. ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي. بيروت 2005. ص263

(31) سميح فرسون، المرجع السابق. ص 198.

(32) فرانسيس فوكوياما. **أمريكا على مفترق الطرق ما بعد المحافظين الجدد**. ترجمة محمد محمود التوبة. العبيكان، الرياض.2007. ص95.

(33) المرجع ذاته. ص 116.

(34) نصير عاروري، **حروب جورج دبليو بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة**. في: مجموعة باحثين، **العراق: الغزو- الاحتلال- المقاومة، شهادات من خارج الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية بيروت 2004. ص76.

(35) نصير عاروري، **حملة جورج و بوش المناهضة للإرهاب**. في: أحمد بيضون و آخرون،

العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر. المرجع السابق. ص 238.

* يقدم وليام والاس مستويات أخرى لتعريف السياسة الخارجية، منها التعريف البراغماتي الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها كل ما تقوم به الدولة في التعامل مع الدول الأخرى، والتعريف الدبلوماسي الذي يحصرها في التوجهات العامة لحكومة ما تجاه الحكومات الأجنبية ببناء التحالفات و التكتلات من أجل تحصيل المصلحة الوطنية وتفضيل نمط من أنماط النظام الدولي.

(36) William Wallace, **Foreign Policy and National Identity in the United Kingdom**. **International Affairs** (Royal Institute of International Affairs 1944-) Vol. 67, No. 1 (Jan., 1991), pp. 65-80.

(37) بهجت قرني وآخرون. المرجع السابق. ص 27.

(38) Thomas Lindemann, Opcit. pp 37 à 57.

(39) غسان سلامة، **أمريكا والعالم، إغراء القوة ومداها**. ترجمة مصباح الصمد. دار النهار، بيروت، ط2، 2006. ص130.

(40) لتفاصيل أكثر عن طبيعة ودور "تلك التصورات والإدراكات المزيفة" يمكن العودة إلى:

Thomas Lindemann, Opcit. pp 37-57.

* لقد شهدت العديد من الدول العربية عمليات"إصلاح" عميق لمنظوماتها التربوية انسجاما مع التصورات التي قدمتها الولايات المتحدة، ومنها الجزائر والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، وهي إصلاحات لم تكن بالضرورة متلائمة مع خصوصيات هذه الدول بل اندرجت في سياق المطالب الأمريكية للمنطقة.

(41) Ibid. pp 37-57.

(42) مايكل هدسون، **مآزق امبريالية، إدارة المناطق الجامحة**. في أ حمد بيضون وآخرون. **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر**. المرجع السابق. ص 115.

(43) Thomas Lindemann. Opcit. pp 37-57.

(44) ibid. pp 37-57.

(45) ibid. pp 37-57.

(46) غسان سلامة المرجع السابق. ص 57.

العولمة وحقوق الإنسان

أ/ حميطوسه يوسف

المقدمة:

لقد عرف مفهوم العولمة في السنوات الأخيرة تداولا واسعا في مختلف وسائل الإعلام، وفي البحوث العلمية في الجامعات وفي المراكز العلمية، وفي الملتقيات العلمية. كما أصبحت العولمة بمثابة الهاجس المهدد في المجتمعات المعاصرة، لكونها تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ووسائل الإعلام، لما لها من آثار في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويرتبط مفهوم العولمة خصوصا بالتغيرات التي طرأت في نهاية الثمانينات على النظام الدولي، بانتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي*، والمعسكر الاشتراكي، وبالمقابل انتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فانتقل العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية.

وقد برز في هذا تيار فكري غربي رأسمالي عمل على بناء عالم جديد يتمحور حول النموذج السياسي والاقتصادي والثقافي الغربي، ويعبر عن الليبرالية الجديدة ،على أساس أنه يمثل أعلى مراحل تطور البشرية، وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل التي تسيطر وتهيمن عليها الدول الغربية لتحقيق ذلك في كل دول العالم.

وقد كان لهذا انعكاسات على الدول النامية في شتى الميادين بفعل التحولات السياسية والتغيرات في البنية الاقتصادية التي أحدثتها، وخصوصا في ميدان حقوق الإنسان.

وعليه، فما هي العولمة؟ وما هي الانعكاسات التي أحدثتها على حقوق الإنسان؟

تعريف حول العولمة:

يجب الإشارة في البداية إلى أن هناك العديد من التعاريف للعولمة، وهي تختلف حسب تخصص المفكرين والباحثين ومجالاتهم العلمية، وكذا اختلاف اتجاهاتهم ومعتقداتهم. فهناك من عرف الظاهرة من الزاوية الاقتصادية، وهناك من

عرفها من الزاوية السياسية، وآخرون من الزاوية الفلسفية... الخ[1].

وسوف أقتصر في هذا البحث على بعض التعاريف. فتعرف على أنها: "ترابط المجتمعات والدول وتكاملها على الكرة الأرضية سياسيا واقتصاديا وثقافيا مكونة قرية كونية واحدة. فالذي يحدث في مكان ما على سطح البسيطة يثير اهتمام الجميع ويؤثر في مجريات الأمور في جميع المجالات"[2]، كما تعرف على أنها: "ظاهرة لنظام عالمي جديد ينزع إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون بين جميع دول العالم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وغيرها، بحيث تختفي في هذا النظام صفة سيادة الدولة لأن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تكون مقيدة أو ناقصة في ظل هذا النظام الجديد"[3]، ومهما يكن فالعولمة ما هي إلا مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي الغربي، وهي تمثل أعلى مراحل النظام الرأسمالي الذي بدأ مع الرأسمالية التجارية- الفكر المركانتيلي- في القرن الخامس عشر، ثم تطور مع الرأسمالية الزراعية في القرن السادس عشر والسابع عشر مع الفكر الفيزيوقراطي، ثم مع الرأسمالية الصناعية في القرن الثامن عشر إلى غاية منتصف القرن الماضي، وأخيرا مرحلة العولمة مع الرأسمالية الخدماتية والاتصالية والمعرفية، والتي ترتكز على سلطة المعرفة والأفكار.

وتعد كتابات المفكرين الغربيين الكبار على غرار فرانسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ"*، وصامويل هانتغتون في كتابه "صدام الحضارات"، وآلان توفلير في كتابه "الموجة الثالثة"، وبول كينيدي في كتابه "صعود وأفول الإمبراطوريات"، تعبيرا وتحليلا للظاهرة الجديدة "العولمة" التي عرفها العالم، ولفهم طبيعتها ومساراتها المستقبلية. كما أن أطروحات هؤلاء المفكرين ما هي إلا مرافقة للتصور الغربي الجديد وكذا للعقيدة والفلسفة الغربية الجديدة، باعتبار أن هؤلاء ما هم إلا منتوجات للفكر الرأسمالي الغربي، وفي نفس الوقت مروجو الليبرالية الجديدة.

القوى المحركة للعولمة:

تعتمد العولمة على مجموعة من الديناميات والآليات المحفزة لحركتها، والتي ساهمت في حركيتها وانتشارها في العالم. ويرتبط بعضها بالميدان السياسي، والبعض الآخر بالميدان الاقتصادي، وبعضها أيضا بالثورة في ميدان تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وبعضها بالميدان الثقافي.

ففي **الميدان السياسي**، فقد فرضت الدول العظمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مفاهيم الديمقراطية، وحقوق

الإنسان، والحرب على الإرهاب. فانتشرت هذه المفاهيم في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا على العالم. وكل دولة ترفض تبني هذه المفاهيم، تعتبر في نظرها على أنها غير ديمقراطية، وأنها من الدول المارقة والمشكلة خطرا على مصالحها وبالدول الداعمة للإرهاب.

ولتجسيد هذه المفاهيم السياسية المواكبة للعولمة، تم استعمال هيئة الأمم المتحدة كأداة في يد الدول الغربية، وإن كانت هذه المنظمة في الأصل تتولى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومنع اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الدولية[4]، فعرفت تحولات بفعل استغلالها من قبل الدول الغربية.

تعد هذه المنظمة حاليا من أهم الفاعلين في حركة العولمة، حيث أصبحت تستخدمها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا لاستصدار قرارات ملزمة من مجلس الأمن ضد الدول المعارضة لسياستها والتدخل في السياسات الداخلية للدول، وكمثال على ذلك القرار الذي صدر ضد إيران حول ملفها النووي، والقرار الخاص بإنشاء لجنة تحقيق في اغتيال رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري رغم رفض جزء من الطبقة السياسية اللبنانية المعارضة للحكومة ، والقرار الذي أصدرته ضد الصومال، والقرار الخاص بالسماح باستخدام القوة العسكرية ضد ليبيا في 2011 م. وقد ازدادت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المنظمة بعد أحداث سبتمبر2001 م.

إن تزايد تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة، قد تم مع انتهاء الحرب الباردة، وتراجع المواجهة مع الاتحاد السوفياتي في المنظمة، وتبني سياسة خارجية جديدة بدأها الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر (1977 - 1981م)، وتدعمت مع كل؛ من الرئيس رونالد ريغان (1981- 1990م)، وجورج بوش الأب (1989- 1993م).

وتراوح موقف الولايات المتحدة الأمريكية في هده الفترة في مجلس الأمن باتخاذ قرارات لأسباب إنسانية وأخرى تنعكس المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. وتمت هذه المقاربة المتناقضة بين الأسباب الإنسانية والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في فترة عرفت فيه منظمة الأمم المتحدة مجموعة من الحروب والنزاعات في العالم، وبشكل جعلت مجلس الأمن بدون أية فعالية من دون أي تدخل أمريكي[5].

وعليه، فهيئة الأمم المتحدة هي منظمة حبيسة الولايات المتحدة الأمريكية*، ولم تتمكن من أن تقوم بعمل فعال، على أساس أن مجلس الأمن هو الجهاز الأساسي في المنظمة،

ويرتبط بحق النقض، أي حق الفيتو، الذي تستعمله الولايات المتحدة الأمريكية.

وبجانب هذه المنظمة الدولية، نجد بروز المنظمات غير الحكومية كفاعل هام في العلاقات الدولية.

وتتمتع المنظمات غير الحكومية، وفقا للمادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة، بالنظام الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، وبلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية في 2004 م 38 ألفا، 2000 منها لها الاعتماد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة[6].

وتتولى هذه المنظمات غير الحكومية نشاطات واسعة في مختلف مجالات الحياة؛ كالتعليم، والبيئة، والصحة، وحقوق الإنسان. وهي تتجاوز حدود الدول في نشاطاتها وعملها، وترتبط العديد من المنظمات غير الحكومية في عملها بالحكومات الغربية من حيث؛ التمويل والإشراف والتحرك، كما هو الحال بالنسبة لبعض المنظمات غير الحكومية الدانماركية[7].. فهي تنشأ وتؤسس من قبل الحكومات للدفاع عن مصالحها.

كما أن هناك منظمات غير حكومية أخرى محايدة ومحترمة غير مرتبطة بالحكومات، ويكون هدفها التضامن الدولي ولها أبعاد خيرية؛ كاللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تأسست في 1864 م من قبل هنري دونو. وإن كان عدد هذه المنظمات قد تراجع على المستوى الدولي منذ 1990م. فالكثير من المنظمات غير الحكومية أصبحت أغراضها وأهدافها الحقيقية والخفية سياسية واقتصادية، وتعبر عن مصالح دولها.

وفي هذا، ارتفعت المساعدات المالية التي تقدمها صناديق المساعدة الاستعجالية للاتحاد الأوروبي للمنظمات غير الحكومية من 114 مليون يورو في 1990م إلى 820 مليون يورو في 1999م، كما تستفيد من تخفيف في الضرائب[8].

ودائما في هذا، فقد وعد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك بمضاعفة المساعدات العمومية المقدمة للمنظمات غير الحكومية. وبالمقابل، فقد تعود الأمريكان ولمدة طويلة على العمل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية، وعلى إنشاء شبه المنظمات غير الحكومية بغرض الدفاع عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. لذا، فهي تعبر عن إرادة الدول الغربية في القيام بالديبلوماسية عن طريق الوكالة بالتأثير الخفي بواسطتها أكثر منه عن طريق الإطار الرسمي[9].

أما في **الميدان الاقتصادي**، فتتمثل مؤسسات اقتصاد العولمة في صندوق النقد

الدولي الذي يتولى معالجة الخلل والعجز في ميزان المدفوعات وفي الميزان التجاري للدول الأعضاء. والبنك الدولي الذي يتولى منح القروض المتعلقة بالتعمير والمشاريع الكبيرة. وأخيرا المنظمة العالمية للتجارة التي تأسست في1994م، والتي حلت محل الجات، وهي تشكل البعد الثالث للنظام الاقتصادي العالمي وتهتم بإدارة التبادل التجاري الدولي، وتحكم مسيرة وسير النظام الاقتصادي العالمي بجانب صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وهي مؤسسات يجمع بينها الخلفية التاريخية والإيديولوجية الليبرالية والمصالح الرأسمالية العالمية الكامنة وراء إنشائها[10]، وتعمل على نشر مبادئ وقيم الرأسمالية الغربية، والتغلغل في مختلف دول العالم الثالث، وعلى تدمير اقتصاديات الدول النامية، وهذا بغرض التحكم فيها وفي ثرواتها.

فصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي يفرضان على الدول التي تلجأ إليهما للحصول على القروض برامج التثبيت الهيكلي*، وبرامج التكييف والتصحيح الهيكلي**، ومن ثم فرض الرقابة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول مما يترك آثارا جد سلبية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي[11]، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تسيطر على الموارد المالية للصندوق، ومن ثم توجه سياسته وقراراته، من خلال التصويت. فمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية مثلا في الصندوق تقدر ب 56 مليار دولار، أي بحوالي 17 من الأصوات في مجلس إدارة الصندوق، والاتحاد الأوروبي بمجموع 27 دولة ب 31 79 من الأصوات[12].

كما أن المنظمة العالمية للتجارة يتمثل هدفها في وضع ونشر أفكار وممارسات اقتصاد السوق، وتعمل على إلغاء الحدود الاقتصادية للدول، ونقل سيادة الدول إليها، أي إلى المنظمة العالمية للتجارة[13]. وهي تعد إحدى المؤسسات الدولية لتحويل الدول التي هي في محيط الرأسمالية العالمية إلى الليبرالية، خاصة في ظل التأثير الرباعي؛ الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأوروبا واليابان على المؤسسة وعلى دول العالم الثالث، فيما يتعلق بالخدمات والملكية الفكرية والمعايير الصحية والاستثمار[14].

وتعبر العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في النظام الرأسمالي والمنظمة العالمية للتجارة عن القاعدة السياسية والإطار الشرعي للعلاقات الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية. فالمنظمة العالمية للتجارة كسوق كبير تتجاوز اتفاق التبادل الحر لمنظمة نافتا بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك[15].

كما برز دور الشركات المتعددة الجنسيات كعنصر فعال في عصر العولمة،

وهي تلعب دورا بارزا وخطيرا في مسائل الاقتصاد والتجارة والاستثمار [16]،

كما ظهرت الأسواق العالمية العابرة للحدود وغير الخاضعة لتمويل معين أو لسيطرة دولة ما. ويمكن لهذه الأسواق أن تمارس تأثيرا أو ضغطا كبيرا، وفي أن تفرض قيودا كبيرة على الدول[17]. فخلال الأزمة المالية الآسيوية في1997- 1998[18]، أدى نقل الشركات المتعددة الجنسيات لأموالها من بعض البلدان الآسيوية، كأندونيسيا مثلا إلى ظهور أزمات اقتصادية وسياسية، وإلى انهيار النظام السياسي في هذه الدولة. وقد امتدت آثار هذه الأزمة إلى العديد من دول العالم كالبرازيل وروسيا ولمدة زمنية.

كما أن هذه الشركات المتعددة الجنسيات في توسعها، على حساب الدول الفقيرة والتي تتمتع بثروات طبيعية، تقوم بفرض نماذج اقتصادية واجتماعية تشجع على قبول معايير وقيم ثقافية للرأسمالية الليبرالية الجديدة[19]، خاصة في المنظومة التعليمية، على أساس أن المنظومة القائمة في بلد ما ليست في المستوى ولا تتلاءم مع متطلبات هذه الشركات، مما يدفع إلى فتح المدارس والجامعات الخاصة، بشكل يدفع ذوي المال إلى التمدرس فيها، وبالمقابل يتمدرس أبناء الفقراء في المدارس العمومية، فتبرز ازدواجية التعليم في هذه الدول.

وقد ازداد عدد هذه الشركات من 7 آلاف في أواخر الستينات إلى 60 ألفا في عام 2000م، وتتوزع بين الولايات المتحدة الأمريكية بـ43.8 ٪، وأوروبا الغربية بـ31.6٪، واليابان بـ15.4 ٪، و9.2 ٪ للدول الأخرى[20]، ومن 50 شركة عالمية متعددة الجنسيات، فإن 33 منها أمريكية، وتستحوذ على نسبة 71.8٪ من المجموع الكلي لرؤوس الأموال في الأسواق العالمية، و8.7٪ لـ5 شركات بريطانية، و3.6٪ لـ3 شركات سويسرية، و7٪ لـ3 شركات يابانية، و 2.9 ٪ لشركتين ألمانيتين، و1.2٪ لشركة فرنسية، و4.8٪ لثلاث شركات من دول أخرى[21].

أما **في ميدان تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات**، فإن العالم اليوم يعيش مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي، وهذا بفعل:

1- **ثورة المعلومات** أو **الانفجار المعرفي الضخم**، الذي يتشكل من الكم الضخم من المعرفة والمعلومات في مختلف الميادين والتخصصات وبمختلف اللغات.

2- **ثورة وسائل الاتصال** المتمثلة في **تكنولوجيا الاتصال الحديثة** أصبحت التكنولوجيات [22] سلاحا هاما وفعالا، خصوصا الأقمار الصناعية والألياف البصرية والهوائيات المقعرة، وتجارة اتصالات المعلومات،

وشركات الكابلات تسيطر على نقل أكثر من 500 قناة تلفزيونية في العالم[23].

3- الثورة في الحاسوبات الإلكترونية التي اخترقت كل مجالات الحياة، وما ساعدها في ذلك هو شبكة الإنترنت. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في هذا المجال. ويتم تخزين المعلومات الواردة من 21 ألف شبكة معلومات بشكل منظم ومنسق ويسهل عملية استرجاعها من خلال الحاسوبات الإلكترونية.[24]

وقد سارت ثورة تكنولوجيا الاتصال بالموازاة مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، وهذا بفعل الانفجار في المعلومات، وما يجمع بينهما هو النظام الرقمي[25].

ونجد في ميدان المعلومات التدفق الأحادي للمعلومات من الشمال إلى الجنوب، وتحتكر بعض الوكالات الغربية؛ كوكالة الأنباء الفرنسية، وأوسوشيتد براس وروتيرز تدفق المعلومات والأخبار العالمية، بفضل مراسليها المتواجدين تقريبا في كل دول العالم.

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر شبكات الاتصال والإعلام في العالم، فمثلا مقر شبكة س.أن.أن.CNN الإخبارية هو في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عملت هذه الشبكة أثناء غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق على إظهار واعتبار العراق في جميع أنحاء العالم على أنها دولة عدائية، وأن القضية هي قضية عدوان[26]، وهذا ضمن استغلال الصورة.

وقد برز في عصر العولمة مجتمع المعلومات كتمييز عن المجتمعين السابقين، الزراعي والصناعي، وهو ما يعبر عنه آلان توفلير بالموجة الثالثة للثورة المعلوماتية، كتمييز عن الثورتين السابقتين الزراعية والصناعية.

وكنتيجة للتكنولوجيات الحديثة للاتصال، وتزايد الارتباط المتبادل للحكومات، أصبح من الصعب على الحكومات اختراق حقوق الإنسان، دون أن تلفت وتجذب نظر اهتمام أفرادها والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية[27].

أما عن **العولمة الثقافية**، فهي تعمل على توظيف العامل الثقافي لخدمة جميع الأغراض الأخرى، وعلى نشر الثقافة الغربية، ضمن عولمة الثقافة الأمريكية الغربية الرأسمالية، وعلى إنكار واستبعاد الآخر، أي ثقافة دول العالم الثالث.

وفي هذا السياق يمكن التأكيد أن الشركات المتعددة الجنسيات المسيطرة على أدوات التقانة والاتصال الحديثة تلعب دورا بارزا في تغيير اتجاهات الأفراد سواء داخل المجتمع الغربي ذاته أم في المجتمعات التابعة والاستهلاكية. وكان التأثير الكبير على الفئات الشعبية في المجتمعات التقليدية التي تتغلغل فيها الثقافات الغربية الموجهة، وكذا

بسبب الاختراق الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية والثقافية، وتراجع دور العامل الثقافي والاجتماعي في المجتمعات التقليدية والنامية[28] فسمحت وسائل الإعلام من تحقيق الاختراق الثقافي الأمريكي والأوروبي الغربي، ومن ثم الترويج للقيم الثقافية والفردية والاستهلاكية.

التطور التاريخي لحقوق الإنسان:

لقد تميز مفهوم حقوق الإنسان بالحركية، حيث إنه تطور مع تطور المجتمعات، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أين تم وضع مجموعة من الاتفاقيات الدولية- اتفاقيات جنيف- المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذا المواثيق والاتفاقيات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة؛ كاتفاقية مناهضة العنصرية، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 المتعلق بنزع الاستعمار وإقرار حق الشعوب في تقرير المصير الصادر في 13 جانفي 1968 م، واتفاقية حقوق الطفل.[29]

وقد استخدمت الدول الغربية الرأسمالية حقوق الإنسان كوسيلة للضغط على الاتحاد السوفياتي، بالتركيز على الحقوق السياسية والمدنية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وقد وصل الأمر بالمعسكر الغربي إلى حد الاعتماد على الكنيسة الكاثوليكية وعلى البابا يوحنا بولس الثاني، الذي هو من أصل بولوني، لمساندة نقابة التضامن، بقيادة المهندس ليش فاليسا، في ميناء غدنسك ببولونيا التي تعرضت للقمع، ولاختراق المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والضغط عليه وإضعافه.

ودائما في ميدان حقوق الإنسان، فقد ركز الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في ظل النظام الدولي الجديد على القانون الدولي وحقوق الإنسان، كما عمل الرئيس بيل كلينتون على نشر الديمقراطية، واعتبر هذا كأحد دعائم السياسة الخارجية الأمريكية.

وعليه، فمنذ فترة الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته نيكسون- كيسنجر 1976م وبعدها ، فإن كل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ركزوا على النشر العالمي لحقوق الإنسان كأحد الأبعاد المعنوية للسياسة الخارجية الأمريكية[30].

وفي مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي المنعقد بباريس في 1990م سيطر المفهوم الغربي لحقوق الإنسان ووقعت 34 دولة على ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة، والذي تطرق في فصله الأول إلى موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة القانون[31].

كما تطرق وألح في مؤتمر برلين للأمن والتعاون الأوروبي المنعقد في حزيران 1991م على البعد الدولي لحقوق الإنسان، وأخرج

موضوع حقوق الإنسان من الاختصاص الداخلي للدول[32].

وعليه جعل كل من مؤتمري باريس وبرلين موضوع حقوق الإنسان من الالتزامات التي يجوز للمجتمع الدولي التدخل فيها وحمايتها.

وقد أفرزت ظاهرة العولمة تزايدا في الحروب والصراعات سواء بين الدول أم بين الأقليات داخل الدول الواحدة. وهذا في ظل ظروف تميزت باختلال التوازن الدولي، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي عملت على تكيف دور منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها حسب مصالحها وأهدافها وإيديولوجيتها الرأسمالية الليبرالية، وعلى زعزعة الوحدة الوطنية للكثير من الدول التي تعارض توجهاتها وسيطرتها على العالم.

وقد تمت عولمة حقوق الإنسان والديمقراطية بالمفهوم الغربي من خلال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا في 1993م ، حيث وافق المؤتمرون على اعتبار الديمقراطية كأساس لشرعية نظام الحكم.

وازداد نطاق المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وقد ساهمت ثلاثة اتجاهات في تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان في العلاقات الدولية؛ الأول هو الانتشار في عدد ونطاق صكوك حقوق الإنسان، والثاني هو وضع الميكانيزمات المدرجة في وسائل حماية حقوق الإنسان، وكذا نشاطات الفاعلين الجدد في ميدان حقوق الإنسان، والثالث هو أن مفهوم حقوق الإنسان وضع حدودا لسيادة الدولة[33].

فروجت واستعملت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية مبدأ حق التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان والأقليات التي تتعرض للإبادة والتصفية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. فاعتبرت "حقوق الإنسان" و"التدخل الإنساني" على أنهما من مبادئ وقواعد الدولي العام، ولا يمكن لأي بلد أن يتذرع بالسيادة الوطنية لكي يعارض رفض حماية حقوق الإنسان، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بعد انتهاء الحرب الباردة صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في العالم بلا منازع.

فمن الناحية الاقتصادية تمثل الولايات المتحدة الأمريكية 22٪ من الناتج الداخلي الخام عالميا. ومن الناحية العسكرية، فإن نفقات الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 279 مليار دولار، أي بنسبة ثلث نفقات الدفاع في العالم، وتمتلك وزارة الدفاع الأمريكية 47 ٪ من الأسلحة النووية العملياتية في العالم، وتمتلك أكثر من نصف القوة العسكرية البحرية في العالم، وأخيرا تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على نشر ثقافة الاستهلاك، والتي يعتبرها الكثير بأنها ثقافة العالم[34].

فأصبحت منظمة الأمم المتحدة أكثر قابلية للتأثر بقوة الولايات المتحدة الأمريكية في تأويل العقوبات، خاصة فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن خلال فترة التسعينيات، والتي انحرفت في إصدار قرارات لأسباب إنسانية والتي عبرت عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وتم هذا في وقت عرفت وواجهت فيه منظمة الأمم المتحدة العديد من النزاعات الدولية، وبشكل استدعى أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا، وبدونها من المرجح أن لا تنجح الأمم المتحدة بدون مساندة قوية من الولايات المتحدة الأمريكية[35]. وبضغط منها بدأ مجلس الأمن يمارس تلك السياسة في ما يتعلق بتدابير الأمن الجماعي حسب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، مما ترتب عليه نتائج فيما يتعلق بمصداقية منظمة الأمم المتحدة.

فالفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، و خصوصا في مادتيه39 و51، وكذا المادتين41 و42 تحدد الحالات التي يتم فيها استخدام القوة العسكرية للحفاظ على السلم والأمن الدولي[36] إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بفعل قوتها على الساحة الدولية وهيمنتها على منظمة الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن[37]، بفعل الموارد المالية الكبيرة التي تنفقها على منظمة الأمم المتحدة، مقارنة بالدول الأخرى، فإنها تقوم تارة بتأويل مواد الفصل السابع حسب أهدافها ومصالحها. ففرضت في هذا عقوبات على إيران والعراق وليبيا وكوبا والفيتنام الشمالية باسم حقوق الإنسان تارة، وعلى أنها تغذي وترعى الإرهاب تارة أخرى، بإقناع مجلس الأمن في حالات عديدة باستعمال القوة العسكرية الأحادية من جانب واحد، وليس تحت رقابة وإشراف مجلس الأمن[38]، ودون أن تطبق نفس الأمر على إسرائيل. فاستعملت حقها في الفيتو، بشكل أعاق مجلس الأمن في التعامل مع القضية الفلسطينية[39].

إن هذا يندرج ضمن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إبقاء هيمنتها على العالم. وفي هذا يرى زيغنيو بريجنسكي أن الولايات المتحدة الأمريكية لكي تبقى القوة الكونية الأولى المهيمنة على العالم ينبغي عليها أن تحدد مصالحها الحيوية الضرورية مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الجيوسياسي لأوروبا وآسيا وروسيا وشرق الأوسط، وهي مناطق تشكل محور العالم، لكون75٪ من سكان العالم ومعظم مصادر الطاقة وثلثي الإنتاج العالمي يتواجد فيها، ومن ثم يتطلب على الولايات المتحدة الأمريكية تدعيم هيمنتها في هذه المناطق بكل الوسائل، بما فيها التدخل العسكري[40].

حق التدخل الإنساني:

يعد التدخل الإنساني من الوسائل المستخدمة في العولمة السياسية بغرض حماية حقوق الإنسان.

وللإشارة فإن الترويج للتدخل لحماية حقوق الإنسان يعود إلى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في ظل فترة التعايش السلمي1973م حيث توصل مؤتمر هلسنكي في 1975م إلى وضع اتفاقية هلسنكي التي وقعت من قبل كل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في 8 ديسمبر 1988م على القرار43- 131 المتعلق بالمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والحالات الاستعجالية، والذي انعكس على مبدأين في القانون الدولي هما:

1- سيادة الدول 2- و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[41].

واستخدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى باسم الإنسانية أو حقوق الإنسان، وأصبح هذا المبدأ بمثابة المبرر الأساسي لممارسة التدخل العسكري الخارجي. وفي هذا فقد غزت الولايات المتحدة الأمريكية باناما في1989م باسم حقوق الإنسان، رغم أن فكرة التدخل العسكري الخارجي لم تكن واردة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والمادتان 3 و4 تمنعان الاعتداء على دولة أخرى. كما أن المادة51 تمنح حق الدفاع عن النفس. والمادة 7 لا تعطي حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول[42].

وقد عرف مفهوم التدخل الإنساني تحولا أكبر في عام 2000 م، حيث بادر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كوفي عنان إلى إحداث تحول جذري في مهمة المنظمة، ورسم مفهوما جديدا للسيادة الوطنية، فقال في افتتاح الدورة 54 للجمعية العامة للأمم المتحدة أمام رؤساء دول العالم: " إن المفهوم التقليدي للسيادة بات غير محقق لتطلعات الشعوب في التمتع بحرياتها الأساسية... ولو كانت الدول ذات السلوك الإجرامي تعرف أن حدودها ليست دفاعا مطلقا وأن مجلس الأمن الدولي سيتخذ إجراءات لوقف الجرائم ضد الإنسانية، لما كانت سارت على هذا المنوال عبر إسقاطها من الحساب التفلت من العقاب الذي يوفره مبدأ السيادة[43] فوفقا لهذا، فان مبدأ السيادة يصبح غير مقدس بالنسبة للدول، ولا يجوز لها أن تتذرع به، ويجب أن لا يشكل عائقا أمام المجتمع الدولي للتدخل. ويعبر هذا عن الهيمنة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة وعلى العالم .

وينبغي على هذا التدخل أن يحترم الحد الأدنى من القواعد المتفق عليها على مستوى المجتمع الدولي. فيجب تحديد أسباب التدخل، وأهدافه والوسائل المستعملة لذلك

بدقة. كما أن منظمة الأمم المتحدة هي الوحيدة التي لها حق تقدير مدى احترام حقوق الإنسان في بلد ما، واقتراح حلول دبلوماسية بغض احترامها وتجسيدها في المجتمع الدولي. فضلا عن أنها تضع إجراءات التدخل، ولكن بعد استعمال الوسائل الدبلوماسية السلمية، والاقتصادية التي لم تعد تفلح. كما أن هذا التدخل يجب أن يكون نتيجة قرار من مجلس الأمن، ولا يكون أحاديا من قبل دولة ما.[44]

فحدث إذن تغير في القانون الدولي، فبعدما كان عدم التدخل مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي، أصبح يحق للمجتمع الدولي التدخل تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات من الإبادة، وهذا بفعل تغير ميزان القوة في الساحة الدولية، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات مجلس الأمن الدولي.

وقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حق التدخل الإنساني كورقة ضغط لصالحها، وللتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي حالة قيام دولة ما بانتهاك حقوق الإنسان يصبح تدخل المجتمع الدولي شرعيا. ويتم ذلك غالبا بعد انتهاء الحرب الباردة ،من خلال التدخل العسكري بغرض حماية حقوق الإنسان[45]، وقد تجسد حق التدخل من خلال "المساعدة الإنسانية" في 1990م بعد أن تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في كردستان العراق في أفريل1991م، وأصدر خلالها مجلس الأمن القرار رقم 688 الذي يعد بداية لقيام حق التدخل بصفة مباشرة في القانون الدولي. فالتدخل العسكري الغربي تم تبريره بأسباب إنسانية، حيث قال الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب: "يجب أن أشير إلى أن كل ما نقوم به هو لدوافع إنسانية". ويعد هذا أول مرة تدافع فيه مجموعة من الدول صراحة عن استخدام القوة لدوافع إنسانية، ودافعت عن هذا السلوك على أساس أنه مطابق للقرار 688[46].

كما استعمل شعار"إعادة الأمل" في الصومال الذي عرف حربا أهلية، مما دفع بالتدخل الأمريكي فيها ،و إن كان الغرض من ذلك هو حماية مصالحها الجغرافية السياسية في المنطقة، وكذا مصالحها الاقتصادية على البحر الأحمر، وعملت وسائل الإعلام الغربية، بما فيها الفرنسية، على تبيان الجنود الأمريكيين نازلين في العاصمة الصومالية مقديشيو لإعادة السلم، وبرفقة رئيس المنظمة الدولية غير الحكومية "أطباء بلا حدود" برنارد كوشنير وزير الخارجية الفرنسي السابق، حاملا كيسا من الأرز للصوماليين لإعادة الأمل لهم. وقد انتهت هذه العملية ليس بإعادة الأمل للصوماليين، بل بخرق لحقوق الإنسان وبمعاملة لا إنسانية لهم وبفشل العملية بعد سنتين من الحرب الأهلية[47].

قد كشفت وبينت قضية التدخل في الصومال مدى رفض الدول الإفريقية للتدخل الإنساني. وقد عارضت كل من الهند وزيمبابوي ودول أخرى من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن في 1991م الإلحاح الغربي على إقامة مناطق آمنة للأكراد والشيعة في العراق.

وقد أصدرت حركة عدم الانحياز أثناء التدخل العسكري للناتو في كوسوفو بيانا في أفريل 2000م عبرت فيه عن التمييز بين العمل الإنساني وعمليات هيئة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام ، ورفضت مبدأ حق التدخل الإنساني الذي ليس له أي أساس قانوني في ميثاق الأمم المتحدة، وفي قواعد القانون الدولي العام[48].

ونفس الأمر في رواندا، حيث تم التدخل لحماية حقوق الإنسان من خلال عملية توركواز Turquoise التي استهدفت وقف إبادة السكان الهوتو في صراعهم مع التوتسي. إلا أن هذا البلد بقي مستمرا في الحرب بعد سنوات من العمل، حيث لم يوقف هذا التدخل الحرب الأهلية، التي تسببت في مقتل 800 آلف من التوتسي[49] وإن كان وراء التدخل الغربي في المنطقة رهانات اقتصادية واستراتيجية في منطقة البحيرات العظمى بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.[50]

ومنذ تلك الفترة ازداد استعمال مبدإ عدم التدخل ضد الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية من قبل الرئيس بوش الأب ومرورا بالرئيس بيل كلينتون وجورج بوش الابن .

وتعتمد الدول الكبرى على المنظمات غير الحكومية لتحقيق أغراضها في ميدان حقوق الإنسان وفي ميادين أخرى، وعملت هذه المنظمات غير الحكومية على التخلص من قيد رخصة الدخول لبلد ما. فطالبت بحق الوصول إلى الضحايا، وكذا التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتتلقى المنظمات غير الحكومية الامتيازات والتمويلات من الدول الأم التي تتواجد فيها، وهي تحظى بالطابع الاستشاري لدى منظمة الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي[51]، ويبرز دورها أثناء الحروب والنزاعات، حيث تقترح حلولا وتصب في الأخير بمبدئي "التدخل في الشؤون الداخلية للدول" و"سيادة الدول"، وتخترقهما دون إعارة أي اهتمام للحدود[52].

كما ربطت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تقديم المساعدات الاقتصادية للدول باحترام حقوق الإنسان.

وكذلك من الآليات التي استعملت لحماية حقوق الإنسان والأقليات نجد الترويج لمفهوم تقرير المصير لكل مجموعة متميزة عرقيا أو دينيا أو لغويا، وأحست أنها لا تتمتع

بالمساواة مقارنة بالأغلبية من السكان[53]، وهو ما تم في تيمور الشرقية التي انفصلت عن إندونيسيا، وتسعى الدول الغربية اليوم إلى فصل إقليم دارفور عن السودان.

أما في الميدان **الاقتصادي- الاجتماعي** فقد انعكست العولمة سلبا على الدولة وعلى حقوق الإنسان، حيث تراجع دورها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي بفعل تطبيق برامج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبفعل تدخل فاعلين خارجيين في مجالها اخترقوا مبدأ السيادة، وبالتالي أعيد النظر في سيادة الدولة على مواردها الطبيعية.

أما عن انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي على حقوق الأفراد، فقد كان هناك تراجع في حقوق الأفراد الاقتصادية والاجتماعية؛ كمجانية التعليم، والصحة والرفاه الاجتماعي، وكذا الحق في العمل وفي الحياة الكريمة. وهذا بفعل أسباب عديدة كارتفاع البطالة نتيجة تسريح العمال الناتج عن خوصصة المؤسسات وغلقها، وكذا ارتفاع الأسعار بفعل إلغاء الدعم الحكومي.

وقد نتج عن كل هذا أن العديد من العائلات تصبح غير قادرة على تلبية حاجات أفرادها، ومن ثم عدم القدرة على ضمان تمدرس الأطفال، الذين بدورهم يتوجهون إلى سوق العمل- وإن كانت قوانين العمل تمنع تشغيلهم- ، وبالتالي إلى تفشي عمل الأطفال، واستغلالهم، وهذا بالرغم من صغر سنهم. لذا يتم المس بحقوق الإنسان الأساسية في العمل، والصحة، والتعليم.

ومن هذا، نجد أربعة أخماس السكان في العالم يعيشون في فقر مدقع وفي بؤس، وبالمقابل نجد البقية يعيشون في غنى، و358 ملياردير يمتلكون ثروة تتجاوز ما يملكه ملياران ونصف من سكان العالم[54]. كما أن سكان الشمال من العالم الذين يمثلون 20 % من سكان المعمورة يملكون 86 % من الإنتاج العالمي، و14% لبقية سكان العالم، كما أن ثلاثة أفراد في الولايات المتحدة الأمريكية توازي ثروتهم ثروة 48 دولة من أعضاء منظمة الأمم المتحدة.[55]

ودائما في هذا، فحسب إحصائيات البنك الدولي فإن الدخل الفردي السنوي لفرد رواندي، وموزمبيقي، وإثيوبي يتراوح بين80 و100 دولار. في حين بالنسبة للفرد السويسري يقدر تقريبا ب 38000 دولار، أي فرق يتراوح ما بين1 و400 .[56]

ولحفاظ الأنظمة على وجودها، تلقي اللوم الكامل على المؤسسات المالية الدولية من جهة، وتستخدم الأجهزة القمعية للدولة لقمع المتظاهرين من جهة ثانية، واستصدار القوانين المقيدة للحقوق والحريات من جهة ثالثة[57]، وعليه، فتطبيق شروط برامج

صـندوق النقـد الـدولي، والبنـك الـدولي يقتضـي مـن الـدول تقييـد حريـات الأفـراد، وانتهاك حقوق الإنسان.

الخاتمة:

يسـتخلص مـن هـذه الدراسـة أن العولمـة تمثـل مرحلـة مـن مراحـل تطـور النظـام الرأسمالـي الليبرالـي الغربـي، وهـي تـرتبط بعالم الغلبة الحضارية الغربية.

وتتجلـى العولمـة في المجـالات السياسـية والاقتصـادية والثقافيـة والتكنولوجيـة، وإن كانـت تسـتهدف أساسـا نشـر القيـم الثقافيـة الحضارية الرأسمالية الليبرالية في العالم.

وقد عملت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على عولمة حقوق الإنسان دون إعـارة أي اعتبـار للخصوصيات الثقافيـة للـدول الأخـرى. لـذا فعـوض أن تتبنـى مبـدأ العالميـة والاعـتراف بـالآخر وخصوصـياته، راحـت تفـرض قيمهـا السياسـية والاقتصـادية والثقافيـة الخاصـة، مـن خـلال مؤسسـات العولمـة؛ كمنظمـة الأمـم المتحـدة وصـندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجـارة، ممـا انعكـس سـلبا علـى حقـوق الإنسان في هـذه الـدول، حيـث تم التراجـع في العديـد مـن الحقـوق المكتسـبة سـابقا ؛ كالحق في التعليم، والصحة، و البيئة... الخ. وقد انعكست هذه بدورها على الاستقرار السياسي والاجتماعي في العديد من الدول.

الهوامش:

*لقد انتهى الاتحاد السوفياتي بادخال الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف الانتخابات التنافسية في انتخاب وسير البرلمان السوفياتي(الدوما)، مما وضع حدا للاحتكار السياسي للحزب السوفياتي، كما وضعت سياسات القلاسنوست والدمقرطة حدا للرقابة السياسية وشجعت العمل السياسي الديمقراطي التنافسي'

Matthew Evangelista, Unarmed Forces: The Transnational Movement to End the Cold War. Contributors, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999,p.314.

(1) انظر تعاريف العولمة في مختلف التخصصات العلمية في:

- محيى محمد مسعد، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق،ط1،مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص..41- 51.

(2) فضيل أبو النصر، الإنسان العالمي:العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل،لبنان:بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2001، ص.148.

(3) كمال الدين عبد الغنى المرسى، الخروج من فخ العولمة، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص.13.

*فالولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة عسكرية وسياسية واقتصادية في العالم، ربطت سياستها الخارجية أكثر بعد انتهاء الحرب الباردة بحقوق الإنسان والديمقراطية، وتبنت فكرة نهاية التاريخ.

Richard Falk ,Interpreting the interaction of global markets and human rights, in Alison Brysk, Globalization and Human Rights, Berkeley, CA:

University of California Press, 2002 ,p 66.

(4) عبد العزيز محمد سرحان، المنظمات الدولية، مصر: دار النهضة العربية، 1990، ص..363- 369.

(5) David M. Malone, US-UN Relations in the UN Security Council in the Post-Cold War Era,in Rosemary Foot and S. Neil MacFarlane, U.S. Hegemony and International Organizations: The United States and Multilateral Institutions, Oxford: Oxford University Press, 2003,p.73.

*لقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في البداية في مسألة البوسنة والهرسك، وتركت الأمـــــر للأوروبيين على أساس أنه مشكل أوروبي، ولكنهم عجزوا عن وقف الحرب، مما استوجب تدخل الولايـــــات المتحدة الأمريكية

(6) Samy Cohen,ONG, alteermondialistes et Sociéte civile, Revue française de science politique, France,2004/3 (Vol. 54), p.380.

(7) أنظر أكثر:

Organisation et Gestion,Revue de l'OCDE sur le développement,2003/3, numéro 4,p.217-227.

(8) Samy Cohen,op.cit .,p.381.

(9) Marc-Antoine Pérouse De Montclos, ONG humanitaires et politiques migratoires des états :une analyse financiére et stratégique,Revue Outre-Mer,2006/4,numéro17,p.39-40.

(10) منير الحمش، "مؤسسات اقتصاد العولمة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 95، ماي 2000، ص..21-32

*تهدف برامج التثبيت الهيكلي إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية، وذلك باتباع سياسة نقدية ومالية و أسعار صرف معينة، وهذا للتخفيض من الإنفاق العام، وقمع الإستهلاك، وزيادة الإنتاج والتصدير.

**تهدف إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية بشكل يسمح بتحسين ميزان المدفوعات ويقضي على العجز.

(11) محمد ف.يوسف،"برامج التصحيح الهيكلي ومستقبل حقوق الإنسان"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 95، ماي 2000، ص.8.

(12) Au dessous des cartes :FMI, chaine tv ARTE, 2 avril 2011.

(13) Richard Falks,op.cit., p 62

(14) Franck Petiteville, L'hégémonie est-elle soluble dans le multilatéralisme ? Le cas de l'OMC, Revue Critique Internationale, numéro 22,janvier 2004,P.69

(15) Gautam Sen, The United States and the GATT/WTO System, in Rosemary Foot and S. Neil MacFarlane, U.S. Hegemony and International Organizations: The United States and Multilateral Institutions, Oxford: Oxford University Press, 2003, p.115.

(16) لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية، مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص.53.

(17) نفس المرجع، ص.57.

(18) أول أزمة سياسية للعولمة، بعد أن شكلت الأزمة المالية الآسيوية في منتصف 1997م أول أزمة اقتصادية.

(19) محيى محمد مسعد، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، ط1، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص.30.

(20)Giannoli Alexandre,Les firmes multinationals, Les *firmes multinationales* – Le processus de multinationalisation, *www.surfeco21.com/?p=67.*

(21) Frédéric F.Clairmont,Ces firmes géantes qui se jouent des Etats'Le Monde Diplomatique,décembre1999 .

(22) Ian Capps, What the new technology really means for communication profes- sionals, *Public*

Relations Quarterly (1993),p.1

(23) Ibid.,p.1

(24) محيى محمد مسعد، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق،ط1،مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص.24.

(25) نفس المرجع، ص.25

(26) روبرت أ.كيوهين وجوزيف س.ناي،"القوة والإعتماد المتبادل في عصر المعلومات"، مجلة شؤون الأوسط،لبنان، العدد98 ، أغسطس 2000 م، ص.80.

(27) Wesley .T Milner,Economic Globalization and Rights :An Empirical Analysis,in Alison Brysk,p.78.

(28) عامر عياد، نحن والثقافة المعولمة، الثلاثاء 18 آذار 2008 م htm.نحن والثقافة المعولمة\:G

(29) العولمة وحقوق الإنسان، مارس 2005م، المناضل العدد5

www.almounadil-a.info/article225.html

(30) David P.Forsy , The Human Rights and Comparative Foreign Policy, New York.: United Nations University Press, 2000,p24.

(31) دهام محمد العزاوي،"الأمم المتحدة والتدخل الإنساني:رؤية نقدية في ظل الواقع الدولي المعاصر"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ليبيا، العدد الأول، يوليو 2001م ، ص، 293.

(32) نفس المرجع، ص.294.

(33) Michael W.Doyle and Anne Marie Gardner,Introduction :Human Rights and International Order,in The Globalization of Human Rights, New York:United Nations University Press, 2003,p.1.

(34) Manon Tessier et Michel Fortmann, Les Etas Unis :Mutation d'une puissance dans l'après guerre Froide, revue internationale et stratégique, 2001/1 (n° 41) ,p.163.

(35) Rosemary Foot,op.cit.p.73.

(36) محمود حيدر،"الأمم المتحدة بين عصرين الحرب الباردة وفوضى ما بعدها"، مجلة شؤون الأوسط، لبنان، العدد 99، سبتمبر 2000م، ص.75.

(37) John Quigley,The United Nations Security Council: Promethean Protector or Helpless Hostage? ,Texas International Law Journal. University of Texas, Austin, School of Law Publications , Volume: 35, Issue: 2,: 2000, Page 129.

(38) Ibid,p.1.

(39) Ibid.,p.1.

(40) محمد بعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2004 ، ص.180.

(41) Sylvie Brunel,Les Nations Unis et l'humanitaire : un bilan mitigé, Politique étrangère 2005/2 (Été),p.314.

(42) ل.فريدمان، أ.روبرت ، م.جولدين،"الحرب لأهداف إنسانية والأمم المتحدة الجديدة وحفظ السلام"، السياسة الدولية، مصر، العدد115، يناير1994، ص.332- 333.

(43) محمود حيدر، المرجع السابق الذكر ، ص.79.

(44)Smail Goumeziane,"l'Onu,les interventionists et les souverainistes", Libre Algérie, numéro28,27 septembre au10 octobre 1999, p9.

(45) محمد بعقوب عبد الرحمن، ص.125.

(46) *Nicholas J. Wheeler,*The Humanitarian Responsibilities of Sovereignty: Explaining the Development of a New Norm of Military Intervention for Humanitarian Purposes in International Society, in Jennifer M. Welsh ,Humanitarian Intervention and International Relations, Oxford : Oxford University Press, 2004,p.129

(47) Sylvie Brunel,op.cit.p.313.

(48) *James Mayall* ,**Humanitarian Intervention and International Society: Lessons from Africa , in** Jennifer M. Welsh ,Humanitarian Intervention and International Relations, Oxford : Oxford University Press, 2004,p.129.

(49) Sylvie Brunel,op.cit,p.317.

(50) Arnaud ILunger Lumuluabo,Le dynamique des affrontements armes dans la region des grands lacs et les perspectives d'une vie durable enRDC,licence ,université de Lubumbashi, department Relations Internationales, 2OO6.

(51) عمرو الجويلي،"الأمم المتحدة وحقوق الإنسان:تطور الآليات"،السياسة الدولية، مصر،العدد117، يوليو 1994،ص.158- 159.

(52) روبرت أ.كيوهين وجوزيف س.ناي، المرجع السابق الذكر ، ص.73.

(53) دهام محمد العزاوي، المرجع السابق الذكر، ص.296.

(54) كمال الدين عبد الغني المرسى، المرجع السابق الذكر، ص.101.

(55) محمد عمارة، مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية،مصر:دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001،ص.14.

(56) Mohamed Yesoufou saliou,L'Afrique sous la dure loi du libéralisme,Jeune Afrique Economie,France,du 29 novembre au 12 décembre 1999, p13,

(57) محمد ف.يوسف، المرجع السابق الذكر، ص.11.

استراتيجية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن

د/ مروان النسور

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تقصي استراتيجية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن وتكون مجتمع الدراسة القطاع العام ممثلاً بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، والقطاع الخاص بشركة الاتصالات الأردنية والقطاع الأهلي باتحاد المرأة الأردني، وتكونت عينة الدراسة من (101) فردا وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: "يوجد دور دال إحصائيا في الجانب الاجتماعي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن". يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإبعاد موسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية، لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن يعزى (للقطاع العام، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص)" والتركيز على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني كونهما تشكلان أكثر الجوانب التنموية التي تحتاج للرعاية والاهتمام لما له من علاقة مباشرة في حياة المواطنين.

The Role of Civil Society Organizations in Local Development in Jordan By Dr. Marwan Al-Nsour Associate Professor

Abstract

The study aims at investigating the role of civil society organizations in developing the Jordanian society represented by public sector organization such as The Ministry of Planning and International Cooperation, Jordan Telecom from the private sector organization and Jordanian Women Union from the social sector. The study consisted of 101 cases and concluded that the development of social sector is significantly different than other sector within the organizations of the local society of Jordan.

There was also significant difference ($\alpha \leq 0.05$) between the different aspects of the civil society organizations in developing the local community however; there was no significant difference between the organizations in developing the local community within the civil society. The differences stem from the social and economical aspects of the local society organizations as they form the largest potential due to the fact that they are highly interrelated to the affairs of the Jordanian citizens.

مقدمة:

تعد استراتيجية التنمية أو التنمية بشكل عام والتنمية المحلية للمجتمعات بشكل خاص من أهم القضايا التي تؤرق علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة حديثاً، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام السياسيون وصناع القرار.

فالتنمية مصطلح قديم حديث، تتجلى أهميته في مدى الحاجة إليها؛ إذ لم يكتب لأي مجتمع نصيب من التقدم دون الأخذ بالتنمية طريقاً لذلك، وقد اهتمت الدول المتقدمة بالتنمية وكذلك الدول النامية، حيث كانت هناك مشكلات ومعوقات في برامج التنمية المحلية تمثلت في التطبيقات، ومع ذلك تبقى التنمية الطريق الوحيد للتقدم والتطور لتحسين مستوى حياة الأفراد لأي مجتمع من المجتمعات، فمن بين أهم مبررات التنمية للمجتمعات المحلية في الأردن التزايد السكاني من جهة ومحدودية فرص العمل من جهة أخرى، بالإضافة لارتفاع نسب البطالة بين مختلف شرائح المجتمع، فالتصدي لهذه المشكلات المتداخلة ومعالجتها لا يمكن إلا من خلال عملية تحول إرادية شاملة لكل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث تقوم عملية التنمية في جوهرها على تنمية الفرد المواطن، من خلال تنمية حقيقية شاملة تسهم فيها جميع مؤسسات الوطن بكافة مراحلها وبأطر وطنية منطلقة من واقع المجتمعات بأيد مؤهلة وذات خبرة في هذا المجال، كالقطاعات الحكومية، والقطاعات الخاصة، والقطاعات الأهلية (بيومي، 4:2002).

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في استراتيجية التنمية ودورها في تزامن النمو الاقتصادي بارتفاع معدلات البطالة حيث تبلغ حوالي 11٪ على مستوى المملكة، وتزداد نسبة البطالة بين خريجي الجامعات وخاصة النساء، وتعتبر المشاركة النسائية في قوة العمل منخفضة نسبيا حيث تصل إلى 12٪ فقط.

لـذا فـإن مشـكلة الدراسـة تتمثـل في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- مـا دور منظمـات المجتمـع المـدني في التنمية المحلية في الأردن؟
- هـل هنـاك اخـتلاف بـين دور القطـاع الحكـومي والخـاص والأهلـي في إحـداث التنمية المحلية في الأردن؟

فرضيات الدراسة:

1- " لا يوجـد دور ذو دلالـة إحصـائية لمنظمـات المجتمـع المـدني ومكوناتهـا في التنمية المحلية في الأردن ".

2- لا يوجـد اخـتلاف ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى الدلالـة ($\alpha \leq 0.05$) لمنظمـات المجتمـع المـدني ومكوناتهـا (الاجتمـاعي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي، والتربوي، والإسكاني، والبيئي، والسياحي).

3- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالـة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لمنظمات المجتمع المدني تعزى (للعوامل القطاعية).

أهداف الدراسة:

أولاً: تطوير إطار نظري حول استراتيجية مفهوم التنمية المحلية، وأهدافها، ومجالات العمل من خلالها، وأهميتها في تقدم وتطور وازدهار الدول، وماهية المساعدات الخارجية للتنمية المحلية، والتطرق لتجارب بعض الدول في التنمية المحلية.

ثانياً: تقصي دور منظمات المجتمع المدني في في التنمية المحلية في الأردن.

ثالثاً: التوصل للنتائج ومناقشتها؛ ومن ثم إجراء التوصيات في ضوء نتائج الدراسة.

وتبرز أهمية الدراسة كونها تبحث في استراتيجية موضوع حيوي يمس كافة شرائح المجتمع الأردني، ويشكل أهمية كبيرة تتمثل بما يلي:

1- تعتبر التنمية المحلية من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب العمل التنموي أهمية متزايدة يومًا بعد يوم، ولا سيما مع اتساع الهوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب؛ حيث برز دور التنمية المحلية لسد تلك الفجوة ولم تعد الحكومات قادرة على توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواء في البلدان المتقدمة أم النامية، فمع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغيير مستمر، ولذلك كان لا بد من وجود تنمية محلية.

2- إن التنمية المحلية تعمل على الوصول إلى مستوى أعلى من التوازن في توزيع

مكتسبات التنمية بين مناطق المملكة، والوصول إلى مستوى أعلى من اللامركزية في العمل التنموي، وتعزيز الحاكمية الرشيدة في الإدارات المحلية لتقديم الخدمات للمواطنين بأعلى جودة وأسرع الطرق وأقل التكاليف.

التعريفات الإجرائية:

- **التنمية المحلية:** هي مزيج جهد مشترك يحوي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، والتربوية وغيرها؛ بحيث تتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي؛ تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع، وما هو ممكن للتحقيق، وسيتم قياس مستوى التنمية لتلك المجالات من خلال فقرات أداة الدراسة.

- **مؤسسات المجتمع المحلي:** هي المؤسسات أوالمنظمات العاملة على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع مظاهره وكافة تطلعاته وتشمل (القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي)، واقتصرت الدراسة على وزارة التنمية الاجتماعية من القطاع الحكومي، وشركة الاتصالات من القطاع الخاص، واتحاد المرأة الأردني من القطاع الأهلي)، وسيتم قياس دورها في إحداث التنمية المحلية من خلال فقرات أداة الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تنطوي استراتيجية التنمية في إحداث نوع من التغيير في المجتمع، ومن الممكن أن يكون التغيير ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي وتحسين مستوى حياة الأفراد، ومعنويا يهدف لتغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم (إبراهيم، 1980:133)، فالأمر يتعلق إذن بعمليات هادفة محدودة في الزمان والمكان؛ مبنية على التغيير الإيجابي طبعا، إن التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها تستهدف أبعادا مفتوحة على ما هو لوجيستيكي أو ما هو معنوي تقود ختاما نحو تغيير السياسات والممارسات والمواقف.

لكن تعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات، والمواقف بشكل أساس.

أ- **التنمية المحلية:** التنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية

اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة (عماري، 2004). ويوجد أنواع أخرى للتنمية المرتبطة بالتنمية المحلية كالتنمية المستدامة والتي هي منطق التوزيع العادل للثروات، وتحسين الخدمات، وتجذير مناخ الحريات، والحقوق؛ وذلك في توازن تام مع تطوير البنيات، والتجهيزات؛ دونما إضرار بالمعطيات، والموارد الطبيعية والبيئية، إنها تنمية موجهة لفائدة المجتمع المحلي؛ مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات وحقوق الأجيال القادمة، وهذا ما يبصمها بطابع الاستدامة.

ب- أهمية التنمية المحلية وأسبابها:

- تحسين مستوى نوعية وجودة الخدمات الأساسية للتجمعات السكانية.
- خفض مستوى المركزية في العمل التنموي.
- دعم مبادئ الحاكمية الرشيدة في المستويات المحلية ورفع مستوى الإداء الخدمي.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي على المستوى المحلي.
- زيادة مستوى العدالة في توزيع عوائد التنمية بين مناطق الدولة.
- تفعيل أدوات تخطيط التنمية الإقليمية على مستوى المحافظات والولايات.
- تحسين مستوى الخدمات المحلية والبنية التحتية المقدمة للمواطنين.
- زيادة الوعي بالقضايا السكانية وأثرها على التنمية المحلية.
- تعزيز مشاركة المواطنين في تنمية البيئة المحلية.
- تدعيم العلاقات الارتباطية بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية لإقامة مشاريع تنموية مشتركة.
- إيجاد مصادر تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد والمؤسسات والمرأة.
- تطوير اقتصاديات تنافسية محلية.

ج- دور واستراتيجية القطاع العام في التنمية المحلية متمثلاً بوزارة التخطيط:

أولت وزارة التخطيط والتعاون الدولي محور التنمية المحلية جل عنايتها، فقد قامت بتأمين الدعم والتمويل لمجموعة من البرامج والمشاريع التي تستهدف ترسيخ وتعزيز التنمية المحلية في مختلف المحافظات والبلديات، إضافة إلى التمويل والإشراف على تنفيذ مشاريع تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى زيادة إنتاجية المواطنين وتحسين المستوى المعيشي

للمناطق الأقل حظا في المملكة. ففي مجال التنمية المحلية في البلديات، فقد قامت الوزارة بتوفير تمويل بقيمة 86.3 مليون دينار لعدد من البرامج والمشاريع التنموية من أهمها مشروع التنمية الإقليمية والمحلية، وبرنامج مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية، وبرنامج تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية. كما قامت الوزارة، وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية، بتمويل مشروع إنشاء عشرة أسواق شعبية بتكلفة إجمالية تبلغ (3) ملايين دينار كمرحلة أولى في عشر بلديات هي (معاذ بن جبل، وجرش الكبرى، وكفرنجة الجديدة، والمفرق الكبرى، وعين الباشا الجديدة، والشونة الوسطى، وذيبان الجديدة، ومؤتة والمزار، والقادسية، والحسينية الجديدة). وفي إطار تطوير قطاع المسالخ في المملكة، وفي ضوء الموافقة على تخصيص مبلغ (2.4) مليون دينار لتطوير المسالخ في ست بلديات هي مادبا والرمثا وإربد والطفيلة والمفرق والسلط، فقد قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية ومشاركة الوزارات المعنية بقطاع المسالخ ومن خلال فريق فني متخصص بإجراء التقييم المطلوب حول أوضاع المسالخ في هذه البلديات تمهيداً لوضع خطة عمل لتطويرها. هذا إلى جانب توفير تمويل بقيمة (1.82) مليون دينار لتوريد (28) صهريج نضح للبلديات، والذي من شأنه العمل على مساعدة البلديات المستفيدة على مواجهة مشكلة التخلص من النفايات السائلة نتيجة لعدم توفر شبكات الصرف الصحي وبما يؤدي إلى تخفيض الكلفة على المواطنين وللحد من الآثار السلبية على البيئة.

د- دور القطاع الخاص في التنمية المحلية:

- شركة الأهلي للتمويل الجزئي (AMC): هي أول قطاع خاص كمؤسسة تمويلية مملوكة للبنك الأهلي بنسبة 100٪، وتقوم على سياسة الإقراض الفردي مستهدفة أصحاب المشاريع المحلية والصغيرة القائمة والتي لها نشاط تجاري، بضمانة واحد أو أكثر ككفلاء للقرض. وتتراوح قيمة القروض بين (700- 1500د.أ) والذي هو الحد الأعلى لقروض مؤسسات الإقراض الجزئي. وعليه، نرى بوضوح أن مؤسسات الإقراض الجزئي لا تغطي إلاّ شريحة ضئيلة من المجتمع من ذوي الدخل المنخفض (أو حتى المتوسط) وليس طبقة الفقراء.

- شركة الأردن للإقراض الجزئي (JMCC): شركة غير ربحية تأسست بواسطة مؤسسة نور الحسين، وتقوم بتوزيع القروض على الأفراد من ذوي الدخل المنخفض وليس بالضرورة أن يكون لهم عمل تجاري قائم، وتتطلب وجود كفيل واحد

كضمانة. هذه المؤسسة وصندوق إقراض المرأة يستهدفان الطبقة الأكثر فقراً، والذين لا يستطيعون الاقتراض من البنوك.

- شركة الشرق الأوسط للإقراض الجزئي (MEMCC): هي مؤسسة تمويلية نشأت من خلال مشروع مشترك لثلاثة بنوك أردنية رئيسة ومؤسسة محلية، لتقدم خدمات التمويل الجزئي للأردنيين من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط وخصوصاً لذوي المشاريع المحلية والصغيرة.

هـ- مفهوم المنظمات غير الحكومية وماهيتها: إن تنامي ظهور المنظمات غير الحكومية قد جاء نتيجة الطلب للاستقلالية وتقوية مؤسسات التنمية المستدامة والمجتمع المدني، ولتتحد المؤسسات الرسمية للدولة ومؤسسات القطاع الخاص التجارية، ولخلق التوازن المطلوب في المجتمع، فالمنظمات غير الحكومية هي المنظمات التي لا تكون جزءا من الهيكل التنظيمي لجهاز الدولة ولا هي منظمة تهدف إلى تحقيق الربح مثل المنظمات في القطاع الخاص، بكلمة أخرى هي منظمات لا يستفيد منها القائمون على إدارتها من عائد أنشطتها وبرامجها أي منفعة شخصية، بل نشاطاتها وبرامجها لخدمة هدف عام.

أهمية المنظمات غير الحكومية في التنمية:

أخذت دول العالم المختلفة تهتم بالمنظمات غير الحكومية لأسباب عديدة أهمها:

1- كونها تعكس حاجة تنموية اجتماعية، وعادة ما تنشأ داخل المجتمعات المحلية، وبذلك تكون الرد الطبيعي أو العفوي لحاجات تنموية اجتماعية لفئة معينة، أو مجموعة أو شريحة من السكان، أو منطقة جغرافية، أو مجموعة أو تيار سياسي أو قضية اجتماعية.

2- القدرة على التحرك بحرية نسبية، حيث إنها متحررة نسبيا من المحددات الحكومية والرسمية من نواح عديدة، بما فيها النواحي السياسية والإدارية.

وتتجسد أهمية الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية على الصعيد العالمي في عملها في ميادين مختلفة وأنشطة متعددة، والجدول التالي يوضح ذلك (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002: 102).

جدول (1) تطور عدد المنظمات غير الحكومية الدولية في التسعينات من القرن العشرين:

الفرض	1990	2000	النمو (نسبة مئوية)
الثقافة والترويح	2169	2733	٪26.0
التعليم	1485	1839	٪23.8
البحوث	7675	8467	٪10.3
الصحة	1357	2036	٪50.0
الخدمات الاجتماعية	2361	4215	٪78.5
البيئة	979	1170	٪19.5
التنمية الاقتصادية	9582	9614	٪0.3
القانون والسياسة والدعوة	2712	3864	٪42.5
الديانة	1407	1869	٪32.8
الدفاع	244	234	0.41 -
السياسة	1275	1240	٪2.7 -
المجموع	31246	37281	19.3

UNDP, Human development Report 2002, Table 1-5

حالة عملية (صندوق إقراض المرأة في الأردن):

عقد المؤتمر العالمي الأول للتمويل الجزئي في العالم العربي في عمان عاصمة الأردن، في أكتوبر 2004، للتركيز على الإدراك العالمي للدور الذي يلعبه التمويل الجزئي في الأردن. وقد شاركت جميع المؤسسات والخبراء العاملين في هذا المجال في هذا المؤتمر الذي دام أربعة أيام، وافتتح تحت رعاية الملكة رانيا التي سمّت نفسها سفيرة التمويل الجزئي، كما وحضر أيضاً المؤتمر البروفسور الأستاذ الدكتور محمد يونس. اختارت الملكة زيارة صندوق إقراض المرأة (MFW) من ضمن جميع المؤسسات الموجودة حيث إنه الأكثر تزويداً للقروض الصغيرة والأقرب للفقراء.(تقرير التصنيف العالمي، 2004)

معوقات التنمية المحلية في الأردن:

1- الموارد المالية: نقص التمويل، غياب التوزيع الأمثل للدعم، والفقر.

2- الموارد البشرية: ضعف التدريب والأداء الفردي للمتطوعين، الهيئات الإدارية المتغولة غير المؤهلة، والشخصنة.

3- السياسات والاستراتيجيات: ضبابية الأهداف، غياب التنسيق بين الهيئات المحلية، المنافسة بين الهيئات المحلية، عدم فهم الأدوار.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية منها والأجنبية دور المنظمات في التنمية من جوانب عديدة وبأساليب متعددة، فمنها ما ركز على دور المرأة في التنمية المحلية، ومنها ما تناول موضوع العلاقة بين دور منظمات المجتمع المدني المحلي والعالمي في التنمية، ومنها ما تناول معوقات التنمية المحلية، وغير ذلك، ومن هذه الدراسات:

الدراسات العربية:

1- دراسة علاو (2009) في اليمن، بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني الأهلية في اليمن بين الواقع والمأمول"، هدفت إلى تسليط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني الأهلية في اليمن، وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية والتنمية الثقافية، حيث تكونت عينة الدراسة من (127) منظمة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية اليمنية، وتضم الجمعيات الفنية والأدبية والجمعيات العلمية، بالإضافة إلى القطاع الخاص، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام الاستبيان لذلك، وأشارت أبرز النتائج إلى عدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني اليمني غير الحكومية كمؤسسات شريكة للحكومة والمجتمع في التأثير على السياسات العامة للدولة وفي صنع القرار في مجال التنمية المحلية.

2- دراسة العطيات (2008) في الأردن، بعنوان "دراسة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي"، هدفت إلى التعرف على واقع العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني في الأردن والعالم، وكذلك على البرامج والمشاريع المشتركة التي تقوم بها، إضافة إلى تحليل إيجابيات وسلبيات هذه العلاقة، من وجهة نظر القائمين على المؤسسات المحلية، وتكونت عينة الدراسة من ثمان منظمات مجتمع مدني، تعمل في مجالات مختلفة كالبيئة والمرأة وحقوق الإنسان وحماية المستهلك ومراكز البحوث والدراسات، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام الاستبيان، وأشارت أبرز النتائج إلى ميل منظمات المجتمع المدني لأن تكون مستقلة أكثر من ميلها إلى الارتباط الداخلي فيما بينها، كما وأشارت إلى أن تنظيمات المجتمع المدني العالمية، وتحديداً الألمانية هي الأكثر حضوراً في دعم منظمات المجتمع المحلي، تليها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الحكومية ومنها شبه الحكومية، في حين أشارت إلى أن المنظمات المحلية التي لا تلقى دعماً خارجيا أو حتى داخليا هي منظمات حقوق الإنسان، وغالباً ما تكون محدودة النشاط.

3- دراسة الشرجبي (2008) في صنعاء/ اليمن، بعنوان "مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية"، هدفت إلى تعزيز جوانب الشراكة القائمة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في سبيل تحقيق أهداف التنمية الألفية 2015م، كما وهدفت إلى دراسة أثر المشاريع على المجتمع وتعزيز الوعي التنموي والسلوك الاقتصادي الرشيد للمجتمع، بالإضافة إلى التعرف على مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في نشاطاتها الإنمائية تجاه الأفراد خاصةً والمجتمع عامة، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من منظمات المجتمع المدني (كمنظمة الدفاع عن الحقوق والحريات، ومنظمة البحوث والدراسات والمعلوماتية ومنظمة تنمية المرأة والطفولة)، حيث تم استخدام المنهج الميداني بالإضافة إلى الاستبيان الذي وزع على عينة الدراسة، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى ازدياد دور منظمات المجتمع المدني في أنشطة التنمية، وخاصة في التخفيف من الفقر، وتعزيز الحكم الجيد وحقوق الإنسان، عبر تهيئة بيئة مواتية للتنمية عبر سلسلة من الغايات الإنمائية الواضحة من أهمها العمل على ترسيخ الديمقراطية في "مجتمع مدني قوي" واعتماد مبدإ الشراكة الحقيقية من أجل التنمية، منوهة بفاعلية وتعاظم دور منظمات المجتمع المدني في وجود دولة النظام والقانون، إضافة إلى ما يتميز به هذا الدور من السرعة وسهولة حصول المستفيدين على ثماره، واعتماده في الأساس على مشاركة أفراد المجتمع نفسه.

4- دراسة ملاوي (2008) في الأردن، بعنوان "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، هدفت إلى إعطاء خلفية نظرية عن قطاع المجتمع المدني وأهميته في عملية التنمية من خلال شراكته مع كل من القطاعين: العام والخاص، من جميع القائمين على العمل التنموي في الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وتم استخدام الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى محدودية أثر قطاع المجتمع المدني في عملية التنمية، بالإضافة إلى تمركز برامج منظمات المجتمع المدني في الأردن حول العمل الخيري الأقرب إلى مفهوم الإحسان.

5- دراسة السيوف (2007) في الأردن، بعنوان "منظمات المجتمع المدني والتغيير الاجتماعي: دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية"، هدفت إلى إظهار مدى فاعلية برامج التمكين التي تنفذها بعض هذه المنظمات في تغيير أوضاع المرأة الأردنية، واعتمدت في منهجها على المسح الاجتماعي لجمع البيانات حول المنظمات المعنية بالمرأة، وشملت الدراسة عينة قصدية تكونت من

314 امرأة منهن 108 قياديات تم اختيارهن من سبع منظمات، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام الاستبيان، وأشارت أبرز النتائج إلى اعتناء المنظمات قيد الدراسة بمجالات التمكين المختلفة منها (الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي والنفسي والتخطيطي المتعلق بالسياسات الموجهة للمرأة)، بالإضافة إلى إشارتها إلى أن حجم إقبال المرأة على المجال الاقتصادي يفوق حجم إقبالها على المجالات الأخرى، ويتأثر مستوى فاعلية إقبالها بصورة إيجابية لصالح النساء الشابات الريفيات، والمتعلمات، فضلاً عن إشارتها إلى تفوق مستوى فاعلية برامج الصندوق الهاشمي للتنمية البشرية على بقية المنظمات.

6- دراسة أمين (2007) في سوريا، بعنوان "واقع التنمية الريفية وآفاقها المستقبلية في محافظة ريف دمشق"، هدفت إلى التعرف على واقع التنمية الريفية في محافظة ريف دمشق في سوريا، بالإضافة إلى رصد وتحليل مقومات التنمية الريفية في محافظة ريف دمشق، ولتحقيق أغراض الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الكمي الإحصائي، الذي يعتمد على جمع البيانات، وتصنيفها، وعرضها، وتحليل المعطيات، وشملت عينة الدراسة دوائر التنمية الريفية الحكومية التابعة لريف دمشق، وأظهرت نتائج الدراسة تدني استخدام الأساليب التكنولوجية، والبحث العلمي مما يشير إلى تدني مستوى التنمية المحلية في الريف السوري، وقد عزت الدراسة ذلك إلى تدني المستوى التعليمي للموارد البشرية العاملة في الريف.

7- دراسة فريحات (2007) في الأردن، بعنوان "الواقع الاجتماعي والجغرافي والتنموي والخدمي والاقتصادي لبلدة راجب"، هدفت إلى التعرف على نسبة مساهمة المرأة الريفية في العمل الزراعي والأعمال الإنتاجية الأخرى وتحديد احتياجاتها واهتماماتها ضمن الموارد والإمكانات المتاحة، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من النساء اللواتي ينتمين إلى الجمعيات الخيرية والمنظمات المدنية في بلدة راجب التابعة لعجلون، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام استبيان وزع على عينة الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة نقصاً في البرامج الإرشادية التي تتولاها الهيئات التطوعية والمؤسسات الرسمية وتجمعات المرأة والاتحادات النسائية لرفع مستوى الوعي للمرأة الريفية وإبراز دورها بفاعلية في التنمية المحلية، بالإضافة إلى تدني الدعم المالي.

8- دراسة بامر (2006) في اليمن، بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية"، هدفت إلى التعرف على دور

منظمات المجتمع المدني والمتمثلة بمنظمات المرأة والطفل، والجمعيات والمؤسسات وخاصة الخيرية في تدعيم التنمية اليمنية، وتكونت عينة الدراسة من منظمات المجتمع المدني في اليمن كافة، والخاصة بحقوق المرأة والطفل والجمعيات الخيرية، حيث اعتمدت الباحثة على الدراسة والبحث الميداني، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى افتقار عمل تلك المنظمات إلى التعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية والداعمة لها إذْ تقتصر الصلة على تقديم الدعم المادي فقط، إضافة إلى ضآلة الدعم المقدم من المؤسسات الحكومية المعنية أو الوكالات الداعمة والمنظمات والمؤسسات الأهلية يؤثر سلبا في مواصلة تلك الجمعيات لتقديم خدماتها، وافتقار عمل تلك المنظمات إلى التعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية والداعمة لها إذْ تقتصر الصلة على تقديم الدعم المادي فقط الأداء فيها، مما يشير إلى تدني دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية.

9- دراسة الحوراني (2003)، بعنوان "دور المجتمع المدني العربي في كسر الحواجز النفسية والاجتماعية بين الشعوب العربية، هدفت إلى إبراز دور المجتمع المدني العربي في تجاوز الدولة القطرية وكسر الحواجز النفسية والاجتماعية بين الشعوب العربية، وذلك عن طريق الشبكات المدنية التي تصل مؤسسات المجتمع المدني بعضها ببعض، وجاءت أبرز النتائج بتصاعد شرعية حركة المنظمات المدنية في وقت تناقصت قدرة المنظمات الحكومية في إحداث التنمية المحلية، مع الاحتفاظ بقدرتها على التدخل المباشر ومراقبة تحركات المنظمات الأخرى، مما يبقي المنظمات الأخرى في هامش العملية السياسية.

10- دراسة السنبل (2001)، بعنوان "دور المنظمات العربية في التنمية"، هدفت إلى الكشف عن دور المنظمات العربية في التنمية، ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بتوظيف أدبيات التنمية المتعلقة بأسئلة الدراسة والاستفادة منها في الإجابة عن الأسئلة، وأظهرت أبرز النتائج تدني دور المنظمات العربية التي أنشئت في إطار العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، ومنظمة العمل العربية، في التنمية كون أسباب تأسيسها وقيامها كانت في الأساس بهدف تنمية المجتمع العربي.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة ماكن Macken (2009) في إيرلندا، بعنوان "موانع التغيير للتنمية الريفية في

إيرلندا"، هدفت إلى تحري موانع التغيير التنموي لمواجهة تحديات التنمية الريفية، بالإضافة إلى استكشاف العوامل الإجتماعية الثقافيةَ، التي تساعد على الارتقاء بالتنمية الريفية المعاصرة، ولتحقيق أغراض الدراسة، تم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية وإلقاء الأسئلة على القائمين على التنمية الريفية والمهتمين بها، وجاءت أبرز النتائج بارتفاع مستوى التنمية المحلية في الريف بإيرلندا، ومواكبتها للتقدم والتطور التكنولوجي.

2- دراسة بيتر Peter (2007)، في روسيا، بعنوان "فروق التعويض الناشئة لدى العمالة والإسكان: وتقديرات نوعية الحياة في المدن الروسية"، هدفت إلى بيان ما إذا كان نموذج التعويض عن اختلافات وسائل الراحة الرئيسة لسكن العمال المقدم من الحكومة مجدياً في زيادة إقبال العمال على السكن ذي الخدمات الأقل، كما هدفت إلى بيان مستوى الراحة التي توفرها الوسائل المقدمة من قبل الحكومة تجاه سكن العمال في روسيا، ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بقياس مستوى راحة العمال في ضوء إحدى عشرة من وسائل الراحة المقدمة إليهم، حيث أشارت النتائج إلى أن العمال يتلقون تعويضات فيما إذا كانت المساكن المقدمة إليهم من قبل الحكومة، تعاني من ظروف بيئية ومناخية سيئة، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الخدمات التنموية المقدمة من المنظمات الحكومية، وتدني مستوى الخدمات التنموية المقدمة من القطاع الخاص.

3- دراسة بنت طلال bint Talal (2004) في لندن، بعنوان "تحليل دور إحدى منظمات المجتمع المدني الأردني في التنمية"، هدفت إلى تحليل دور إحدى منظمات المجتمع المدني الأردني في التنمية، وهو الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، في دفع مسيرة التنمية الشاملة إلى الأمام، وتكونت عينة الدراسة من مسيرة الصندوق الهاشمي منذ تأسيسه ثم مراحل تطوره وانتشاره وطرق تمويله وجميع التحولات المرتبطة بذلك، وجاءت أبرز النتائج بأن الأحداث الساخنة في المنطقة والاعتماد على المساعدات الخارجية، أعاقا جهود التنمية، وأن مرحلة السبعينيات مثلت مرحلة ديناميكية للتنمية الاقتصادية.

4- دراسة برنت، Brent (2002) في بريطانيا، بعنوان "مدى تأثير الأهداف التي تسعى المشاريع التي تدعمها الحكومة"، هدفت إلى التعرف على مدى تأثير الأهداف التي تسعى المشاريع التنموية التي تدعمها الحكومة، من خلال المؤسستين الرئيستين العاملتين في مجال الاستثمار العقاري الإسكاني وهما (Freddie Mac and Fannie Mae)، عند ذوي الدخل المحدود والمتوسط،

والمناطق الجغرافية التي لا تحظى بالخدمات الإسكانية بشكل كاف، عبر استخدام تحليلي يعتمد على مجموعة من المفاهيم النظرية، والإحصائية، لاختبار بعض العلاقات بين مجموعة المتغيرات موضوع الدراسة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى التنمية في المجال الإسكاني كان مرتفعاً، إذ ساهمت التنمية المحلية بشكل إيجابي في جعل ملكية المساكن متاحة بشكل أكبر لذوي الدخل المحدود والمتوسط، كما أن الدراسة توصلت إلى أن معدل النمو في ملكية المساكن ارتفع بشكل أكبر لذوي الدخل المحدود والمتوسط.

5- دراسة وانغ، Wang (2001) في الصين، بعنوان "إصلاح الإسكان في المناطق الحضرية والمالية في الصين"، هدفت إلى دراسة سياسات الإسكان التي أدخلت في الصين في عام 1998؛ والتي تهدف إلى وضع حد لتوزيع المساكن من قبل أرباب العمل، ووضع خطة جديدة للمشاريع التنموية الإسكانية، وقام الباحث بجمع البيانات المتعلقة بالموضوع، وقام بالاطلاع على الوثائق الخاصة بالتمويل الإسكاني في المناطق الحضرية التي شملتها منطقة الدراسة (بكين)، وإجراء العديد من المقابلات مع ذوي الاختصاص، وقد أشارت النتائج إلى الحاجة الملحة لعمليات الإصلاح الإسكانية، مما يشير إلى النقص في البرامج التنموية الإسكانية.

يلاحظ من عرض الدراسات السابقة أهمية التنمية المحلية من خلال الدور الذي تمثله في مواكبة المجتمعات للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي؛ لما لها من أثر في تحسين مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمعات كافة؛ حيث ركزت غالبية الدراسات على تقصي دور مؤسسات المجتمع المدني في إحداث التنمية المحلية، وقد اتفقت بذلك مع الدراسة الحالية في تناولها لتحقيق هدف التعرف على دور مؤسسات المجتمع المحلي في إحداث التنمية المحلية، كدراسة علاوي (2009)، ودراسة فريحات (2007)، ودراسة بامر (2006)، في حين هدفت دراسة الحوراني (2003)، ودراسة السنمبل (2001) إلى الكشف عن دور المنظمات العربية في إحداث التنمية، فكان التوجه على المستوى العربي وليس المحلي، وتناولت بعض الدراسات معوقات التغيير في التنمية المحلية كدراسة Macken (2009)، في حين تناول البعض الآخر دراسة واقع التنمية المحلية كدراسة أمين (2007).

وفي ظل ما أوردته الدراسات السابقة فقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتناولها الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني والمتمثل بدور القطاع

الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي في إحداث التنمية المحلية في الأردن.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الواقع الحالي لدور مؤسسات المجتمع المدني في التمنية المحلية في الأردن للحصول على البيانات من مصادرها الرئيسة، ومن خلال الاعتماد على استبانة صممت لهذا الغرض وتوزيعها لعينة من أفراد مجتمع الدراسة، ومن ثم معالجة البيانات المستحصلة وتحليلها إحصائياً لغرض اختبار فرضيات البحث والاجابة عن تساؤلاته وفق أنموذج الدراسة المقترح.

مجتمع الدراسة:

تم اعتماد القطاع المحكومي متمثلاً بوزارة التخطيط، والقطاع الخاص متمثلاً بشركة الاتصالات الأردنية والقطاع الأهلي متمثلاً باتحاد المرأة الأردني.

عينة الدراسة:

استناداً على ما سبق، فقد تم توزيع (110) استبانات على مؤسسات المجتمع المحلي بواقع (40) استبانة على موظفي وزارة التخطيط، و(40) استبانة على موظفي شركة الاتصالات الأردنية، و(30) استبانة على منتسبي اتحاد المرأة الأردني، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (104) استبانة بنسبة (95.55٪)، واستبعدت (3) استبانات لعدم كفاءتها لمعالجات التحليل الإحصائي، وعليه يصبح عدد الاستبانات الصالحة والتي خضعت للتحليل الاحصائي (101) استبانة بنسبة (91.82 ٪) من مجموع الاستمارات الموزعة، وهي نسبة تعد مقبولة لإجراء التحليل الاحصائي.

خصائص عينة الدراسة:

تضمنت المتغيرات الديمغرافية للدراسة كلاً من: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الحالة الاجتماعية، ومستوى الدخل الشهري، والجدول (2) يبين وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة؛ حيث تشير نتائج الجدول إلى أن غالبية المستجيبين من العينة هم من الإناث؛ إذ بلغ عددهم (71) وبنسبة (70.3 ٪) وهذا قد يعود لاختيار اتحاد المرأة الأردني لتمثيل القطاع الأهلي، أما من حيث المؤهل العلمي فقد كانت غالبية أفراد العينة هم من الفئة حملة شهادة البكالوريوس، إذ بلغ عددهم (50) فرداً وبنسبة (49.5٪)، ومن حيث سنوات الخبرة فقد كانت فئة (6 – 10) سنوات في المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم (35) فرداً وبنسبة (34.7٪)، وبالنسبة للحالة الاجتماعية فقد كان المتزوجون هم الغالبية حيث بلغ عددهم (57) فرداً وبنسبة (56.4٪). وقد كان لفئة مستوى الدخل (أقل من

500 ديناراً) النصيب الأكبر حيث بلغ عددهم (67) فرداً وبنسبة (66.3٪) تلتها فئة (500 – 999) ديناراً؛ حيث بلغ عددهم (34) فرداً وبنسبة (33.7٪)، فئتي الدخل الأخرى فلم يكن أحد من المستجيبين من هاتين الفئتين.

جدول (2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	30	29.7
		أنثى	71	70.3
المجموع			101	100.0
2	المؤهل العلمي	ثانوية عامة	16	15.8
		دبلوم متوسط	25	24.8
		بكالوريوس	50	49.5
		دبلوم عال	6	5.9
		دراسات عليا	4	4.0
المجموع			101	100.0
3	سنوات الخبرة	1- 5	31	30.7
		6- 10	35	34.7
		11- 15	19	18.8
		16- 20	11	10.9
		20 فاكثر	5	5.0
المجموع			101	100.0
4	الحالة الاجتماعية	متزوج	57	56.4
		أعزب	39	38.6
		أرمل	2	2.0
		مطلق	3	3.0
المجموع			110	100.0
4	مستوى الدخل	أقل من 500	67	66.3
		500- 999	34	33.7
		1000- 1500	0	0
		أكثر من 150	0	0
المجموع			110	100.0

صدق أداة الدراسة وثباتها:

أ- **صدق أداة الدراسة:** تم التحقق من صدق أداة الدراسة بالاستعانة بعدد من الباحثين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الإدارة والتخطيط بجامعة البلقاء التطبيقية؛ والمتخصصين في مجال التنمية المحلية بالأردن؛ وذلك لأغراض تحكيم الاستبانة؛ حيث جرى الأخذ بملاحظاتهم وتعديل الصيغة النهائية للاستبانة؛ وفقاً لملاحظاتهم المؤشرة لضمان دقتها.

ب- **ثبات إداة الدراسة:** قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة.

جدول (3) معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)

الرقم	المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
1	الجانب الاجتماعى	4	0.628
2	الجانب الاقتصادى	4	0.695
3	الجانب التربوى	4	0.682
4	الجانب البيئى	4	0.687
5	الجانب الإسكانى	4	0.783
6	الجانب الثقافى	4	0.801
7	الجانب الصحى	4	0.732
8	الجانب السياحى	4	0.861
9	جميع المحاور مجتمعة	32	0.895

المعالجة الإحصائية المستخدمة:

اختبار فرضيات الدراسة وبناء النموذج الخاص بها، إحدى الوسائل التي استند إليها الباحث للوصول إلى المؤشرات التي تدعم أهداف الدراسة، ومن خلال استخدام العديد من المعالجات الإحصائية الموضحة أدناه، من خلال استخدام برنامج (SPSS 15)، ومن بين الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة ما يلي:

- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- التوزيعات التكرارية، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية لكل فقرة من أبعاد الدراسة.
- تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير المتغير المستقل المتغير التابع.
- اختبارات الفروق بين المتوسطات T-test وتحليل التباين الأحادي ANOVA.

نتائج التحليل واختبار الفرضيات.

وصف متغيرات الدراسة:

تهدف المؤشرات الإحصائية الأولية في توضيح المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة إلى اختبار الفرضيات؛ لبحث دور منظمات المجتمع المحلي في التنمية في الأردن؛ إذ تم حساب الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ لكل بعد على حدة؛ بحيث شمل كل بعد جميع المتغيرات فيه ورتبة الفقرة والأهمية النسبية لها ضمن البعد الواحد؛ وذلك كما يلي:

1- **الجانب الاجتماعي:** يظهر الجدول (4) مقاييس وصف وتقييم الجانب الاجتماعي وفقرات القياس الخاصة به، ومنها الوسط الحسابي، والانحراف المعياري للوصف، والرتبة والأهمية النسبية للتقييم؛ حيث تشير نتائج الجدول إلى أن مستوى الجانب الاجتماعي من حيث الأهمية النسبية متوسط؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (3.26) بانحراف معياري (0.65)، وكانت فقرة "تعزز القدرات للموارد البشرية عن طريق برامج تطويرية في المؤسسة" جاءت في

المرتبة الأولى بمتوسط (3.64)، وانحراف معياري (0.90)، وبأهمية نسبية متوسطة، بينما جاءت فقرة "خطى للأمام في مسألة مكافحة الفقر وزيادة التأهيل وزيادة الدخل" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (2.94)، وانحراف معياري (1.00)، وبأهمية نسبية متوسطة.

جدول (4) وصف وتقييم العامل الاجتماعي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
1	تتوفر خدمات اجتماعية جيدة وظروف مناسبة للاستقرار الوظيفي، مما ينعكس إيجابيا على الانتاجية والتنمية.	3.24	1.01	2	متوسط
2	تتعزز القدرات للموارد البشرية عن طريق برامج تطويرية في المؤسسة.	3.64	0.90	1	متوسط
3	جاري العمل على تطوير قدرات المرأة وتمكينها.	3.21	0.89	3	متوسط
4	خطى للأمام في مسألة مكافحة الفقر وزيادة التأهيل وزيادة الدخل	2.94	1.00	4	متوسط
	المتوسط العام	3.26	0.65		متوسط

2- العامل الاقتصادي: تبين نتائج جدول (5) أن مقياس الجانب الاقتصادي متوسط من حيث الأهمية النسبية، فقد بلغ الوسط الحسابي له (3.18) بانحراف معياري (0.66)، ولقد جاءت كافة فقرات هذا المقياس بأهمية نسبية متوسطة، وكانت الفقرة "تتوفر فرص عمل كافية ومناسبة "من هذا المقياس بالمرتبة الأولى حيث بلغ الوسط الحسابي لها (3.24) بانحراف معياري (1.01) وبأهمية نسبية متوسطة، بينما كانت الفقرة "هناك حوافز للشركات والمشاريع المحلية المبتدئة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.08) وانحراف معياري (0.89) وبأهمية نسبية متوسطة.

جـــدول (5) وصـــف وتقيـــيم العامـــل الاقتصادي:

مستوى الأهمية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ت
متوسط	1	1.01	3.24	تتوفر فرص عمل كافية ومناسبة	5
متوسط	2	0.93	.223	يشترك القطاع العام مع القطاع الخاص مشاركة فعالة في المشروعات الاقتصادية الكبرى.	6
متوسط	3	0.84	3.20	تتوفر بيئة ملائمة للاستثمار المحلي والمشاريع الانتاجية.	7
متوسط	4	0.89	3.08	هناك حوافز للشركات والمشاريع المحلية المبتدئة.	8
متوسط		0.66	3.18	المتوسط العام	

3- الجانب التربوي: المحور الثالث الذي تم قياسه هو العامل التربوي؛ حيث تشير نتائج الجدول (6) أن مستوى تقييم مقياس الجانب التربوي متوسط نسبياً إذ بلغ الوسط الحسابي للمقياس (3.49) بانحراف معياري (0.61)، وأن الفقرة "تتوفر فرص تعليم وتطوير للجميع"، تعد من ضمن الأهمية النسبية المتوسطة، إذ كانت الأولى من حيث الرتبة وبمتوسط (3.64) وانحراف معياري (0.90)، في حين جاءت الفقرة "توفر المؤسسة بيئة تعليمية ذات جودة عالية وأعضاء هيئة تدريسية كفؤة" في المرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (3.34) وانحراف معياري (0.80) وأهمية نسبية متوسطة نسبياً.

جدول (6) وصف وتقييم العامل التربوي:

مستوى الأهمية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ت
متوسط	1	0.90	3.64	تتوفر فرص تعليم وتطوير للجميع.	9
متوسط	2	0.73	3.52	توفر المنظمة عدالة في توزيع الخدمات التعليمية ورفع الكفاءة.	10
متوسط	3	0.79	3.46	يكتسب الموظف المهارات والمعرفة اللازمة بما يتوافق وسوق العمل المؤسسي.	11
متوسط	4	0.80	3.34	توفر المؤسسة بيئة تعليمية ذات جودة عالية وأعضاء هيئة تدريسية كفؤة.	12
متوسط		0.61	3.49	المتوسط العام	

4- **الجانب البيئي:** أما النتائج الخاصة بوصف وتقييم مستوى الجانب البيئي؛ فقد تم إدراجها في جدول (7)، كالتالي:

جدول (7) وصف وتقييم العامل البيئي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
13	تتبنى المؤسسة أسلوبا واضحا في الرقابة والتفتيش لحماية البيئة واستدامتها	3.21	0.89	1	متوسط
14	تستغل المنظمة الطاقة المحلية المتجددة كالهواء والشمس جيدا.	3.08	0.82	3	متوسط
15	توفر المنظمة إدارة للنفايات متكاملة وسليمة بيئيا.	3.15	0.92	2	متوسط
16	تعمل المنظمة على إعادة تدوير النفايات بطريقة فاعلة	2.91	0.93	4	متوسط
	المتوسط العام	3.09	0.64		

توضح نتائج جدول (4 – 4)، أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقياس الجانب البيئي هما (3.21) و(0.89) على التوالي، وأن الأهمية النسبية له متوسطة نسبياً، وقد كانت الفقرة "تتبنى المؤسسة أسلوبا واضحا في الرقابة والتفتيش لحماية البيئة واستدامتها" والتي بلغ وسطها الحسابي (3.21) وانحرافها المعياري (0.89) وأهميتها النسبية متوسطة قد جاءت بالمرتبة الأولى من فقرات هذا الجانب، بينما جاءت فقرة "تعمل المنظمة على إعادة تدوير النفايات بطريقة فاعلة" بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (0.93) بأهمية نسبية متوسطة نسبياً.

5- الجانب الإسكاني: يوجز الجدول (8) وصف ومستوى التقييم له؛ من حيث الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية ورتبة الفقرات والأهمية النسبية لها.

جـــدول (8) وصـــف وتقيـــيم العامـــل الإسكاني

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
17	توفر المنظمة مستوى مساكن متطورة	2.94	1.00	4	متوسط
18	توفر المنظمة خدمات البنى التحتية كالتمديدات الصحية والكهرباء والماء جيدة	3.25	0.94	1	متوسط
19	تتطور معايير سكنية للوحدات السكنية للأفضل	3.15	0.88	2	متوسط
20	تعمل المنظمة على توفير القروض السكنية المناسبة.	3.00	0.89	3	متوسط
	المتوسط العام	3.08	0.72		متوسط

تشير نتائج جدول (8) بأن متوسط مقياس الجانب الإسكاني قد بلغ (3.08) بانحراف معياري (0.72) وله أهمية نسبية متوسطة، وأن فقرة "وفر المنظمة خدمات البنى التحتية كالتمديدات الصحية والكهرباء والماء جيدة" جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط (3.25) وانحراف معياري (0.94)، بينما جاءت الفقرة "توفر المنظمة مستوى مساكن متطورة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري (1.00).

6- **الجانب الثقافي:** يبين الجدول (9) وصف ومستوى تقييمه من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة والأهمية النسبية لفقراته. تبين نتائج جدول (4 – 6)، مقاييس الجانب الثقافي الذي حقق وسطاً حسابياً (3.49) وانحرافا معياريا (0.73) وبأهمية نسبية متوسطة. وأن الفقرة "تقدم المنظمة خدمات مجتمعية" لها وسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (0.91) وبأهمية نسبية متوسطة وجاءت بالمرتبة الأولى، بينما الفقرة " تدعم المنظمة الفعاليات الثقافية الجيدة" جاءت بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.94) وبأهمية نسبية متوسطة.

جدول (9) وصف وتقييم العامل الثقافي:

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
21	يوجد مجال واسع للخدمة التطوعية	3.53	0.94	2	متوسط
22	تقدم المنظمة خدمات مجتمعية	3.62	0.91	1	متوسط
23	تدعم المنظمة الفعاليات الثقافية الجيدة	3.37	0.94	4	متوسط
24	تعمل المنظمة على التوعية الثقافية والترشيد في استهلاك الموارد	3.45	0.90	3	متوسط
	المتوسط العام	3.49	0.73		متوسط

7- **الجانب الصحي:** يبين الجدول (10) وصف ومستوى تقييم الجانب الصحي من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة والأهمية النسبية لفقراته.

جدول (10) وصف وتقييم العامل الصحي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
25	تهتم المنظمة بتقديم وتطوير خدمات الرعاية الصحية	3.42	0.88	4	متوسط
26	تحرص المؤسسة على الوقاية من الأمراض السارية	3.53	0.91	1	متوسط
27	تسعى المنظمة لتوسيع مظلة التأمين الصحي.	3.50	0.84	2	متوسط
28	توفر المنظمة مستلزمات السلامة العامة	3.43	0.81	3	متوسط
	المتوسط العام	3.47	0.64		متوسط

تبين نتائج جدول (10) مقاييس الجانب الصحي الذي حقق وسطاً حسابياً (3.47) وانحرافا معياريا (0.64) وبأهمية نسبية متوسطة. وأن الفقرة " تحرص المؤسسة على الوقاية من الأمراض السارية " لها وسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (0.91) وبأهمية نسبية متوسطة وجاءت بالمرتبة الأولى، بينما الفقرة " تهتم المنظمة بتقديم

وتطوير خدمات الرعاية الصحية " جاءت بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (0.88).

8- الجانب السياحي: يبين الجدول (11) وصف ومستوى تقييم الجانب الصحي من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة والأهمية النسبية لفقراته.

الجانب السياحي جدول (11) وصف وتقييم العامل السياحي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
25	تقوم المنظمة بتسويق سياحي محلي بتنظيم رحلات دورية	3.09	0.88	1	متوسط
26	تقدم المنظمة تسهيلات بالدفع لهذه الرحلات	2.93	1.02	4	متوسط
27	تعمل لمنظمة إلى التعرف على أكبر عدد من الأماكن السياحية	2.96	1.04	3	متوسط
28	تتبنى المنظمة دعوات خارجية لتسويق سياحي عالمي	2.98	1.11	2	متوسط
	المتوسط العام	2.99	0.85		متوسط

تبين نتائج جدول (11) مقاييس الجانب السياحي الذي حقق وسطاً حسابياً (2.99) وانحرافاً معيارياً (0.85) وبأهمية نسبية متوسطة. وأن الفقرة " تقوم المنظمة بتسويق سياحي محلي بتنظيم رحلات دورية " لها وسط حسابي (3.09) وانحراف معياري (0.88) وبأهمية نسبية متوسطة وجاءت بالمرتبة الأولى، بينما الفقرة " تقدم المنظمة تسهيلات بالدفع لهذه الرحلات " جاءت بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (2.93) وانحراف معياري (1.02) وبأهمية نسبية متوسطة.

اختبار فرضيات الدراسة:

تناول هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة؛ حيث تتركز على قبول أو رفض فرضيات الدراسة، من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط، واختبارات الفروق بين المتوسطات، والاعتماد على اختبار F

لصلاحية نموذج الانحدار، واختبار(t) لمعنوية معاملات النموذج، وذلك كما يلي:

الفرضية الأولى:H_{01} : " لا يوجد دور دال إحصائياً في العامل الاجتماعي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة والمتغير التابع **العامل** الاجتماعي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (12).

جدول رقم (12) نتائج اختبار دور منظمات المجتمع المحلي في العامل الاجتماعي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	t المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الاجتماعي	0.126	0.016	1.586	1 99 100	0.211	منظمات المجتمع المحلي	0.126	0.083	1.259	0.211

❖ يكون الدور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج جدول (12) أن نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع العامل الاجتماعي على المتغير المستقل منظمات المجتمع المدني غير معنوي بدلالة إحصائية 0.05؛ حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (1.586) وبدلالة غير معنوية، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.016)، أي أن متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (1.6٪) من التغيرات في المتغير التابع الجانب الاجتماعي، وهي نسبة ضعيفة جداً؛ إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (17.553) وبدلالة معنوية (Sig = 0.211) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه تقبل الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى وترفض الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الاجتماعي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الثانية: H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في العامل الاقتصادي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن "؛ ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار

الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة والمتغير التابع العامل الاقتصادي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (13)؛ حيث تظهر نتائج الجدول أن نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع العامل الاقتصادي على المتغير المستقل منظمات المجتمع المدني غير معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (2.129) وبدلالة غير معنوية، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.021)، أي أن متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (2.1٪) من التغيرات في المتغير التابع العامل الاجتماعي، وهي نسبة ضعيفة جداً. إضافة إلى قيمة (T) المحسوبة لنموذج الانحدار (1.459) وبدلالة معنوية (Sig = 0.148) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه تقبل الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى، ونرفض الفرضية البديلة.

جدول رقم (13) *نتائج اختبار دور منظمات المجتمع المحلي في العامل الاقتصادي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الاقتصادي	0.145	0.021	2.129	1 99 100	0.148	منظمات المجتمع المحلي	0.145	0.084	1.459	0.148

الفرضية الثالثة: H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في العامل التربوي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن".

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط فالمتغير المستقل منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة والمتغير التابع الجانب التربوي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (14).

جـدول رقـم (14) نتـائج اختبـار دور للتنمية: منظمات المجتمع المحلي في الجانب التربوي

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب التربوي	0.274	0.075	8.019	1 99 100	0.006	منظمات المجتمع المحلي	0.274	0.075	2.832	0.006

تظهر نتائج جدول (14) أن نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع **العامل** التربوي على المتغير المستقل مؤسسات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (8.019) وبدلالة معنوية تشير إلى قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.075)، أي أن متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (7.5٪) من التغيرات في المتغير التابع **العامل** الاقتصادي، وهي نسبة ضعيفة جدا؛ إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (2.832) وبدلالة معنوية (Sig = 0.006) وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه ترفض الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور دال إحصائياً في **العامل** التربوي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الرابعة: H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في العامل البيئي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة والمتغير التابع **العامل** البيئي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في الجدول (15) تظهر نتائج الانحدار البسيط للمتغير المستقل منظمات المجتمع المدني على المتغير التابع **العامل** البيئي بدلالة إحصائية 0.05 ؛ حيث

قيمة (F) المحسوبة تساوي (7.209) وبدلالة معنوية تشير إلى قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.068)، أي أن متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (6.8٪) من التغيرات في المتغير التابع الجانب البيئي، وهي نسبة ضعيفة جداً. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (2.685) وبدلالة معنوية (Sig = 0.009) وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه ترفض الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد دور دال إحصائياً في **العامل** البيئي للتنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ".

جدول رقم (15) نتائج اختبار دور مؤسسات المجتمع المحلي في العامل البيئي للتنمية المحلية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
الجانب البيئي	0.261	0.068	7.209	1 99 100	0.009	منظمات المجتمع المحلي	0.261	0.78	2.685	0.009

*يكون الدور ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الخامسة H_{02}: "لا يوجد دور دال إحصائياً للعامل الإسكاني في التنمية المحلية لدى مؤسسات **المجتمع المدني في الأردن ".**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى مؤسسات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاث والمتغير التابع الإسكاني للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (16).

جدول رقم (16) نتائج اختبار دور مؤسسات المجتمع المحلي في العامل الإسكاني للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الإسكاني	0.085	0.007	0.727	1 **99** **100**	0.396	منظمات المجتمع المحلي	0.085	0.092	0.853	0.396

تظهر نتائج جدول (16) أن نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع **العامل** الإسكاني على المتغير المستقل مؤسسات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (0.727) وبدلالة غير معنوية تشير إلى عدم قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.007)، أي أن متغير مؤسسات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (0.7٪) من التغيرات في المتغير التابع الجانب الإسكاني، وهي نسبة ضعيفة جداً؛ إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (0.853) وبدلالة معنوية (Sig = 0.396) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور دال إحصائياً في العامل الإسكاني للتنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية السادسة: H06 : "لا يوجد دور دال إحصائياً للعامل الثقافي في التنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة؛ والمتغير التابع الجانب الثقافي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (17).

جـدول رقـم (17) نتـائج اختبـار دور منظمات المجتمع المحلي في العامل الثقافي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الثقافي	0.384	0.147	17.122	1 99 100	0.000	منظمات المجتمع المحلي	0.384	0.086	4.138	0.000

تظهـر نتـائج جـدول (17) أن نمـوذج الانحـدار البسـيط للمـتغير التـابع **العامـل** الثقافي على المتغير المستقل مؤسسات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (17.122) وبدلالة معنوية تشير إلى قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.147)، أي أن متغير مؤسسات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (14.7٪) من التغيرات في المتغير التابع **العامل** الإسكاني، وهي نسبة ضعيفة. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (4.138) وبدلالة معنوية (Sig =0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية الرئيسة السادسة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور دال إحصائياً في العامل الثقافي للتنمية المحلية لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية السابعة: H_{07} : "لا يوجد دور دال إحصائياً للعامل الصحي في التنمية المحلية لمنظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبـار هـذه الفرضـية تم اسـتخدام الانحـدار الخطـي البسـيط حيـث المـتغير المستقل يشير إلى مؤسسات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة والمتغير التابع **العامل** الثقافي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (18).

جـدول رقـم (18) نتـائج اختبـار دور مؤسسات المجتمع المحلي في العامل الصحيي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الصحي	0.341	0.116	13.008	1 99 100	0.000	منظمات المجتمع المحلي	0.341	0.077	3.607	0.000

تظهر نتائج جدول (18) أن نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع العامل الصحي على المتغير المستقل مؤسسات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (13.008) وبدلالة معنوية تشير إلى قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.116)، أي أن متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (11.6٪) من التغيرات في المتغير التابع العامل الصحي، وهي نسبة ضعيفة؛ إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (3.607) وبدلالة معنوية (Sig = 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية الرئيسة السابعة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور دال إحصائياً في **العامل** الصحي للتنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الثامنة: H_{08}" لا يوجد دور دال إحصائياً للعامل السياحي في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى مؤسسات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاثة والمتغير التابع **العامل**

السياحي للتنمية المحلية في الأردن، والنتائج موضحة في جدول (19).

جدول رقم (19) نتائج اختبار دور مؤسسات المجتمع المحلي في العامل السياحي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DFدرجات الحرية	Sig**مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب السياحي	0.019	0.000	0.036	1 99 100	0.849	منظمات المجتمع المحلي	0.019	0.109	0.190	0.849

تظهر نتائج جدول (19) أن نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع **العامل** السياحي على المتغير المستقل مؤسسات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (0.036) وبدلالة غير معنوية تشير إلى عدم قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.000)، أي أن متغير مؤسسات المجتمع المدني لا يفسر شيئا من التغيرات في المتغير التابع **العامل** السياحي، وهي نسبة غير معتبرة بالتحليل. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (0.190) وبدلالة معنوية (Sig = 0.849) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية الثامنة " يوجد دور دال إحصائياً في **العامل** السياحي للتنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الرئيسة الثانية: " لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإبعاد موسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية لمنظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى للعوامل (الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي،

والتربـــوي، والإســـكاني، والبيئـــي، والسياحي) ".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين ANOVA، حيث تم اختيار العامل هو مؤسسات المجتمع المحلي واحتوت قائمة المتغيرات التابعة على الجوانب الثامنة المذكورة بالفرضية، والنتائج موضحة في جدول (20).

جدول رقم (20) أبعاد مؤسسات المجتمع المدني في التنمية

ت	الجانب	F	Sig.	الدلالة
1	**الجانب الاجتماعي**	3.931	.023	غير دال
2	**الجانب الاقتصادي**	5.796	.004	دال
3	**الجانب التربوي**	5.291	.007	دال
4	**الجانب البيئي**	6.771	.002	دال
5	**الجانب الاسكاني**	.955	.388	غير دال
6	**الجانب الثقافي**	11.160	.000	دال
7	**الجانب الصحي**	6.564	.002	دال
8	**الجانب السياحي**	1.813	.169	غير دال

من ملاحظة قيم F المحسوبة ومستوى المعنوية Sig في الجدول السابق نلاحظ أن بعض مؤسسات المجتمع المحلي قد أظهرت اختلافا ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) يعزى للعوامل المتعلقة بالدراسة، في حين إن المؤسسات نفسها لم تظهر اختلافا ذا دلالة إحصائية في جوانب تنموية أخرى وعلى النحو التالي:

الفرضية الرئيسة الثالثة: H_{010} : "لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى مؤسسات **المجتمع المدني في الأردن يعزى (للقطاع الحكومي، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص)".**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين ANOVA، حيث تم اختيار العامل هو القطاعات الثلاثة لمؤسسات المجتمع المحلي واحتوت قائمة المتغيرات التابعة على متوسط الجوانب الثامنة المذكورة بالفرضية، والنتائج موضحة في جدول (21).

جدول رقم (21) جدول تحليل التباين ANOVA لقطاعات المجتمع المدني الثلاثة

مصدر التباين	F	Sig.
قطاعات المجتمع المدنى (الحكومي، الخاص، والأهلي)	2.433	0.093

* يكون الاختلاف ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

نلاحظ أن قيمة F المحسوبة (2.433) هي ذات دلالة غير معنوية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) حيث كان مستوى المعنوية للاختبار هو (Sig=0.093) وهي أكبر من (0.05) ولهذا نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن يعزى (للقطاع الحكومي، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص).

مناقشة النتائج والتوصيات:

من خلال استعراض نتائج الدراسة نلاحظ أن استراتيجية الجانب **الاجتماعي** جاء متدنيا؛ مع أنه بالأصل هذه مؤسسات اجتماعية ثقافية، وربما يعزى ذلك إلى قصور التخطيط وعدم المواءمة بين هذه المنظمات من جهة، وبينها وبين الخطة الشاملة من جهة أخرى، وجاءت فقرة تعزز القدرات للموارد البشرية عن طريق برامج تطويرية في المؤسسة في المرتبة الأولى، وربما يعود ذلك للاهتمام الذي توليه هذه المؤسسات للموارد البشرية، فشعارنا في الأردن الإنسان أغلى ما نملك، وبالنسبة إلى مكافحة الفقر، وزيادة الدخل فربما يعزى ذلك للعجز في الموازنة والمديونية المتضخمة والمتزايدة في الأردن.

ومن ناحية استراتيجية الجانب **الاقتصادي** جاء في مرتبة متدنية متوسطة، وربما يعزى ذلك للأزمة العالمية التي وصلت آثارها إلى جميع بلاد العالم، وبالتالي إلى الأردن.

الجانب **التربوي** تتوفر هناك فرص تعليم وتطوير للجميع، وربما يعزى ذلك للاهتمام الذي توليه الحكومة بالتعليم، والاستثمار البشري، ونحن نعتبر في الأردن من الدول الفقيرة الموارد، وموردنا الأكبر هو رأس المال البشري، نستثمره بالتعليم فيعود على رفع الإنتاجية؛ وبالتالي يقودنا إلى التنمية، وربما لا تكون البيئة التعليمية ذات جودة عالية، وربما يعود ذلك إلى قلة الإمكانات والوضع الاقتصادي السائد.

أما استراتيجية الجانب **البيئي** فقد جاءت بشكل متوسط جيد، وربما يعزى ذلك إلى التخطيط الجيد والتنفيذ والمتابعة الجيدة في هذا المجال، فالتنمية المستدامة تحرص على

الأخذ بالاعتبار هذا الجانب، إلا أن إعادة تدوير النفايات بطريقة فاعلة كان الأدنى، وربما يعزى ذلك إلى قلة الوعي الثقافي في هذا الجانب، والقصور الإعلامي في هذا المجال.

من ناحية استراتيجية الجانب **الإسكاني** من التنمية فقد جاء متوسطا ضعيفا، إلا أن التمديدات والخدمات جاءت بالمرتبة الأولى، فالأردن يخطو واثقا في هذا المجال نحو التنمية، ولو أن هنالك ضعفاً في التمديدات الصحية بشكل خاص، فقد جاء في دراسة لعام 2004 أن نسبة المساكن التي تصلها خدمة التمديدات الصحية في المملكة 57 ٪ تقريبا، وهي نسبة متدنية جدا، وربما يعزى ذلك إلى التكلفة الهائلة التي تتضمنها هذه الإمدادات، وكذلك الإسكان فهو وظيفة مضنية، واستثماراتها لا تعاد للتدوير.

أما استراتيجية الجانب **الثقافي** من التنمية فمتوسط جيد، ولو أن المؤسسات الخدمية المجتمعية الأولى بها خدمة هذا الجانب، وايلاؤه فائق العناية والاهتمام، وربما يعزى ذلك إلى الوعي الثقافي في هذه المنظمات.

أما بالنسبة إلى استراتيجية الجانب **الصحي** فجاء متوسطا جيداً؛ إلا أن الاهتمام بالأمراض السارية جاء في المرتبة الأولى، وربما يعزى ذلك إلى الوعي الثقافي والصحي العام.

أما استراتيجية الجانب **السياحي** من التنمية فإنها جاءت في مرتبة متوسطة ضعيفة متدنية عن المعايير الأخرى ، وربما يعزى ذلك إلى أن طبيعة عمل هذه المنظمات لا تعنى بهذا الجانب لأنها منظمات اجتماعية ثقافية، إلا أن المنظمات تقوم بتشجيع بعض الرحلات السياحية، ولكن لا تساهم كثيرا في المصاريف وتسهيلات الدفع للرحلات السياحية، وربما يعزى ذلك إلى قلة الإمكانات.

التوصيات:

هنالك عدة توصيات استراتيجيه تنموية تتمثل بما يلي:

1- تشجيع إقامة مؤسسات ومنظمات المجتمع بدعمها وتمويلها.

2- أن تقوم منظمات المجتمع المحلي بالدور المنوط بها في الجوانب التنموية وإلا فقد بعضها المعنى لوجوده أو كشف عن خلل في الرسالة والرؤية الواقعية التي أسس من أجلها.

3- التركيز على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني كونهما تشكلان أكثر الجوانب التنموية التي تحتاج للرعاية والاهتمام، ليعود بالازدهار الاجتماعي والاقتصادي ويلغي الفروقات الاجتماعية والطبقية الاقتصادية،

ويخلص المجتمع من كثير من الظواهر التي تنم عن ضعف تنموي قد يعود بالنتائج الوخيمة على المجتمع والوطن.

4- العمل على خلق تنسيق وتعاون في جهود ومنظمات المجتمع المدني فيما بينها من جهة، وبينها وبين الحكومة من جهة أخرى من خلال الشراكة.

5- أن تهتم منظمات المجتمع المدني بشكل عام بالمجالات التنموية في الجانبين الثقافي والتربوي لما لهما من أهمية تنموية في رسم صورة الأمة والحفاظ على الهوية الوطنية وتثبيت القيم والعادات والتقاليد في شخصية المواطن الأردني وزيادة الوعي الثقافي والسياسي والديني ويحفظ للأجيال الحاضرة والقادمة التراث الوطني ليتميزوا به بين الشعوب ولا يذوبوا بينهم بلا شخصية.

6- أن تعمل منظمات المجتمع المدني على الاهتمام بالجوانب التنموية الأخرى، ذلك مع أن البعض منها قد أثبت وجود دور في التنمية المحلية في الأردن إلا أن هذا الدور لم يكن بالشكل المطلوب وهذا ما كشف عنه التحليل الإحصائي للبيانات.

7- أن تنسق منظمات المجتمع المحلي فيما بينها وذلك لزيادة فاعلية أدوار هذه المنظمات في الجوانب التنموية وذلك لتحقيق الأهداف التنموية التي تضمنتها رسالة كل منظمة من هذه المنظمات.

8- تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المحلي لتطبيق أساليب لتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف.

9- إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع استراتيجيات التنمية.

10- أن تستحدث رئاسة الوزراة دائرة دائمة في الرئاسة تقوم بتتبع خطى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاتها الثلاثة وتقييم مدى مساهمة هذه المنظمات في التنمية المحلية وذلك بشكل دوري. على أن تقوم هذه المنظمات بدورها بتقديم تقرير دوري يبين إسهاماتها في التنمية المحلية ومدى نمو هذه الإسهامات.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أمين، سلسبيل أحمد حسين (2007)، "**واقع التنمية الريفية وآفاقها المستقبلية في محافظة ريف دمشق**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق: سوريا.

2. البابا، نور الدين وصلاح، ضياء الدين (2009). "**دور منظمات المجتمع المدني في قيادة حملات التعبئة والضغط**"، (دراسة غير منشورة لنيل درجة الدبلوم المهني في إدارة

منظمات المجتمع المدني)، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

3. بامر، فوزية (2006). " دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية"، دراسة مقدمة للاتحاد العام لنقابات العمال اليمنية، عن الشبكة الإلكترونية www.amanjordan.org/aman_studies/wmview ، تم استرجاعها بتاريخ4 /2010/11.

4. بيومي، إبراهيم (2002). " تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان شبه الجزيرة العربية "، الإسكندرية، دار الكتاب الجامعي للنشر.

5. الحوراني، محمد عبد الكريم (2003). "دور المجتمع المدني العربي في كسر الحواجز النفسية والاجتماعية بين الشعوب العربية"، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 18 (3).

6. السنبل، عبد العزيز بن عبد الله (2001). **" دور المنظمات العربية في التنمية"**، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

7. السيوف، نبيلة فايز (2007). **" منظمات المجتمع المدني والتغيير الاجتماعي: دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.

8. الشرجبي، عبد الكريم أحمد (2008). " مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية، دراسة مقدمة لجامعة صنعاء: اليمن، عن الشبكة الإلكترونية، www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?sid=65796

تم استرجاعها بتاريخ 2010./11/4

9. العطيات، ابتسام (2008). " العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي"، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.

10. علاو، محمد علي (2009). " دور منظمات المجتمع المدني الأهلية في اليمن بين الواقع والمأمول "، **مجلة العرب الأمريكية**، مج12، ع 32، صنعاء: اليمن.

11. فريحات، موزة (2007). " الواقع الاجتماعي والجغرافي والتنموي والخدمي والاقتصادي لبلدة راجب"، دراسة أخذت عن الشبكة الإلكترونية www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID، بتاريخ 2010./11/3

12. كوثراني، وجيه و العلوي، سعيد (2001). " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية.

13. ملاوي، أحمد إبراهيم (2008). " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية "، دراسة منشورة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 2(24).

ثانياً المراجع الأجنبية:

-Basma bint Talal (2004). **Retnink on NGO** Developments Donors and Civil Society in Jordan. London; IBTAURIS.

- Brent W Ambrose, and others (2002)." **An Analysis of the Effects of the GSE Affordable goals on Low and Moderate- Income Families**", U.S Department of Housing and Urban Development, May 2002.

- Hinnant, Charles C. (1995), "Nonprofit Organizations as Inter-regional Actors: Lessons from Southern Growth", Policy Studies Review, spring/ Summer1995, 14:1/2, p387.

- Macken ,Walsh, I. (2009). **Of Rural Development in Ireland"**, on **www.teagasc.ie/research/reports/ruraldevelopment/ Line**

- Peter, Klara (2007). **"Compensating differentials in emerging labor and housing markets: Estimates of quality of life in Russian cities"**, University of Kentucky, Lexington.

- **Wang, Ya Ping (2001).** "Urban Housing Reform and Finance in China A Case Study of Beijing **", Edinburgh College of Art Heriot -Watt University, China.**

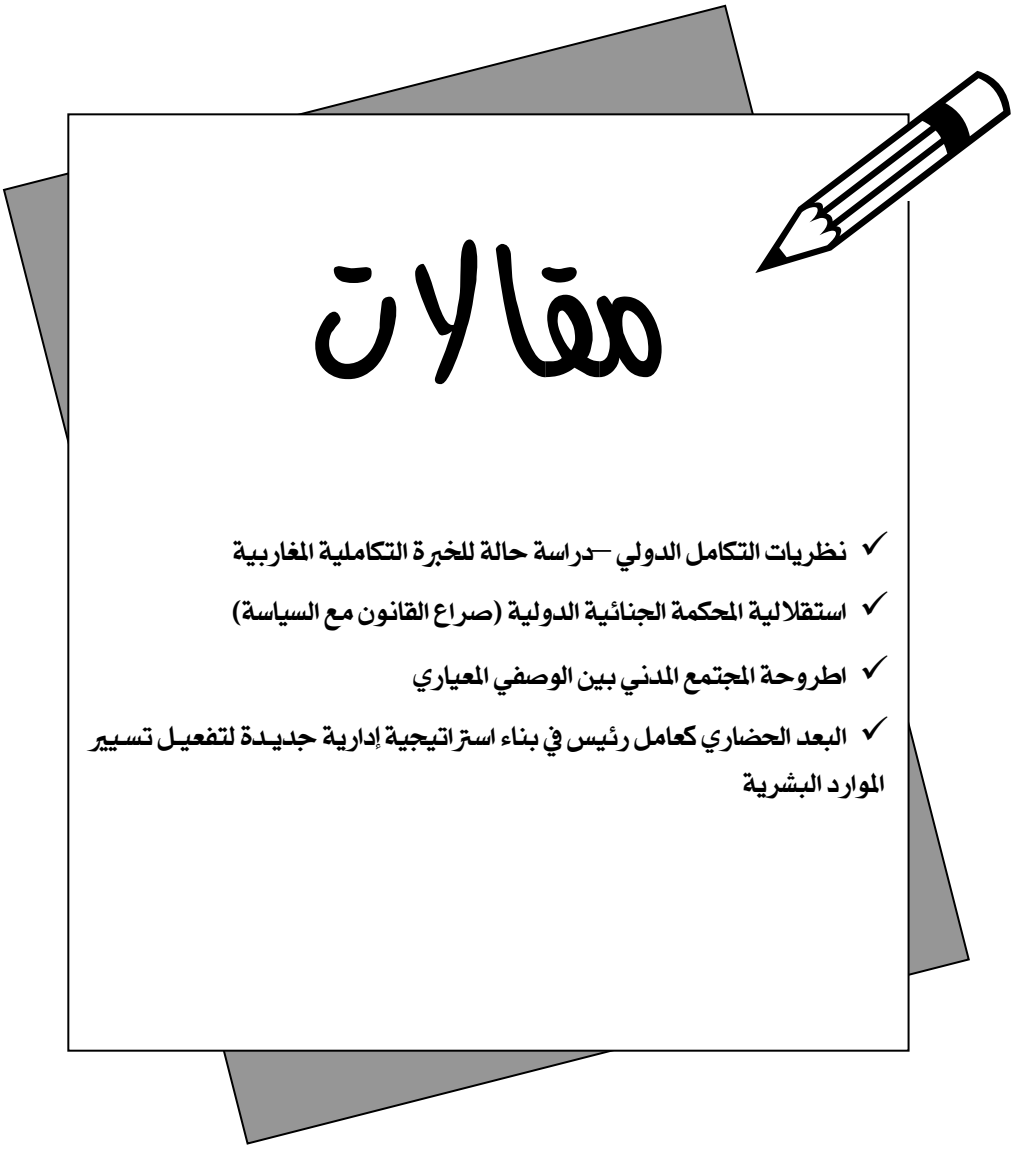

مقالات

- ✓ نظريات التكامل الدولي –دراسة حالة للخبرة التكاملية المغاربية
- ✓ استقلالية المحكمة الجنائية الدولية (صراع القانون مع السياسة)
- ✓ اطروحة المجتمع المدني بين الوصفي المعياري
- ✓ البعد الحضاري كعامل رئيس في بناء استراتيجية إدارية جديدة لتفعيل تسيير الموارد البشرية

نظريات التكامل الدولي

دراسة حالة للخبرة التكاملية المغاربية

أ/ نسيمة طويل

يعتبر منهج دراسة الحالة من المناهج المعمقة التي تتعلق بدراسة الوحدة الدراسية في أبعادها الكلية، وهو بذلك يتيح رؤية الظاهرة المدروسة في تشابكات مختلف متغيراتها واقعيا بما يمكن معه تبين حدود التعميم وجوانب الخصوصية في المقولات النظرية، فتسعى هذه الدراسة لاتخاذ محاولات التكامل المغاربية حالة دراسية لنظريات التكامل وذلك على ضوء ما تصنعه هذه النظريات من مفاهيم وما تهتم به من متغيرات وما تقدمه من أطروحات نظرية لتحقيق التكامل.

وعليه تبدأ هذه الدراسة بمحاولة تحديد أهم المفاهيم النظرية للتكامل وأهم النظريات والمقاربات التي تعرضت لدراسة هذه الظاهرة، ومحاولة انتقادها، وانطلاقا من ذلك ستقيم محاولات التكامل الإقليمي في المنطقة المغاربية.

أولا: نظريات التكامل:

تعريف التكامل: ترجع كلمة التكامل في أصولها اللاتينية إلى كلمة integrites والتي تعني التكميل أو التمام، فالتكامل هو مفهوم يطلق على العملية (التي يمكن بواسطتها تجميع وإضافة الأجزاء المنفصلة إلى بعضها البعض).

اصطلاحا: اختلفت التعاريف المستخدمة للدلالة على مفهوم التكامل، باختلاف الدارسين والباحثين واختلاف مستويات التحليل ومجال التخصص، حيث عرفه علماء الاجتماع على أنه اشتراك مجموعة الوحدات المكونة لأية بنية بحيث يحدث تفاوت وتماسك في الوظائف الطبيعية والحيوية والتقنية.[1]

أما علماء النفس فيطلقون التكامل على التكامل الاجتماعي والسلوكي بين أعضاء الجماعة الواحدة.

وفصل أكثر علماء السياسة في تحديد مفهوم التكامل وحاول منظروه ربط المفهوم بمزاياه حيث عرفه أرنست هاس على أنه:

"النزوع نحو الخلق الطوعي لوحدات سياسية أكبر يتحاشى كل منها بوعي ذاتي استعمال القوة".

أما كارل دوتش- من رواد نظرية التكامل- فعرفه في كتابه تحليل العلاقات الدولية على أنه: "أن يتكامل الشيء يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلا واحدا، أي أن يحول وحدات كانت سابقا منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق والخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته.

أما جوزيف ناي- من رواد نظرية التكامل كذلك- فحاول حصر تعريف للتكامل من خلال تقسيمه إلى 3 أجزاء ومجالات متنوعة وحدد في كل مجال مجموعة من المؤثرات:[2]

- **التكامل الاقتصادي**: ويشمل التكامل التجاري والخدمات المشتركة.
- **التكامل الاجتماعي**: ويشمل التكامل بين الجماهير والتكامل بين النخب.
- **التكامل السياسي**: ويشمل التكامل المؤسسي وفي مجتمع الأمن وفي السياسات العامة والاتجاهات.

أما من حيث طبيعة التكامل ذاته فهناك خلاف بين اتجاهين رئيسين من منظري العلاقات الدولية يعتبر أولهما التكامل حالة أو وضعا يتحقق فيه إنجازات معينة وعلى رأسها الوحدة السياسية أو خلق مجتمع أمن تختفي فيه فرص اللجوء إلى العنف في حسم المنازعات، وعلى رأس هذا الاتجاه كارل دوتش، في حين يركز الاتجاه الآخر على الإجراءات والوسائل التي يتحقق بها التكامل. ومن هذا الفريق أرنست هاس وفي هذا الاتجاه الأخير تتزايد الخلافات بين المنظرين في تحديد أبعاد العملية التكاملية وأدوار كل المؤسسات والشعوب والنخب والتفاعلات المختلفة بينها في الوصول إلى التكامل وما إذا كان التكامل يتم تلقائيا بواسطة "يد خفية" بفعل إدراك المزايا المتبادلة؟ أم نتيجة التعبئة الواعية من النخب لتحقيقه؟

شروط التكامل:

اختلف منظرو التكامل حول حصر الشروط الواجب توفرها في الأجزاء لتشكيل الكل المتكامل، لكن يمكن إدراج شروط مشتركة بين هؤلاء أهمها.[3]

1/ **التجاوز الجغرافي**: ويؤكد أرنست هاس على أن التجاور بين الدول المشكلة للتكامل يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التكامل الإقليمي.

2/**المصلحة المشتركة:** يقوم التكامل على مبدإ أساسي هو ضرورة تحقيقه لمكاسب خاصة ومشتركة بين الدول المشكلة له، فكلما كانت مكاسب التكامل عادلة ومتقاربة كلما كان ذلك دفعا إيجابيا للعملية التكاملية.

-الديمقراطية والعصرنة:

يعتبر أرنست هاس وإيتزيوني التعددية والديمقراطية شرطا لتحقيق التكامل من حيث إن الحكومات الديمقراطية ستكون أكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها، كما تكون فيها عملية نقل الولاءات والتنازل التدريجي عن السلطة لصالح المؤسسات المشتركة أسهل وأكثر مرونة.

-تكاليف عملية التكامل:

-يجب أن تكون تكاليف عملية التكامل أقل نسبيا من أرباحه ومكاسبه وبالتالي كلما حقق التكامل عوائد أكبر في مراحله المتلاحقة كان ذلك سببا في استمرار مساره إلى غاية نهايته.

أطروحات نظريات التكامل:

تعددت نظريات التكامل بتعدد الطرق المختلفة التي تطرحها للعملية التكاملية وتختلف فيما بينها في:

-تحديد المتغير أو المتغيرات المستقلة التي تفسر المتغير التابع- التكامل- فمنها ما يأخذ بالمتغير السياسي ومنها ما يركز على المتغير الاقتصادي.

-تحديد مستويات التحليل: فمن نظريات التكامل ما اتخذ التحليل الكلي أي على المستوى الدولي ومنها ما اتخذ المستوى الجزئي في تحديد الإطار الإقليمي للتكامل.(4)

-تحديد نهج التكامل: وهنا تنقسم نظريات التكامل حسب نهجها المتبع في عملية التكامل إلى نظريات دستورية ونظريات وظيفية.

أ/ النظريات الدستورية: تعتمد النظريات الدستورية على المتغير السياسي كمتغير مستقل يحدد حدوث عملية التكامل حيث تركز على تفسير هذه الأخيرة بالقرار العقلاني للحكومات- السلطة-، حيث تقرر السلطات في الدول انطلاقا من مصالحها الخاصة التنازل عن جزء أو كل اختصاصاتها- حسب طبيعة التكامل، فيدرالي أو كنفدرالي- ويقوم هذا القرار على أساس حساب عقلاني للمنفعة والعائد مقارنة مع تكاليف عملية التكامل. وتتم عملية التكامل الدستوري وفق الأطر العملية التالية: (5)

-ترتبط الدول المتكاملة بروابط دستورية يصبح كنتيجة لها حدوث النزاعات والحروب أمرا مستبعدا، حيث تشكل الدول فيما بينها نظاما للأمن الجماعي قائما

على الرابط السياسي بينها وما يكفله من آليات لحل النزاعات بين الدول المتكاملة.

-تختلف درجة التكامل بين الدول بحسب درجة استعدادها للتخلي عن أجزاء من سيادتها، حيث يتم في النوع الفيدرالي ذوبان الشخصيات القانونية للوحدات المتكاملة في الكيان الدولي الجديد مما ينتج عنه تشكل دولة جديدة بحكومة جديدة وجيش جديد وسياسة خارجية موحدة. أما في النوع الكونفدرالي فتكتفي الوحدات المتكاملة بعقد اتفاق فيما بينها يكون أساسه أمنيا عادة لكن دون التخلي عن كيانها القانوني، حيث تحتفظ الدول بتواجدها كأشخاص القانون الدولي بحكوماتها وأقاليمها ولا ينتج عنه كيان دولي جديد ولا أي ميزة من مميزاته، فالكنفدرالية تكاد تكون نوعا من التحالف الأمني يكون اتخاذ القرارات به جماعيا مع الاحتفاظ بحق الانسحاب من هذا التحالف في أي وقت زالت أهمية أو سبب تواجده.

ب/- النظريات الوظيفية: في حين تركز النظريات الدستورية على المتغير السياسي، تتعامل الوظيفة مع هذا المتغير بحذر شديد ويفضل كل منظريها التعامل معه كتابع لمتغيرات أخرى اقتصادية، بل يؤكد هؤلاء على ضرورة تجنبه في المراحل الأولى من التكامل.

وتركز النظريات الوظيفية على الجوانب الفنية، التقنية والاقتصادية لسببين:

-كون هذه الجوانب لا تتمتع بدرجة كبيرة من الحساسية مثل الجوانب السياسية.[6]

-كون هذه الجوانب التقنية والاقتصادية ذات مكاسب واضحة وسريعة الظهور وقابلة للقياس.

ويعتبر دفيد ميتراني من مؤسسي الاتجاه الوظيفي، وقد طور أفكاره إبان الحرب العالمية الثانية مطورا بذلك ما عرفه بالاتجاه التقليدي ضمن المعيار الوظيفي، وترتكز أفكاره حول إمكانية ربط المجتمعات والشعوب المختلفة قيميا ودينيا وثقافيا بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز حدود الدولة وإقليمها سعيا بذلك إلى تكامل كوني نظرت له من قبل المثالية ضمن ما يعرف بالحكومة العالمية.

ويتحقق التكامل حسب دفيد ميتراني وفق تشكيل مؤسسات متخصصة تختص بتلبية حاجات الشعوب وفق ترتيب للأولويات، حيث يظهر التكامل في المجال الأول الأكثر حاجة وإلحاحا للتعاون، وتنتشر هذه المؤسسات كلما استطاعت تلبية المنفعة المادية للشعوب.

ويربط ميتراني نجاح المؤسسات المتخصصة وفعاليتها بمدى الاختيار الدقيق

للمتخصصين الذين يسيرونها، حيث يشترط فيهم الاختصاص والكفاءة العليا في أدائهم، بالإضافة إلى شرط أساسي وهو نزاهتهم وعدم ميولهم لأي دولة على حساب الدول الأخرى حتى إن كانت دولهم القومية، فقرارات المختصين يجب أن تكون عادلة وغير منحازة.

ويؤكد ميتراني أيضا على أن التكامل أسهل وأنجح في مجالات السياسة الدنيا للدول (الميادين الاقتصادية والعلمية والرياضية) حيث إن مردودها منفعي ويعود بتحقيق المصلحة المادية على الجماهير، مما يضمن ارتباط الشعوب المختلفة بشبكة من المصالح المتبادلة مما يدفع الدول إلى مزيد من التعاون والابتعاد التدريجي عن العنف والصراعات لتحقيق المصالح.

وأعقب التيار التقليدي الوظيفي، مجموعة من المنظرين حاولوا تصحيح الأخطاء التي وقع فيها ميتراني أثناء تفسيره لحدوث ظاهرة التكامل ويأتي على رأسها تأكيدهم على الإقليمية. بعدما عارضها ميتراني لأنها الأكثر عملية مع إحداث عملية التكامل نظرا لسهولة إيجاد عوامل مشتركة بين دول الإقليم الواحد مثل التقارب القيمي والثقافي.

ويركز الوظيفيون الجدد وعلى رأسهم أرنست هاس على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث التي تتنافس فيها وتتصارع النخب وأصحاب المصالح، ومن ثم يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة صياغة مصالحها بمصطلحات وأساليب تعبر عن توجه إقليمي أكثر منه توجها وطنيا خالصا: فالتكامل لدى هاس هو "العملية التي يكون فيها الفاعلون السياسيون في مختلف المواقع الوطنية مقتنعين بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم نحو مركز جديد أكبر له مؤسسات ومطالب قانونية على الدول الوطنية السابقة. إعادة التوجه من الدولة إلى النظام الإقليمي".

ويتوقف نجاح العملية التكميلية على مدى الاتفاق بين الجماعات المنخرطة في عملية التكامل على الأهداف والإجراءات المتبعة في هذه العملية وفي نفس الوقت تمايز المهام المتضمنة من الناحية الاقتصادية.

وتعتمد فكرة الوظيفيين الجدد في التكامل على منهج الانتشار القطاعي حيث يبدأ التكامل من القطاع الحيوي بالنسبة للدول المتكاملة على ضرورة تميزه بتنافسية كبيرة، ثم يحدث الانتشار الأفقي إلى قطاعات أخرى حتى تشمل العملية التكاملية الجانب الاقتصادي ككل، ويتوقع أن تتواصل الموجة الانتشارية لتشمل الجوانب الاجتماعية ثم السياسية تمهيدا

للوصول إلى مرحلة التوحيد السياسي - حسب إيتزيوني-.

وركز الوظيفيون الجدد كذلك على فكرة الإرادة السياسية ودورها الفاعل في تواصل عملية التكامل حيث يبرز دور النخب السياسية وأصحاب القرار في دفع العملية التكاملية لتصل إلى نهايتها.[7]

يوجه انتقاد عام لنظريات التكامل السابقة وهو تعويلها الدائم على عنصر المصلحة القومية، أو مصلحة النخب كدافع للتكامل، لكنها لم تفلح في تحديد المصلحة وفي أي مجال وفي أي ظرف؟ كما أن التسليم المطلق برشادة صانع القرار أمر مبالغ فيه، فالحسابات السياسية تتغلب في كثير من الأحيان على رشادة صانع القرار.

كما انتقد الوظيفيون في تلقائية الانتقال من المستوى الوظيفي إلى المستوى السياسي، وربط نجاح التكامل بالخبرة الليبرالية الديمقراطية للدول، والانتقاد الأكثر جدية الذي وجه إلى الوظيفيين هو إمكانية انتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة الإقليمية، وهذا ما لم يحدث حتى في الدول التي عرفت مسارا متطورا للتكامل مثل الدول الأوروبية، فبعد مسيرة طويلة من عملية التكامل مازالت هذه الدول تتمسك بهوياتها المستقلة.

ثانيا: نظريات التكامل وخبرات التكامل المغاربية:

بالنظر إلى الواقع المغاربي في ضوء مقولات التكامل السابق الذكر نجد أن أيا من هذه النظريات لم تطبق على محاولات التكامل المغاربي لأنه لحد الآن لم يتشكل إلا اتحاد مغاربي صوري لم ينتج عنه على المستوى الإقليمي وحدة مستقلة عن إرادة قيادات هذه الدول والشرط الذي يميز التعاون والتنسيق.

وقبل محاولة التطابق بين التنظير للتكامل والمحاولات العملية له في المنطقة المغاربية يجب استعراض مقومات وخطوات هذه العملية في هذه المنطقة.

1/ **مسيرة التكامل المغاربي:** يمكن تتبع البدايات للتكامل المغاربي من خلال اتفاقيات الرباط عام 1963 والتي نصت على تحقيق التطابق في سياسات الدول الثلاث (المغرب، تونس، ليبيا) تجاه السوق الأوروبية المشتركة واتجاه مخططات التنمية.

توالت اللقاءات بعد ذلك في طنجة وتونس 1964، حيث تقرر إنشاء أجهزة للتعاون المغاربي، كما اتخذت قرارات هامة تتعلق بالتجارة البينية وأفضلية التزويد المغاربي، والتنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية وسياسات التصدير، وتوحيد السياسات في قطاعات المناجم والطاقة والنقل والمواصلات.[8]

وعلى مدى ستة عشر عاما المقبلة شهد العمل المغاربي فترات مد وجزر تداخلت العوامل السياسية بالاقتصادية بالاجتماعية، ولم ينجز فيها الكثير نتيجة المشاكل الموروثة منذ العهد الاستعماري واختلاف الإيديولوجيات المتبناة، وتباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.[9]

شهد عام 1980 إنشاء لجنة عليا للإشراف والتوجيه، تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد، اللجنة الاستشارية، ولجان قطاعية مختصة. وقد أنجزت العديد من الدراسات، من توطين الصناعة إلى تربية الماشية ودراسات بناء السفن وإصلاحها، إلى مشاكل إقامة صناعات تحويلية وصناعات صيدلانية ومصرف صناعي. وقد وصفت هذه المرحلة بمرحلة الأماني والطموح لكن دون تجسيد على أرض الواقع.

مرت الدول المغاربية خلال الثمانينات بظروف اقتصادية وسياسية غاية في الصعوبة، تمثلت في أداء اقتصادي منخفض وتنامي أزمة المديونية، ووقف الاتحاد الأوروبي لاستيراد العديد من المنتجات الزراعية بعد انضمام إسبانيا والبرتغال سنة 1986، تزامنت مع أحداث سياسية داخلية في تونس والجزائر، وتعقد علاقات ليبيا مع الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الأخطار الداخلية والخارجية جعلت هذه الدول الخمس تعقد قمة مغاربية في 1988/6/10 وتقرر تشكيل لجنة عليا لإعداد مشروع الوحدة المغاربية، انعقدت على إثرها القمة التأسيسية في 1989/2/17.

ووضعت مجموعة من الأهداف لتحقيقها:[10]

- حرية التبادل التجاري.
- إلغاء الحدود الداخلية.
- تحقيق الوحدة الجمركية.

على أن يتم إنشاء السوق المغاربية المشتركة سنة 2002.

لكن الاتحاد واجه خلال حقبة التسعينات مجموعة من التحديات مثل الملف الإسلامي بالجزائر ومشكلة الصحراء الغربية، والمشاكل الحدودية بين الجزائر والمغرب وتباين المواقف من قضية لوكربي وتداعيات الموقف من احتلال العراق للكويت ثم احتلال العراق من قبل قوات الحلفاء بعد ذلك، والموقف من إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الكيان الصهيوني. هذه التحديات انتهت بتجميد العمل بالاتحاد المغاربي سنة 1994.

2/ أهمية التكامل المغاربي وضرورته بالنسبة لدوله: إن ملف التكامل الاقتصادي المغاربي

أصبح ضرورة ملحة يتطلب اعتباره أولوية على أجندة الدول المغاربية من خلال ما يلي:

-غياب الاندماج المغاربي حسبما تشير بعض الدراسات يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدر ب2%، بالنسبة لناتجها الداخلي المحلي، وكذلك في مناصب الشغل يقدر ب 20000 ألف فرصة عمل سنويا.

-إن نسق العولمة المتسارع زاد من مطالب الشعوب المغاربية الاجتماعية في الصحة والتعليم والسكن ومجالات الرعاية الاجتماعية. ولن تلبى هذه المطالب إلا بتحقيق معدلات نمو عالية تتجاوز معدلات النمو في الزيادة السكانية، وتشير الدراسات إلى أن الدول المغاربية حققت معدلات نمو سنوية تتراوح بين 4 % و5 %.

-إن اقتصاديات دول المغرب العربي، هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية، ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي ستزداد قابلية هذه الاقتصاديات للصدمات الخارجية.

-إن مؤثرات النشاط الاقتصادي الحالي كلها تشير بوضوح إلى تزايد التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، وبالتالي التخلص من التبعية لا يمكن أن يكون إلا بالترتيبات الإقليمية المشتركة.

-إن المبادرات الداعية إلى إقامة الشراكات الإقليمية والدولية مثل اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الشراكة الأورو- متوسطية تفرض ترتيبات مغاربية مشتركة.[11]

-رغم اتساع السوق المغاربية لأكثر من 80 مليون نسمة إلا أن المبادلات التجارية لم تتجاوز نسبتها 4 % من مجمل المبادلات مع الخارج، والمقدرة بحوالي 137 مليار دولار، في حين وصل حجم المبادلات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي إلى 60 % ودول جنوب شرق آسيا إلى 22 % ودول أمريكا الجنوبية إلى 15 %.

-انضمام دول جديدة للاتحاد الأوروبي، له تأثيرات مباشرة على اقتصاديات الدول المغاربية سواء فيما تعلق بحجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الدول المغاربية أم على حجم العمالة المغاربية بأوروبا. وتأثيرها المباشر على إيرادات موازنات بعض الدول المغاربية (التحويلات المالية لهذه العمالة).

-تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغاربي لا يتجاوز 1.5 % من الإنتاج الزراعي العالمي، مما يتطلب سياسات تكاملية تحقق الأمن الغذائي المغاربي بشكل متدرج ومدروس.

-تواجه الاقتصاديات المغاربية مشكلة تنامي معدلات الهجرة التي تستنزف

الطاقة الشابة المدربة والمؤهلة والقادرة على العمل والإنتاج.

-تواجه الدول المغاربية بشكل عام تدني معدلات الاستثمارات الأجنبية مقارنة بمناطق أخرى مماثلة من العالم، وحتى هذه وعلى قلتها فهي تميل إلى شراء المشروعات القائمة أو الاستثمار المباشر عن طريق سوق الأوراق المالية، وفي الغالب تفضل الاستثمار في القطاع الخدمي.

-حققت دول المغرب العربي خاصة النفطية منها فوائض مالية هامة، هذه الفوائض إن لم يحسن الاستفادة منها فإنها ستخلق تفاوتا في الدخول وتنمي أنماطا استهلاكية مما يعزز التبعية، والعبرة دائما ليست بحجم الدخل، وإنما بكيفية إنفاقه بشكل رشيد لنقل المجتمعات من التخلف إلى التقدم.

-على الرغم من الانخفاض الملحوظ في مديونيات الدول المغاربية للعالم الخارجي، إلا أن أعباء هذه الديون وتكاليف خدمتها تكلف هذه الدول موارد لا بأس بها تستقطع من حصيلة إيراداتها بالعملة الأجنبية، كان حريا أن توجه لتعزيز القدرات التنموية بالداخل.

-تعاني دول المغرب العربي من تدني معدلات الإنتاجية مقارنة بدول أخرى، ويرجع ذلك إلى تخلف أساليب التقنية المتقدمة وعدم ربط التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل، وعدم ربط الأجور والحوافز بالإنتاجية، وإلى قوانين وبيئة عمل متخلفة تزيد من نواحي القصور الاجتماعي على حساب الإنتاجية.

-تتعرض المدخرات المغاربية بالخارج لعوامل التضخم النقدي، وهزات أسعار الصرف وتعرضها للارتهان السياسي بفرض قيود على حركتها ومراقبتها واحتمالية تجميدها.

3/ التعارض بين التنظير والواقع في حالة التكامل المغاربي: يعتبر التنظير الوظيفي من أهم عوامل النجاح في التجربة التكاملية الأوروبية لكن بالنظر إلى الواقع المغاربي في ضوء المقولات النظرية للتكامل السابق عرضها نجد أن أيا من هذه النظريات لم تنطبق على العالم العربي تماما فلم تقم بعد أية وحدة تكاملية بين الدول المغاربية على المستوى الإقليمي مستقلة عن إرادة القيادات في هذه الدول وهو الشرط الذي يميز التكامل عن مجرد تعاون أو تنسيق.

فمن وجهة نظر المدرسة الدستورية وهي أكثر نظريات التكامل ارتباطا بالمنظور التقليدي في العلاقات الدولية يتصور أن ينصب تركيز دارسيها على عدة أمور أساسية للحكم على فرص التكامل المغاربي وهي: [12]

-المصلحة القومية لكل دولة مغاربية وهي حسب هذا المنظور مصلحة واحدة يتفق

عليها يمكن إحداثها من خلال قيادات الدول التي يجتمع حولها الجماهير وتعبر عن مصلحتهم العامة تقليديا وتبين ما إذا كانت هذه المصلحة الوطنية للدول المغاربية تجتمع على التكامل مع بعضها البعض وفق معايير الرشادة والعقلانية.

-مدى تشبع النخب السياسية في الدول المغاربية بقيم الوحدة والتكامل واستعدادهم للتضحية بسيادات دولهم من أجل المصلحة العليا المشتركة في ضوء التقدير العام للمكاسب المترتبة على التكامل عقلانيا.

- مدى تغلغل القيم التكاملية لدى الشعوب المغاربية، وإدراكاتها لمدى ضرورة التكامل لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها جل هذه الشعوب.

وعن طريق الإلمام بهذه العناصر يمكن الحكم من منظور النظرية الاتحادية على احتمالية قيام التكامل.

أما من وجهة نظر الوظيفية الجديدة فقيام تكامل مغاربي سيتفق مع أهم مقولاتها وهي الفصل بين المسائل السياسية الدنيا والعليا وستعمل شعوب هذه الدول ونخبها الاقتصادية بالتعاون في المجالات الفنية المختلفة لإحاطة سلطات هذه الدول السياسية بشبكة قوية من التفاعلات الوظيفية التي تجعل التعاون أمرا مرغوبا فيه أكثر من الصراع، وبقدر ما تنجح هذه العلاقات الوظيفية فإنها من ناحية تتوسع وتطول مجالات أخرى ومن ناحية أخرى تخرج من سلطة الأنظمة السياسية لصالح النظام الإقليمي المغاربي.

أما الوظيفيون الجدد فيؤكدون على استكشاف القوة المؤثرة في صنع القرار، وبالتالي يجب أن يكون للنخب السياسية الحكومية وغيرها كالأحزاب وجماعات المصالح ورجال الأعمال وغيرهم ممن يشتركون في صنع القرار الجماعي في المجتمعات المغاربية فضلا عن التنظيمات الوظيفية التي تجمع بين الدول المغاربية على مستوى السياسات الدنيا.

وبقدر ما تبدو قيم تلك القوى الفاعلة في الدول المغاربية متجهة نحو التكامل تحقيقا للمصلحة القومية المشتركة وبقدر اقتناعهم بأهمية تحويل الولاءات الوطنية إلى الولاء الإقليمي العربي، فإن مؤسسات التكامل المغاربي من المفروض أن تلعب الدور الرئيس في تحقيق المصالح العامة وضمان عملية انتقال الولاء.

ولا بد أن تجانس القيم الذي يميز المنطقة المغاربية كاللغة والدين والعادات المتطابقة يكون شرطا وظيفيا هاما يدعم أي نجاحات في مسار التكامل المغاربي.

إن حدود القدرة التفسيرية لهذه النظريات على الواقع المغاربي يبدو متفاوتا على تحسين الخبرة التكاملية المغاربية في الواقع:

فمن ناحية تفسيرات النظرية الدستورية نجد ابتعادا واضحا عن تفسير أي محاولات تكاملية مغاربية من حيث إنه لم يحدث أن أوصلت الحسابات الرشيدة للمكاسب. والخسائر النخبة الحاكمة إلى قرارات تتبنى التيار الوحدوي في الشكل الدستوري، ورغم تأكيد مؤتمر الصومام سنة 1956 على الشكل الفيدرالي للتكامل المغاربي للعديد من الأسباب أهمها: [13]

-الطبيعة الشخصية للأنظمة المغاربية والتي تجعل الفصل بين السياسة العليا والدنيا شبه مستحيل.

-تدني مستوى الوعي السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي لدى الجماهير المغاربية وتفشي الأمية في أغلب هذه الدول، مما انعكس على مستوى مشاركة سياسة ضعيفة جدا لدى هذه الجماهير.

-تظهر العوامل الخارجية كعائق هام لتحقيق التكامل المغاربي مما يجعل التعاون والتنسيق بين الدول المغاربية وتكتلات إقليمية أخرى أقرب إلى التحقيق.

-كما تعاني الوظيفية الجديدة في تطبيقها على الواقع المغاربي صعوبة في تفسير: لماذا لا يحدث تكامل مغاربي بالرغم من وجود مؤسسات تكامل وقرارات هائلة وبرامج تخطيط عديدة؟

والأكيد أن التجمع الإقليمي المغاربي ورغم الأهداف المتعددة لإنشائه ورغم تبني النهج الوظيفي في عمله إلا أنه عجز عن التواصل وتحقيق مسيرة التكامل المرحلية والمستمرة لأنه عجز عن تحديد أمثل قطاع من قطاعات النشاط الإنتاجي أو الخدمي لاستخدامه كقاعدة للعمل المشترك باتجاه التكامل.

أما الأبنية المؤسساتية لهذا التجمع فقد كانت قراراتها غائبة وغير فعالة وسلطتها شكلية فبقيت أجهزة بدون روح. وغذى الفشل المغاربي في مجال التكامل الخلافات السياسية والانشقاقات في مصالح قادتها. ليبقى السؤال الهام الذي يطرح: متى تصبح المصالح المشتركة للشعوب أولى من المصالح الخاصة للنخب السياسية؟

الهوامش:

---

(1) ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1998)، ص67.

(2) جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1975) ص 300- 301.

(3) نسيمة طويل، "محاضرة في نظرية التكامل والاندماج"، محاضرة ألقيت على طلبة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005)، مدرج K.

(4) ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 102.

(5) محمد محمود الإمام، تحارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة المغربية، 2004)، ص580- 581.

(6) كارل دوتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1983)، ص45.

(7) المرجع السابق، ص53.

(8) الفيلالي مصطفى، المغرب الكبير: نداء المستقبل، (بيروت، مركز الوحدة العربية، 1989)، ص7.

(9) المرجع السابق.

(10) شجاع لخدامي، الاندماج الصناعي للمغرب العربي، (تونس: دار البلاغ العربية، 1981)، ص8.

(11) جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية وسياسية، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص 58- 60.

(12) محمد شكري، تجربة التكامل المغاربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي- رؤية عربية للقمة الاقتصادية- قطر، 2007، ص15.

(13) نسيمة طويل، مرجع سابق.

استقلالية المحكمة الجنائية الدولية
(صراع القانون مع السياسة)

أ/ ساسي محمد فيصل

إن إحداث محكمة دولية دائمة لقمع الجرائم الدولية الأشد خطورة في القانون الدولي، ومحاربة ظاهرة اللاعقاب التي عانى منها القانون الدولي فترة طويلة من الزمن هو الأمل الوحيد المعول عليه لتحقيق العدالة الدولية الجنائية، وذلك بعد فشل وحدود فعالية آليات العدالة الدولية الجنائية التي عرفها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية من خلال محاكمات نورمبورغ وطوكيو، والمحاكم الجنائية الدولية الخاصة التي تم إحداثها بمناسبة أحداث يوغوسلافيا ورواندا، ويعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية مرحلة من أهم مراحل تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان وليس فقط القانون الدولي الجنائي.

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لم يكن من العدم، بل كان نتاج مراحل سابقة له وجهود أسهمت لحد كبير في ظهور هذه المحكمة، وكان ختام هذه الجهود مؤتمر روما أين ولدت فعليا هذه المحكمة، وقد كان للتجربة العملية والتطبيقية للقضاء الدولي الجنائي المؤقت، أثر كبير على تطور الأبحاث والدراسات وعمقها وجديتها، والتي توجت باعتماد مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين في 1998/07/17 نظام روما الأساسي المعني بإنشاء محكمة دولية جنائية.

كما أن القضاء الدولي الجنائي المؤقت ساعد في بروز فكرة القضاء الدولي الجنائي الدائم على الساحة الدولية، وجعلها من أولويات الجماعة الدولية، إضافة لما عرفه العالم من حروب ونزاعات دولية وغير دولية رسخت فكرة ضرورة وجود محكمة دولية جنائية دائمة غير مؤقتة ولا ظرفية.

غير أن ميلاد هذه المحكمة لم يكن سهلا، بل كان عسيرا بسبب المواقف السياسية المتباينة للدول المجتمعة في روما بين معارض ومؤيد، إضافة إلى اختلاف النظم القانونية لتلك الدول، الأمر الذي ظهر جليا

على مستوى النصوص التي تضمنها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

لكن في ظل كل هذا وأمام الوجود الفعلي للمحكمة الجنائية الدولية على أرض الواقع تثار إشكالية جوهرية تتمثل في مدى استقلالية المحكمة الجنائية الدولية، ولحل هذه الإشكالية لا بد من الخوض في مسألة علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالأنظمة القضائية الوطنية والمبنية على مبدإ التكاملية، ثم بعد ذلك يتم تناول علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالأمم المتحدة مع التركيز أساسا على العلاقة مع مجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيس للأمم المتحدة، وصاحب ميزات تفوق ممنوحة بناء على النظام الأساسي لهذه المحكمة، ليتم في الختام التعرض لأهم ما يواجه المحكمة من عقبات، كل هذا سيكون في فلك البحث عن استقلال المحكمة الجنائية الدولية .

1/ علاقة نظام المحكمة الجنائية الدولية بالأنظمة القضائية الوطنية: تبدأ هذه العلاقة لما تصادق الدول على النظام الأساسي للمحكمة، إذ يجب عليها إقرار اختصاص المحكمة في تلك الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من نظام روما[1]، وبالمصادقة يفترض أن تقوم الدول بمراجعة تشريعاتها وقوانينها الوطنية، وذلك لكي تتلاءم وتتواءم مع النظام الأساسي لهذه المحكمة[2]، وتكثيف الجهود لوضع تشريعات وطنية متوافقة مع القانون الدولي هو تنفيذ لالتزام عالمي[3].

والمحكمة الجنائية الدولية مؤسسة قائمة على معاهدة ملزمة فقط للدول الأعضاء فيها، فهي ليست كيانا فوق الدول، بل هي كيان مماثل لغيرها من الكيانات القائمة وجدت لغرض محدد (وظيفي)، فهي ليست بديلا عن القضاء الجنائي الوطني وإنما هي مكملة له، كما ورد في المادة الأولى من نظام روما ومن قبلها في النقطة العاشرة من ديباجة النظام الأساسي[4].

يتضح مما سبق أن علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالدول هي علاقة تكاملية، فالدول الأطراف صاحبة السيادة لها الاختصاص أولا بنظر الجرائم الدولية، ولا تحل المحكمة الجنائية الدولية بصفة أصيلة محل القضاء الوطني الداخلي، لذلك لا ينعقد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية إذا كان القضاء الداخلي الوطني صاحب الولاية قد وضع يده على الدعوى محل تحقيق فعلي أو مقاضاة أمام المحكمة الوطنية المختصة [5].

لكن هذه القاعدة – أولوية القضاء الوطني على القضاء الجنائي الدولي- ليست مطلقة، إذ نصت المادة 17 على الحالات التي يصبح اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فيها مقبولا وفعالا، والمرتبطة بقدرة ورغبة القضاء الوطني في النظر في تلك الدعاوى المتعلقة بجرائم دولية[6].

وقد جاءت المادة 17 من نظام روما تحت عنوان "المسائل المتعلقة بالمقبولية" والتي من خلالها تم تبيان الحالات التي يكون اختصاص المحكمة الجنائية الدولية غير مقبول[7] وذلك في الفقرة الأولى من المادة، أما الفقرة الثانية فقد حددت متى يصبح اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مسموحا وهما حالتان:

1- عدم قدرة الدولة في دعوى متعلقة بالجرائم الدولية المنصوص عليها في نظام روما.

2- عدم الرغبة في دعوى متشابهة - متعلقة بجرائم المادة الخامسة من نظام روما-.

وحددت المادة 17 الفقرتين الثانية والثالثة من نظام روما كما سبق الذكر حالات عدم القدرة وعدم الرغبة[8]، فعن تحديد عدم الرغبة في دعوى معينة(أي عدم رغبة الدولة[9] صاحبة الولاية)، تنظر المحكمة الجنائية الدولية في مدى توافر واحد أو أكثر من الأمور التالية:

- إذا تبين أن الإجراءات التي اتخذها القضاء الوطني الداخلي كان هدفها حماية الشخص المعني من المسؤولية الجنائية عن جرائم تدخل في اختصاص المحكمة الدولية.

- إذا حدث تأخير لا مبرر له في الإجراءات يستنتج منه عدم اتجاه النية إلى تقديم الشخص المعني للعدالة[10].

أما عن تحديد عدم القدرة في دعوى معينة، فقد نصت المادة 17 الفقرة 03 على أنه: " لتحديد عدم القدرة في دعوى معينة، تنظر المحكمة فيما إذا كانت الدولة غير قادرة بسبب انهيار كلي أو جوهري لنظامها الوطني، أو لسبب عدم توافره على إحضار المتهم أو الحصول على الأدلة والشهادة الضرورية، أو غير قادرة لسبب آخر على الاضطلاع بإجراءاتها"[11].

ويتبين مما سبق أن المحاكم الداخلية الوطنية صاحبة الولاية تختص بصفة أصيلة للفصل في الجرائم الدولية إذ تبين أنها راغبة وقادرة على القيام بتلك المهمة، ويكون ما تصدره من أحكام في هذه الحالة ذا حجية، أي يتمتع بقوة الشيء المقضي به، ولا يجوز إعادة محاكمة نفس الشخص عن ذات الجريمة مرة أخرى[12].

وهكذا تكون المحكمة الجنائية الدولية مختصة بنظر الجرائم الدولية في حالة ما إذا وجد فراغ في المحاكمة، وهو فراغ محدد بعدم رغبة أو عدم قدرة [13] الدولة على ملاحقة ومحاكمة مرتكبي الجريمة، وهذا يعني أن المحكمة الجنائية الدولية لا تتمتع بالسمو على القضاء الوطني الداخلي[14]، عكس محكمتي يوغسلافيا سابقا ورواندا اللتين تمتعتا بذلك السمو الذي تجسد في حالة وضع إحدى المحكمتين يدها على دعوى سبق وأن وجدت أمام القضاء الوطني، فيكون هنا

على المحكمة الوطنية أن ترفع يدها على الدعوى لصالح المحكمة الدولية، وهذا ما لا تتمتع به المحكمة الجنائية الدولية[15] ما يمثل خطوة إلى الوراء[16].

وقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لاستكمال نظم العدالة الوطنية، ولبعث رسالة واضحة سواء لمرتكبي الجريمة الدولية الخطيرة أم لضحاياهم، وهي أن الحصانة من الملاحقة القضائية أمر لم يعد يحتمل[17].

وما يجب الاعتراف به أن الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية تعترضه عقبات كثيرة [18] وتأخير في الملاحقة والمحاكمة، وبالخصوص في حالة عدم تعاون الدولة التي وضعت يدها على الدعوى، والتي يوجد لديها غالبا أدلة الجريمة ويقيم على أرضها المتهم، والحل لتدارك هذا العيب الهام هو النص صراحة في نظام المحكمة الجنائية الدولية على سمو المحكمة الجنائية الدائمة على المحاكم الوطنية الداخلية، (كما هو الحال بالنسبة لمحكمة يوغسلافيا سابقا) ومحكمة رواندا[19].

2 / **علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالأمم المتحدة:** تعتبر المادة الثانية من نظام روما الأساسي أول مادة تحدثت عن علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالأمم المتحدة، حيث بينت أنه سينظم العلاقة بينها اتفاق تعتمده جمعية الدول الأطراف في نظام روما ويبرمه بعد ذلك رئيس المحكمة، دون تحديد لمحتوى هذا الاتفاق وغرضه[20].

ويعتبر مجلس الأمن الجهاز الأممي الأكثر ارتباطا بالمحكمة الجنائية الدولية، ذلك أن العدالة الدولية الجنائية والتي تعتبر المحكمة الجنائية الدولية آلية لتحقيقها مرتبطة بمسألة السلم والأمن الدوليين [21] الداخلين في الاختصاص الأصيل لمجلس الأمن، وقد منح النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مجلس الأمن سلطتين تنبني عليهما علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية وهما سلطة الإحالة وسلطة الإرجاء، وفيما يلي توضيح لكل صلاحية على حدة.

فعن سلطة الإحالة لمجلس الأمن استنادا لنص المادة 13 (ب) أن يحيل بناء على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حالة إلى المدعي العام تدخل ضمن الجرائم المنصوص عليها في المادة 05 من نفس النظام، والتساؤل المطروح هنا حول شكلية هذه الإحالة، هل تكون بتوصية أو بقرار؟ وللإجابة عن ذلك رجع الفقه على الأعمال التحضيرية لنظام روما فوجد أنه تم استبعاد سلطة الجمعية العامة في الإحالة ومن ثم لا يتصور الإحالة الصادرة من مجلس الأمن إلا في شكل قرار ملزم، وهذا ما تأكد فعلا في القرار الخاص بأحداث دارفور بالسودان، والذي يعتبر أول سابقة جسد فيها مجلس الأمن سلطة الإحالة طبقا للمادة 13/ب من نظام روما[22].

أما بخصوص تفضيل مصطلح "حالة" على مصطلح "قضية"، فكما كان مدونا في المادة 25 من مشروع لجنة القانون الدولي لعام 1993، فإن ذلك راجع إلى أن مصطلح قضية يتطلب معاينة إجرائية دقيقة من طرف مجلس الأمن، وهو ما لا يتطابق وطبيعته كهيئة سياسية ولا علاقة له بتحقيق العدالة الجنائية الدولية، إلا في حالة ارتباط هذه العدالة بالهدف الأساسي لمجلس الأمن المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين[23].

ويجب التنويه إلى أن مجلس الأمن لا يحيل حالة على المحكمة الجنائية الدولية إلا إذا كان من شأن هذه الحالة تهديد السلم والأمن الدوليين، وعلى مجلس الأمن خلال ممارسته لهذه الوظيفة أن يراعي القواعد المتعلقة بأولوية الاختصاص القضائي الوطني على الاختصاص الدولي للمحكمة الجنائية الدولية أو ما يعرف بالاختصاص التكميلي[24].

ومن الآثار المترتبة على منح مجلس الأمن سلطة الإحالة أمام المحكمة الجنائية الدولية هو تجاوز الانسداد[25] الذي قد تتعرض له المحكمة بفعل عدم لجوء الدول الأعضاء في نظام روما الأساسي لممارسة حقها المنصوص عليه في المادة 13، أي إحالة الدول إلى المحكمة الجنائية الدولية عن طريق المدعي العام حالة ارتكبت فيها جريمة دولية من جرائم المادة 05 من نظام روما الأساسي، ودور المحكمة الجنائية الدولية لا يمكن أن يكون فعالا وإيجابيا إلا مع تدخل مجلس الأمن[26].

وإلى جانب ذلك وكأثر ثان، فإن أمل المجتمع الدولي في إضفاء الصبغة العالمية على المحكمة الجنائية الدولية لا يمكن أن يتحقق إلا مع تدخل مجلس الأمن، ذلك أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية إذا انعقد بقرار من مجلس الأمن فإنه – الاختصاص- قد يشمل دولا ليست طرفا في نظامها الأساسي، لأن قرار مجلس الأمن ملزم لكل أعضاء الأمم المتحدة حسب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، وإذا كان مشكل التعاون الدولي مع المحكمة يطرح إذا حركت الدعوى الجنائية من طرف المدعي العام أو إحدى الدول الأطراف (حسب المادة 13 (أ) و(ج))، فإنه لا يطرح في حالة تدخل مجلس الأمن أمام المحكمة الجنائية الدولية، لأن الدول هنا تكون ملزمة بالتعاون مع المحكمة بفعل إخضاعها إلى منظمة الأمم المتحدة[27].

لكن رغم هذه الآثار الإيجابية عن الدور الذي قد يلعبه مجلس الأمن أمام المحكمة الجنائية الدولية بفعل سلطة الإحالة الممنوحة له طبقا للمادة 13 (ب)، إلا أن هناك مأخذا سلبيا أساسيا كون أن قرار الإحالة الصادر من مجلس الأمن حسب المادة 13(ب) يجعل المحكمة الجنائية الدولية ذات طبيعة قانونية أخرى، فالمحكمة الجنائية الدولية لها ولاية

قضائية مكملة للقضاء الجنائي الوطني كما سبق ذكره وهي لا تسمو على هذا القضاء، لكن ومع ذلك فإنه لما ينعقد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بناء على قرار مجلس الأمن، فيكون هذا الاختصاص أصيلا بعد أن كان احتياطيا وينعقد مباشرة دون إعطاء فرصة للقضاء الوطني لممارسة ولايته القضائية، هذا ما ينتج عنه سمو المحكمة الجنائية الدولية على المحاكم الوطنية الجنائية، والمساس بسيادة التكامل[28] أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحكمة الجنائية الدولية والمتضمنة في مواد نظامها الأساسي[29].

لكن إذا كانت المادة 13 من النظام الأساسي لروما قد خولت مجلس الأمن سلطة ذات طبيعة إيجابية متمثلة في إحالة حالة ما إلى المدعي العام كما سبق ذكره، فإن المادة 16 من هذا النظام قد خولت هي الأخرى لمجلس الأمن سلطة أخرى أكثر خطورة وذات طبيعة سلبية[30]، وهي إمكانية إرجاء أي متابعة أو تحقيق من طرف المحكمة الجنائية الدولية.[31]

ومنح المادة 16 من نظام روما الأساسي هذه السلطة الأخيرة الخطيرة جدا من شأنه شل نشاط المحكمة وتعليق دورها في التحقيق والمحاكمة، فقد جاء في تلك المادة أنه لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجوز للمجلس تجديد[32] هذا الطلب بالشروط ذاتها[33]، لكن من شأن هذا تعطيل نشاط المحكمة الجنائية الدولية وإلغاء دورها، فمجلس الأمن له أن يمنع البدء في التحقيق أو وقف الاستمرار فيه، أو منع البدء في المحاكمة والإرجاء لمدة سنة كاملة قابلة للتجديد إلى ما لانهاية، في حالة اضطراب الأمن والسلام العالميين أو تهديدهما بالخطر[34].

وتعتبر المادة 16 من نظام روما ذات أسباب قانونية، حيث إنها تكرس فكرة أولوية وسمو حفظ السلم والأمن الدوليين على العدالة الدولية الجنائية، بمعنى أن المدعي العام له التخلي عن فتح تحقيق أو إجراء متابعة إذا كان ذلك يعطل عملية السلام، وإلى جانب ذلك يضاف سبب آخر وراء إدراج المادة 16، والمتمثل في وضع حد للشكاوى التعسفية التي قد ترفع من قبل الدول طبقا لأحكام المادة 13(ب)، إذ قد يؤدي ذلك إلى احتكاك دولي يؤثر على السلم والأمن الدوليين[35]، ومما لا شك فيه أن ضرورات حفظ السلم والأمن الدوليين، وإعادتهما إلى نصابهما قد تفضي في بعض الأحيان إلى تأخير وتأجيل الإجراءات المتعلقة بتحقيق العدالة الجنائية، لكن دون الوصول إلى حد أن تحل محلها أو أن يتم استبعادها نهائيا[36].

وبناء على ما سبق، ورغم ما وجد من مبررات بشأن المادة 16، إلا أنه وجهت انتقادات حادة، كاعتبار سلطة الإرجاء آلية سياسية،

بمعنى أنه كلما كان هناك طرف سياسي يحيط بمتابعة أو تحقيق يجريه المدعي العام يستطيع مجلس الأمن بحسب المادة 16 التدخل بالإرجاء دون قيود أو حدود، باستثناء الشرط الشكلي الوحيد المنصوص عليه في المادة 16 وهو التجديد كل 12 شهرا، كما يلاحظ على هذه المادة عدم وجود أي بند يعطي المدعي العام صلاحية الاحتفاظ بالأدلة خلال فترة الإرجاء والتعليق، مما يؤدي إلى فقدانها إذا ما تم رفع الإرجاء[37].

ودائما في خضم هذه الانتقادات، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن العمل بتلك المادة يؤدي إلى تضارب نصوص الميثاق الأممي، باعتبار مسألة الإرجاء موضوعية تحتاج لتصويت 9 أعضاء من مجلس الأمن، مع إجماع الخمسة الدائمين مع الأخذ بالاعتبار التأثير السلبي لحق الفيتو في مجلس الأمن، فقد يفشل هذا الأخير في اتخاذ قرار الإرجاء نتيجة لممارسة حق الفيتو من أحد الأعضاء الدائمين، الأمر الذي سيؤدي إلى متابعة أشخاص أصحاب دور أساسي في عملية السلام[38]، وهذا السبب الذي ترتكز عليه الولايات المتحدة الأمريكية كتبرير لعدم التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية [39].

وفي عموم علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالأمم المتحدة يتضح جليا أنها وإن كانت جهازا غير تابع للأمم المتحدة ومستقلة نظريا عن مجلس الأمن لكونها أحدثت بموجب معاهدة دولية وليس بقرار أممي كمحكمتي يوغسلافيا سابقا ورواندا، إلا أن ما منح مجلس الأمن من صلاحيات حسب المادتين 13(ب) و 16 يجعل من علاقة المحكمة الجنائية الدولية تبعية لمجلس الأمن أكثر من كونها تعاونية، كما يظهر مرة أخرى التدخل الصارخ للسياسة ومتطلباتها في القانون الدولي[40].

3/ عقبات تواجه المحكمة الجنائية الدولية: إن المحكمة الجنائية الدولية رغم تحقيقها على أرض الواقع بعد أن كانت مجرد فكرة، إلا أنها ما زالت تواجه مشاكل وعقبات عديدة تحد من عملها وتؤثر على أهدافها وتعرقلها للمضي نحو تحدياتها، ومن أهم هذه العقبات صنفان، العقبات القانونية والتي تضمنتها نصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والعقبات الأمريكية[41] التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذه الهيئة القضائية الجنائية الدولية.

فعن العقبات القانونية يمكن القول إن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية رغم الجهود الكبيرة التي بذلت لوضعه، وما جلب لأجله من خبرات ولجان، إلا أنه تشوب نصوصه عيوب كثيرة سيتم عرض بعضها في هذا الجانب من الدراسة.

- فبخصوص الاختصاص النوعي للمحكمة الجنائية الدولية يلاحظ:

- أن نصوص نظام روما لم تتضمن كل الجرائم الدولية وبصفة خاصة الإرهاب الدولي[42]، وتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية، وكان قد عرض في مشروع نظام روما من بين الجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية جرائم الإرهاب والاتجار في المخدرات والاعتداء على موظفي الأمم المتحدة (ONU)، لكن الاتجاه الغالب في مؤتمر روما رفض إدراج مثل هذه الجرائم على أساس أن تعريفها غير محدد وأن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظرها سوف يثير متاعب عديدة، ومن الأفضل أن تختص بها المحاكم الوطنية الداخلية، كما انتهى المؤتمر إلى حل وسط مقتضاه أنه مع التسليم بأن هذه الجريمة كجريمة الإرهاب الدولي هي جرائم خطيرة فإنه مستقبلا يمكن إضافتها بعد دراسات مستفيضة إلى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بإجراء تعديل لاحق[43].

- بالإضافة إلى عدم تضمين نظام روما الأساسي كل الجرائم الدولية، فإنه كذلك لم يتضمن حظر وتجريم استخدام الأسلحة النووية[44] ضمن جرائم الحرب، رغم اقتراح الهند إدراج تجريم تلك الأسلحة والذي رفض، مقابل ذلك اقترحت المجموعة العربية أن رفض تجريم السلاح النووي يرتبط باستبعاد النص على استخدام السلاح الكيماوي، وأقر المؤتمر- روما- نص المادة 7 فقرة02 (ب) 20 دون تحديد الأسلحة موضع خطر شامل مع تركها في المستقبل ضمن ملحق تعديل[45].

- وإذا كانت جرائم الإرهاب الدولي واستخدام الأسلحة النووية من الجرائم التي لم ينص عليها نظام روما، فإن جريمة العدوان رغم النص عليها في هذا النظام[46] إلا أن المحكمة الجنائية الدولية سيظل اختصاصها بنظرها معلقا إلى أن توافق جمعية الدول الأطراف على تعريف لها، واستبعاد جريمة العدوان من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية خطوة إلى الوراء تحول دون ملاحقة القادة السياسيين والعسكريين عن تلك الجريمة التي تعتبر من أخطر الجرائم التي تصيب الجماعة الدولية برمتها[47].

وقد عارضت الدول العظمى النص على جريمة العدوان وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية حتى لا يكون اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بتلك الجريمة وسيلة لمحاربة حالات التدخل العسكري وفقا لميثاق الأمم المتحدة، كما عارض ذلك أيضا بعض دول العالم الثالث خشية تدخل مجلس الأمن في تحديد العدوان والتحكم تبعا لذلك في الوظيفة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، ولعل السبب الحقيقي في عدم النص على تعريف لهذه الجريمة ضمن الجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية

الدولية هو عدم الاتفاق حول تعريف العدوان بين المؤتمرين في روما [48].

- أما بخصوص استقلالية المحكمة الجنائية الدولية فيلاحظ:

- أنه رغم تأكيد ديباجة[49] نظام روما على استقلالية المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن نصوصا أخرى في هذا النظام كرست فكرا مغايرا لهذه الاستقلالية، ذلك أن المحكمة الجنائية الدولية لا تعتبر هيئة قضائية دولية مستقلة، كونها تربطها علاقة تكاملية مع الأنظمة القضائية الوطنية من جهة، وعلاقة تحكمية إشرافية مع مجلس الأمن من جهة أخرى، فالمحكمة الجنائية الدولية كما سبق التنويه له لا يبدأ اختصاصها إلا بعد عدم قدرة أو عدم كفاية الأنظمة الوطنية القضائية في نظر دعاوى تتضمن جرائم دولية، وهذا ما يعرف بالاختصاص التكاملي، الذي وجد لتكريس فكرة سيادة الدولة وعدم تصور جهة تعلو هذه الأخيرة، لكن هذا يمثل عائقا أمام المحكمة الجنائية الدولية.

أما عن مجلس الأمن، فإن ما منح له من صلاحيات تجاه المحكمة الجنائية الدولية يعد من أكبر العوائق، كون التدخل بالإحالة والإرجاء بتعليق النظر في دعاوى يعتبر مساسا باستقلالية المحكمة الجنائية الدولية لذلك ولكي تكون المحكمة الجنائية الدولية محايدة ومستقلة ينبغي أن لا تخضع لصلاحيات ممنوحة لأي جهة ولو كان مجلس الأمن لما فيه من منع وتأخير للملاحقات القضائية[50].

زيادة على العقبات القانونية التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية هناك العقبات الأمريكية، والتي تتلخص في أن إدارة **بيل كلينتون** وقعت على نظام روما في 2000/12/31، لكن إدارة بوش سحبت توقيع الولايات المتحدة الأمريكية في ماي 2002، وواظبت إدارة هذا الأخير على سياستها الشرسة ضد المحكمة الجنائية الدولية بسبب المخاوف من احتمال استخدام هذه المحكمة كقناة لاتهام مواطنين أمريكيين، وتجلت معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للمحكمة الجنائية الدولية في المقام الأول من خلال اتفاقية الحصانة الثنائية (BIA)[51] وتطبيق قانون حماية أفراد القوات الأمريكية (ASPA) لسنة 2002، والانضمام لاتفاقيات الحصانة الثنائية[52] ينجر عنه التزام الدولة والموافقة على عدم تسليم مواطنين أمريكيين إلى المحكمة الجنائية الدولية[53].

ومارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا مالية على الدول التي لم توقع معها على اتفاقات الحصانة الثنائية، حيث حرمتها من المساعدة العسكرية[54]، ومقابل ذلك لم تتخذ المحكمة الجنائية الدولية أي موقف علني مما إذا كان توقيع (BIA) مخالفا

لالتزامات الدول الأطراف بموجب نظام روما أم لا، مع العلم أن معظم الدول الموقعة على اتفاقات الحصانة الثنائية هي دول نامية تعتمد على المساعدات العسكرية الأمريكية[55].

الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتف بعدم المصادقة على نظام روما، بل أوجدت آليات دولية لمواجهة المحكمة الجنائية الدولية أهمها تلك الاتفاقات الثنائية للحصانة، والتي جمعت بين القانون والسياسة لما تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوط على من يرفض توقيعها.

وإضافة إلى هذه الآلية –(BIA)- استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية آلية أخرى وهي حقها في النقض أمام مجلس الأمن – الفيتو- فصارت تستعمله في مواجهة المحكمة الجنائية الدولية في قرارات عديدة لمجلس الأمن، ففي يونيو 2003 سعت الحكومة الأمريكية لتجديد قرار مجلس الأمن رقم 1422 الذي أرجئ لمدة 12 شهرا تحقيقات أو محاكمات لعناصر حفظ السلام كانوا يخدمون في عمليات منتدبة أو مفوضة من الأمم المتحدة[56].

وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تساوم TPI حيث اشترطت على مجلس الأمن الدولي عدم استقدام أي جندي أمريكي أمام تلك المحكمة[57].

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة سيتم الخروج بنتائج واستنتاجات، كما سيتم اقتراح مجموعة من التوصيات لمحاولة حل الإشكاليات والعقبات التي تواجه مسألة استقلالية المحكمة الجنائية الدولية.

أ) النتائج والاستنتاجات:

- القضاء الدولي الجنائي صنفان، مؤقت ودائم، لكل صنف ميزاته من نواح عدة كالإجراءات والاختصاص وغيره، وإن كان القضاء الجنائي المؤقت قضاء ظرفيا مؤقتا خاصا بما وجد لأجله من جرائم، فإن له أسبقية وأولوية في الاختصاص على حساب المحاكم الوطنية، عكس القضاء الدولي الجنائي الدائم المتمثل في المحكمة الجنائية الدولية والتي تجسد العدالة الدولية الجنائية بصفة الديمومة، لكن باختصاص تكاملي يفتح الباب لأولوية وأسبقية المحاكم الوطنية والتي في حالة تقاعست عن نظر هذه الجرائم الدولية، يبدأ دور المحكمة الجنائية الدولية بالظهور.

- القضاء الدولي الجنائي يتميز بتوجيه قوى تعلوه أوجدته واستمرت في التحكم به فيما بعد، كحال الحلفاء في المحاكم العسكرية الدولية والأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن في المحاكم الدولية الجنائية الخاصة ومن بعدها المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، حيث يعتبر مجلس الأمن هيئة

ضاغطة على القضاء الدولي الجنائي لما له من صلاحيات، الأمر الذي ترتب عنه تبعية، في حين هناك من يعتبر أن وجود المنظمات الدولية كالأمم المتحدة هو الذي سمح بلا نزاع بتنظيم الوظيفة القضائية على المستوى الدولي بما في ذلك القضاء الدولي الجنائي [58].

ب) التوصيات والاقتراحات:

- تعديل بعض المواد في نظام المحكمة الجنائية الدولية المادة 13 و16 اللتان تعطيان صلاحيات فوق العادة لمجلس الأمن بالتدخل في عمل المحكمة الجنائية الدولية بالإحالة والإرجاء، وبالتالي ومن خلال استبعاد أو إنقاص هذه الصلاحيات ستكون المحكمة الجنائية الدولية أكثر استقلالية، الأمر الذي سينعكس على فعالية دورها في تجسيد العدالة الدولية الجنائية بأحسن وجه.

- إعادة النظر في مسألة التكاملية التي تعتبر تكريسا لسيادة الدولة، والتي ستعود بالعالم إلى فترة السيادة المطلقة، بالتالي يجب منح المحكمة الجنائية الدولية أولوية وأسبقية في الاختصاص، فالتكاملية تحد من فعالية عمل المحكمة الجنائية الدولية ويجب العودة إلى فكرة العناصر فوق الوطنية، بمنح الأولوية والأسبقية للمحكمة الجنائية الدولية.

الهوامش:

(1) سكاكني باية، العدالة الدولية الجنائية ودورها في حماية حقوق الإنسان، دون طبعة، دار هومه، الجزائر، 2004، ص100.

(2) خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص381.

(3) Marie-Claude Roberge, The New Icc Aprelinlary Assesant, International Review Of The Red CROSS- N325-31/12/1998-P271-691.

(4) عبد القادر البقيرات، العدالة الدولية الجنائية، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص217.

(5) علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص331.

(6) الجرائم الدولية المقصودة هنا هي تلك المنصوص عليها في نظام روما والداخلة ضمن اختصاص هذه الهيئة القضائية الدولية.

(7) أوردت المادة 17 الفقرة 01 حالات عدم مقبولية اختصاص TPI وهي:

أ- إذا كانت تجري التحقيق أو المقاضاة في الدعوى دولة لها ولاية عليها، ما لم تكن الدولة غير راغبة أو غير قادرة.

ب- إذا أجرى التحقيق في الدعوى دولة لها ولاية عليها، وقررت عدم مقاضاة الشخص المعني، ما لم يكن القرار ناتجا عن عدم قدرة أو عدم رغبة.

ج- إذا سبق محاكمة الشخص المعني على السلوك موضوع الشكوى.

د- إذا لم تكن الدعوى على درجة كافية من الخطورة تبرر اتخاذ المحكمة إجراء آخر.

(8) يصف أوسكار سوليرا – معيد بقسم القانون جامعة جنيف- أن تحديد عدم القدرة وعدم الرغبة بالقرار الصعب.

عن: أوسكار سوليرا، الاختصاص القضائي التكميلي والقضاء الجنائي الدولي، مجلة الصليب الأحمر الدولية، 2002/03/31، ص179.

(9) الدولة المقصودة هي المصادقة على نظام روما الأساسي أو الموافقة على قبول اختصاص TPI دون أن تكون عضوا.

(10) علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص332.

(11) المادة 17 من نظام روما الأساسي، موسوعة القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص651.

(12) علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص332

(13) يرى سارج سور في مقالته المعنونة "القانون الدولي الجنائي بين الدولة والمجتمع الدولي" أنه لتحقيق عدالة دولية جنائية، يجب أن يوجد رغبة من الدول لذلك، أو على الأقل أن يملكوا أنظمة كفيلة لتحقيق ذلك، معتمدين على ضبطية جيدة، ومن خلال هذا التصريح يتضح مدى أهمية رغبة وقدرة الدولة في مسألة الاختصاص القضائي الجنائي الدولي.

D'après: Sur Serge, le droit international pénal entre l'état et la société internationale, revue d'ordre diplomatique et l'actualité internationale (actualité et droit international), octobre 2001.

(http//www.ridi-orgladi) p10.

(14) La meilleure garantie du respect des normes internationales se trouve dans les droits internes. D'après: Sur Serge, op, cit, p10.

(15) رغم عدم سمو TPI على المحاكم الوطنية، إلا أن لها امتيازات نظر دعاوى منظورة أمام القضاء الوطني الداخلي، إذا تبين أن قضاء تلك الدولة غير قادر أو غير راغب في نظر تلك الدعوى. عن: علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص333.

(16) علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص333.

(17) Toni Pfanner, The establishment of a permanent international criminal cour, 31/03/1998. review of the red cross International -n 322.p21,27.

(18) من هذه العقبات مشكلة تحديد عدم الرغبة وعدم القدرة، المرتبطتين بخصوصية الدولة الداخلية.

(19) علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص334.

(20) سكاكني باية، المرجع السابق، ص96.

(21) يعتبر مجلس الأمن الجهاز الأممي الوحيد المختص بحفظ السلم والأمن الدوليين، وبوضع اللوائح التي بموجبها تلتزم الدول باحترامها وتطبيقها حسب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة- وقد أكدت على ذلك محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري في 1971/06/21 بشأن القضية الناميبية بأن "هذا الاختصاص لمجلس الأمن اختصاص عام لا يحتاج لأن يستند إلى أحكام الميثاق" وهذا ما ظهر في لوائح عديدة منها: اللائحة رقم 794 عام 1992 بشأن التدخل في الصومال، اللائحة رقم 827 عام 1993 الخاص بإنشاءTPIY واللائحة رقم 955 عام 1994 الخاص بإنشاء

TPIR، وبذلك أصبح مجلس الأمن يصنع القانون ويفرضه ويعارض تطبيقه إذا مس مصالح الدول العظمى باستعمال حق الفيتو.

عن: سكاكني باية، المرجع السابق، ص97.

(22)و(23) يوبي عبد القادر، علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية، مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، أفريل 2006، ص217 و218.

(24) عبد العزيز العشاوي، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، الجزء الثاني، ط1، دار هومه، الجزائر، 2006، ص258.

(25) كشأن تجربة الميثاق الدولي للحقوق السياسية لعام 1966، الذي كرس حق الدول الأطراف تقديم شكوى إلى لجنة حقوق الإنسان ضد دولة تنتهك حقوق الإنسان. لكن لا توجد شكوى مقدمة رغم وجود الانتهاكات. عن: يوبي عبد القادر، المرجع السابق، ص218.

(26) و(27) يوبي عبد القادر، المرجع السابق، ص218- 219.

(28) يكرس مبدأ التكامل مبدأ دولي آخر هو مبدأ سيادة الدولة.

(29) يوبي عبد القادر، المرجع السابق، ص219

(30) إضافة إلى اعتبار سلطة مجلس الأمن في الإحالة كسلطة إيجابية وفي الإرجاء كصفة سلبية، يمكن اعتبار حق التدخل المباشر لحفظ السلم والأمن الدوليين (الإحالة) كسلطة سياسية أما تلك المخولة لحفظ السلم والأمن الدوليين بناء على الفصل السابع من الميثاق الأممي وباستعمال حق الفيتو (الإرجاء) كسلطة قانونية. عن: يوبي عبد القادر، المرجع السابق، ص220.

(31) عبد العزيز العشاوي، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص258.

(32) حاولت الدول المجتمعة في روما الحد من آثار سلطة الإرجاء الخطيرة باقتراح عدم تجديد مدة التعليق أو تجديدها لمرة واحدة فقط، لكن هذه الاقتراحات رفضت ولم تأخذ بعين الاعتبار. عن علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص344و345.

(33) و(34) علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص344.

(35) يوبي عبد القادر، المرجع السابق، ص 221 و222.

(36) عبد العزيز العشاوي، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص259.

(37) عبد القادر يوبي، المرجع السابق، ص222.

(38) الولايات المتحدة الأمريكية لم تعترض على فكرة الإرجاء بل على القالب الإجرائي الموضوعة فيه، والدول الكبرى التي لها العضوية الدائمة في مجلس الأمن تريد تفادي أي إجراء قضائي من طرف TPI يكون ضد مواطنيها، وخاصة القوات العسكرية المشاركة في عملية حفظ السلام الأممية، الأمر الذي تأكد فعلا عام 2002، حين أصدر مجلس الأمن قرارا طالب فيه TPI عدم إجراء أي متابعة قضائية ضد قوات حفظ السلام الأممية.

عن: يوبي عبد القادر، المرجع السابق، ص223.

(39)و(40) يوبي عبد القادر، المرجع السابق، ص222و224.

(41) يوجد هذا الاصطلاح لدى الدكتور عبد العزيز العشاوي في كتابه "أبحاث في القانون الدولي الجنائي"، المرجع السابق، ص83.

(42) TPI قد تلاحق مرتكبي جرائم الإرهاب إذا كانت هذه الجرائم تدخل تحت توصيف قانوني آخر يشمل اختصاص المحكمة، ذلك عندما تكون جريمة الإرهاب جريمة حرب أو إبادة جماعية في نفس الوقت مثلا.

عن: أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص98.

(43) علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص324.

(44) يربط السيد محمد البرادعي الإرهاب الدولي باستخدام الأسلحة النووية بأنه إرهاب نووي يمكنه أن يتخذ عدة أشكال، وأخطر هذه الأشكال وأقلها احتمالا للوقوع قيام مجموعة إرهابية بالحصوص على سلاح نووي جاهز واستخدامه.

عن: نزيه نعيم شلالا، الإرهاب الدولي والعدالة الجنائية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي القانونية، لبنان 2003، ص38.

(45) علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص326.

(46) نص المادة 5 من نظام روما على العدوان ضمن اختصاص TPI وأرجأت تعريف هذه الجريمة إلى تعديل لاحق حسب المادة 121 بعد 7سنوات من بدء نفاذ هذا النظام أين سيتم عقد مؤتمر استعراضي من قبل الأمين الأممي لنظر التعديلات المقترحة لنظام TPI حسب المادة123.

(47)و(48) علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص325.

(49) نصت النقطة التاسعة من ديباجة نظام روما على استقلالية TPI، وفي مقابلها نصت النقطة العاشرة من نفس الديباجة على أن TPI مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية.

(50)Toni Pfanner ,op. cit,p21,27.

(51)BIA: BILATERAL IMMINITY AGREEMENT

(52) بحلول نوفمبر 2003، كانت 70 دولة قد أبرمت اتفاقات حصانة ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، 29 من هذه الدول أطراف في نظام روما، و13 دولة أخرى موقعة عليه.عن: شارون ويهارتا، العدالة ما بعد الصراع: تطورات في المحاكم الدولية، الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان 2004، ص321.

(53) شارون ويهارتا، المرجع السابق، ص321.

(54) في نهاية السنة المالية الأمريكية 2003، تم تعليق المساعدة العسكرية ل35 دولة رفضت توقيع (BIA) وقد بلغت المساعدة 36 مليون دولار كمساعدة عسكرية و613000 دولار كتثقيف عسكري.عن: شارون ويهارتا، المرجع السابق، ص321.

(55)و(56) شارون ويهارتا، المرجع السابق، ص322و323.

(57) عبد العزيز العشاوي، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص83.

(58) أحمد أبو الوفا، الملامح الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية، مقالة من: كتاب المحكمة الجنائية الدولية والموائمات الدستورية والتشريعية، إعداد: المستشار شريف علتم، ط 4، منشورات لجنة الصليب الأحمر الدولية، القاهرة 2006، ص 13.

أطروحة المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري

أ/ناديـة أبـو زاهـر

مفهوم "المجتمع المدني" من أكثر المفاهيم الخلافية بين الكتّاب، وبدأ الاختلاف حوله مع الفلاسفة والمفكرين الذين ساهموا في تطور استخداماته خلال مراحل مختلفة بما ينسجم غالبا مع حاجة كل مرحلة عاصرها هؤلاء.

فلا يوجد بين الكتّاب اتفاق حول ماهيته أي ما هو تحديدا المقصود بالمجتمع المدني، فلو حاولنا أن نبحث عن تعريف له فلن نجد له تعريفا واحدا، بل سنجد عدة تعريفات مختلفة حيث لا يوجد اتفاق بينها حتى لو وُجد بعض التقاطع، الأمر الذي حدا ببعض الكتّاب إلى وصفه بأنه مفهوم "زئبقي" أو مفهوم "ضبابي".

ولا يقتصر اختلاف الكتّاب حول تعريفه، وإنما يختلفون حول مكوناته وشروطه وكذلك يختلفون حول المصطلحات التي يتم استخدامها والتي يعتبرها بعضهم مرادفة له ولا يعتبرها آخرون كذلك، كما يختلفون حول دوره أو استخداماته فتعدد استخدامات المفهوم تزيد من فوضى معانيه، وهو ما عبّر عنه بعض المؤلفين، مثل بنيامين بارت عندما قال: "كلما ازداد استعمال مفهوم المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، يقلّ فهمه."

يعتبر المجتمع المدني من المفاهيم المشروطة التي تطورت عبر مراحل، فكانت مرحلة الظهور الأول له في الفكر السياسي الحديث، في القرنين 17- 18 أساس نشوئه، والتي تمخض عنها ظهور نظرية "العقد الاجتماعي" مرسيا مبادئها هوبس ولوك وروسو.

والفكرة الرئيسة التي كانت تدور حولها هذه النظرية هي كيفية انتقال المجتمعات من "حالة الطبيعية" إلى المجتمع "السياسي" أو المجتمع "المدني"، حيث لم يكن قد تحدد الفصل بينهما. وأهم ما يميز

هذه المرحلة نشوء مفهوم المجتمع المدني نتيجة التعاقد لدحض نظرية "الحق الإلهي للملوك".

في مرحلة التمييز بين المجتمع السياسي عن المجتمع المدني في القرن 19، أبرز ما يميز هذه المرحلة هو التمييز بين "المجتمع السياسي" أو "الدولة" وبين المجتمع المدني، وجاء هذا التمييز على يد هيجل عندما ميز بين مؤسسات ثلاث في الحياة الاجتماعية هي: الأسرة، والمجتمع المدني، والدولة. كما كان لهيجل دورا في ظهور الأهمية الاقتصادية بالنسبة للمجتمع المدني.

في مرحلة اعتبار المجتمع المدني مكونا من مكونات البنية التحتية فإن أبرز ما يميزها، ما قام به ماركس من تمييز بين البنية التحتية والفوقية، بعد أن كانت خليطا دون تمييز عند هيجل، وكذلك يميز هذه المرحلة من حياة تطور المفهوم اعتبار ماركس للمجتمع المدني من مكونات البنية التحتية، وهناك اعتقاد بأن ماركس أعطى للمفهوم معنى جديدا عندما اعتبره ساحة الصراع الطبقي وعندما اعتبره سابقا على نشأة الدولة على عكس ما رأى هيجل الذي اعتبر أن الدولة سابقة على نشأته. لكن رغم ذلك فإن بعض الدراسات اعتبرت أن الإسهام الماركسي فيما يتعلق به ضعيف، واعتبرت دراسات أخرى بأن الإسهام الماركسي كان سلبيا عليه.

وفي مرحلة عودة المفهوم وتطوره كفضاء للتنافس الإيديولوجي في القرن العشرين، أعاد غرامشي إحياءه بعد فترة التوقف على تداوله، وكان من أبرز ما يميز هذه المرحلة، اعتباره مكونا من مكونات البنية الفوقية بعد أن كان من مكونات البنية التحتية، وكذلك اعتباره فضاء للتنافس الإيديولوجي، وإعطائه وظيفة جديدة للوصول إلى السلطة عن طريق الهيمنة الإيديولوجية على مكونات المجتمع المدني بما أسماه (بحرب المواقع)، وليس عن طريق السيطرة المباشرة التي أسماها (بحرب الحركة).

في المرحلة المعاصرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأحداث أوروبا الشرقية أُعيد إحياؤه مجددا بعد فترة التوقف الجديدة في تداوله واستخدامه، وأبرز ما يميز هذه المرحلة، انتشاره ورواجه بصورة كبيرة جدا لم يسبق لها مثيل. وكذلك ظهور استخدامات جديدة له لم تكن موجودة في مراحل سابقة أدت إلى تشعب الجدل حوله، مثل استخدامه في التحول الديمقراطي، واستخدامه "ضد" الدولة أو في "مواجهتها. وتختلف المرحلة المعاصرة من مراحل تطوره عن غيرها من مراحل نشأته، في أن أحداثا

تاريخية معينة أثرت على تطوره ولم يتطور على يد فلاسفة ومفكرين. ويربط كثير من الكتّاب ظهور العولمة ورواج هذا المفهوم بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فبعد انتشار ظاهرة العولمة بدأت تظهر استخدامات جديدة لمفهوم المجتمع المدني ومن أهم التطورات التي أحدثتها ظاهرة العولمة على مفهوم المجتمع المدني ظهور مصطلحات جديدة للمفهوم مثل "المجتمع المدني العالمي" أو "المجتمع المدني العابر"، وظهور تعريفات جديدة له، كذلك ظهور أدوار جديدة وظهور جدل فكري جديد لم يكن موجودا سابقا حول مفهوم المجتمع المدني العالمي حول من يشكك بحقيقة وجوده وبين من يقر بحقيقة وجوده.وفيما يلي نعرض أبرز التطورات التي أحدثتها العولمة على هذا المفهوم بشكل مختصر:

1- **ظهور مصطلح جديد لمفهوم المجتمع المدني:** مصطلح المجتمع المدني استخدمه الكتّاب على مستوى محلي لا يتعدى حدود دولهم، إلا أنه وبسبب تأثيرات العولمة على هذا المفهوم لم يعد استخدامه مقتصرا على المستوى المحلي أو الوطني وإنما تعداه إلى مستوى عالمي. بعد أن راج مؤخرا وبشكل كبير استخدام مصطلح "المجتمع المدني العالمي"، فإن ظهور هذا المصطلح أدى ببعض الكتّاب إلى التمييز بين مستويات المجتمع المدني على صعيد وطني وصعيد عالمي، حيث بتنا نلحظ من يميّز بين مصطلح "المجتمع المدني الوطني" وبين مصطلح "المجتمع المدني العالمي".

أدى ظهور مصطلح "المجتمع المدني العالمي" كذلك إلى رفض بعض الكتّاب لهذا المصطلح وفضلوا استخدام مصطلحات أخرى، فظهرت مصطلحات مقابلة لمصطلح المجتمع المدني العالمي، مثل مصطلح "المجتمع المدني عبر القومي" أو مصطلح "المجتمع المدني الدولي".

وجود خلاف بين الكتّاب حول المصطلح الذي يفضلون استخدامه سواء أكان "المجتمع المدني العالمي" أو "المجتمع المدني العابر" أو "المجتمع المدني الدولي". فالفريق الأول من الكتّاب الذين يفضلون استخدام مصطلح "المجتمع المدني العالمي" غالبا ما يكونون أكثر تفاؤلا في نظرتهم للمجتمع المدني العالمي ودوره وسعة انتشاره ومدى تأثيره من نظرة الفريق الثاني من الكتّاب الذين يفضلون استخدام مصطلح "المجتمع المدني العابر"، حيث غالبا ما توجد بعض الشكوك التي تساور الفريق الثاني حول قوة تأثير "المجتمع المدني العابر" وسعة انتشاره ودوره، رغم أنهم أحيانا لا يخفون آمالهم التي يرجون أن يحققها بأن يكون أكثر تأثيرا

وأكثر سعة وانتشارا. أما مصطلح "المجتمع المدني الدولي" فنادرا ما يتم استخدامه، لذلك يكون اهتمام الكتّاب غالبا منصبا على دراسة المصطلحين المجتمع المدني العالمي والعابر أكثر من مصطلح المجتمع المدني الدولي الأقل شيوعا.

2- **ظهور تعريفات جديدة للمصطلحات الجديدة للمفهوم واختلاف الكتاب بشأنها:** نتيجة لظهور مصطلحات جديدة لمفهوم المجتمع المدني بفعل العولمة مثل المجتمع المدني العالمي والمجتمع المدني العابر والمجتمع المدني الدولي اختلف الكتّاب في تعريفهم لكل من هذه المصطلحات. فعلى سبيل المثال يعرّف روبرت اوبرايان المجتمع المدني العالمي على أنه: "مجال أَو فضاء حيث يحاول خلاله الممثلون المدنيون التأثير على الطريقة التي يعيش فيها الناس حياتهم في أنحاء العالم". أما أندرو هاريل فإن هذا المصطلح بالنسبة إليه يشير إلى "تلك المجموعات الوسيطة والمُنظَّمة التي تكون مستقلة نسبيا عن كل من السلطات العامّة والممثلين الاقتصاديين الخاصّين: والتي تعمل عبر حدود الدول".

وبالنسبة للكاتب ريتشارد فولك فإن هذا المصطلح يشير إلى: "ميدان العمل والفكر المنشغل بالمبادرات الفردية والجماعية للمواطن ذات الصفات الطوعية غير الربحية في داخل الدول وخارجها". وحسب كل من دبرا جونسون وكولن تيرنر فإن المجتمع المدني العالمي بالنسبة إليهما يشير إلى: التشكيلة الواسعة من المنظمات غير الحكومية العاملة عبر الحدود". فيما يرى كنت البرت جونز أن هذا المصطلح يمثل: "مجموعة من المجموعات المتصلة عالمياً بمصلحة عامة، مثل النوعية البيئية، وشروط العمل، وحقوق الإنسان، أَو (أقل وضوحا) المنافع الاقتصادية المرتبطة بتوسيع التجارة، سواء أكانت أو لم تكن مُنظَّمة عالمية أَو مجموعة ذات مصلحة سياسية".

ويعتقد جاكبسون وجانغ أن هذا المصطلح تم تعريفه على أنه جزء من العولمة. أما بالنسبة للكاتب بول وابنر فهو يعتقد أنه يمثل الحقل الذي يُؤدّي العديد من الوظائف.

لا يقتصر اختلاف الكتّاب بالنسبة لتعريف "المجتمع المدني العالمي"، وإنما يختلفون أيضا حول تعريف "المجتمع المدني عبر القومي"، فيوجد منهم من يَعدُّ أنه يشير "إلى تلك الجماعات الوسيطة والمنظمة ذاتيا؛ والتي تكون مستقلة نسبيا عن كل من السلطات الحكومية والعوامل الاقتصادية الخاصة؛ والتي تكون قادرة على القيام بعمل جماعي من أجل تحقيق مصالحها وقيمها؛ والتي تعمل عبر حدود الدول".

ويعرفه فايست بأنه "أشخاص، ومجموعات، ومنظمات في مختلف الدول التي تتفاعل بكل معنى عبر ساحات سياسية متنوعة خلال مجالات مكثفة من التفاعل للتعبير عن المصالح الديمقراطية." وبالنسبة لكل من بي جيه سيمونز وآن فلوريني فإن تعريفه يجيء في ثلاثة أجزاء. أولاً، مثل كُلّ مجتمع مدني، يَتضمّنُ فقط المجموعات التي لا تكون حكومية أو الكيانات الخاصة الساعية إلى الربح. الثاني، أنه عابر، أي أنه، يشمل ترابطاً عبر الحدود الوطنية. الثالث، يأخذ أشكالا متنوعة، أحياناً يأخذ شكل منظمة غير حكومية بمفردها مع الأعضاء الأفراد في دولة ما، أو الموجودة في عدّة بلدان، كما في حالة منظمة الشفافية الدولية.

لا يختلف الأمر بالنسبة لخلافهم أيضا حول مصطلح "المجتمع المدني الدولي"، فقد عرّفه علماء العلاقات الدولية (مندي وميرثي) على أنه: "مجال للمؤسسات الدولية، ويشمل ذلك، المعايير غير الرسمية وممارسات المسؤولين الحكوميين والمواطنين الخاصّين العاملين عبر حدود الدول؛ الأنظمة الدولية التي خلقت بواسطة الاتفاقات الواضحة بين الدول؛ والمنظمات غير الحكومية الدولية؛ ووكالات دولية رسمية". وحسبما يناقش كل مم شوارتز زشراد ورتبيرغر فإن مفهوم المجتمع المدني الدولي يشير إلى "المجتمعات المدنية الوطنية المتصلة".

3- بروز جدل فكري بين الكتّاب حول أسباب ظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي: يختلف الكتّاب حول أسباب ظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي أو العابر وإن كانت الغالبية العظمى منهم تتفق على أن سبب ظهور هذا المفهوم يعود إلى العولمة، إلا أنهم اختلفوا إن كانت المظاهر الإيجابية أم السلبية من العولمة هي التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم، واختلافهم في رؤيتهم حول أسباب ظهوره اختلفت باختلاف أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها من استخدام المفهوم والدور الذي يطمحون إلى أن يلعبه، فمن يرى بأن له دورا في نشر مفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة ومحاربة الفقر، غالبا ما يربط ظهوره بانتشار هذه المفاهيم وبالمظاهر الإيجابية من العولمة، لا سيما التكنولوجيا التي ساعدت على انتشارها وتحويلها إلى مفاهيم عالمية. ومن يعتقد بأن له دورا في محاربة الظواهر السلبية من العولمة غالبا ما يربط ظهوره بظهور المظاهر السلبية منها، لا سيما بالمظاهرات التي جرت ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل.

4- ظهور أدوار جديدة للمفهوم لم تكن مستخدمة من قبل: كان للعولمة أثرها الواضح

على المجتمع المدني العالمي أو العابر وذلك بظهور أدوار جديدة لم تكن مستخدمة من قبل، وقد اختلف الكتّاب على دور المجتمع المدني العالمي أو العابر وعلى مدى قوة تأثيره، فهناك من رأى أن للمجتمع المدني دورا في مقاومة السمات السلبية للعولمة وله قوة تأثير لذلك وهؤلاء الأكثر تفاؤلا، وهناك من رأى أن ليس له قوة لمقاومة السمات السلبية من العولمة. وقد ظهرت مصطلحات جديدة نتيجة لهذا الجدل وهو مصطلح "العولمة من الأسفل" و"العولمة من الأعلى". حيث اقترح الكاتب ريتشارد فولك اعتماد التمييز بين قوى السوق العالمية المعرّفة "بالعولمة من فوق" وبين مجموعة الاستجابات المعارضة من النشاط الاجتماعي العالمي والمجتمع المدني العالمي المعرفة "بالعولمة من أسفل". ويعتقد بأن الدور التاريخي "للعولمة من الأسفل" هو تحدي السمات السلبية "للعولمة من الأعلى".

نظرة فولك لدور المجتمع المدني العالمي - أو ما أطلق عليه "العولمة من الأسفل"- في مقاومة السمات السلبية "للعولمة من الأعلى"، قد تبدو متفائلة جدا بالنسبة لكتّاب آخرين عدّوا "العولمة من الأسفل" لا تزال بحاجة إلى تقوية كي تقوم بهذا الدور المناط بها. ومن هؤلاء، الكاتبان ديفيد كوكس ومانوهار باوار اللذان يعتقدان بأن المهم هو أن تواصل حركة "العولمة من الأسفل" تقويتها، لتعزيز المشاركة في العمل الاجتماعي، وطرح بديل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط التنمية، والدفاع عن المحرومين من العالم.

5- ظهور جدل فكري جديد لم يكن موجودا سابقا حول مفهوم المجتمع المدني العالمي حول من يشكك بحقيقة وجوده وبين من يقر بحقيقة وجوده.

يوجد من يشكك بحقيقة وجوده وبين من يقر بحقيقة وجوده، فعلى سبيل المثال هناك (انهاير وآخرون) من عدّ أن: "انتشار مصطلح المجتمع المدني العالمي يعكس حقيقية اجتماعية، فما يمكن ملاحظته في التسعينات هو ظهور مجال فوق السلطة الوطنية للمساهمات الاجتماعية والسياسية التي ينشغل من خلالها مجموعات المواطنين، والحركات الاجتماعية، والأفراد في الحوار، والجدل، والمواجهة، والتفاوض مع الآخرين ومع مختلف الممثلين الحكوميين- الدوليين والوطنيين والمحليين".

واعتبر مايكل ادواردز أن وجوده حلم وليس حقيقة، فعلى سبيل المثال يقول إنه: "ربما أننا نحلم بمجتمع مدني عالمي، لكنّنا لا نعيش لحد الآن في هكذا مجتمع". فيما يعتقد كل من ديفيد كوكس ومانوهار باوار أن المجتمع المدني العالمي ما زال ممكنا أكثر من كونه حقيقة.

6- ظهور مفاهيم جديدة مثل الدولة العالمية والحكم العالمي وارتباطها بالمجتمع المدني العالمي وعلاقته بسيادة الدول والحدود بينها:

اختلاف الكتّاب بين من يقر بحقيقة وجود المجتمع المدني العالمي وبين من يشكك بحقيقة وجوده، له علاقة باختلافهم حول الدولة العالمية والحكم العالمي وارتباطها بالمجتمع المدني، واختلافهم كذلك حول مدى قوة تأثير المجتمع المدني العالمي وأهمية دوره. فالمشككون في وجوده قد يتعلق شكهم بعدم وجود دولة عالمية لاعتقادهم بأن المجتمع المدني ينظم علاقة بين المجتمع والدولة، وعدم وجود دولة عالمية دعا بعضهم إلى القول من الصعب أن يكون هناك مجتمع مدني عالمي أو حركات اجتماعية عالمية في ظل عدم وجود دولة عالمية. وأحيانا أخرى قد يتعلق شكهم لعدم قناعتهم بالدور الذي يقوم به أو من المفترض أن يقوم به، حيث يعتقدون بأنه ليس له تأثير في ظل تركيبة المجتمع الدولي الحالية التي لا يتم فيها تمثيل جميع مناطق العالم في المنظمات العالمية. أما المقرون بحقيقة وجوده فهم يعتقدون بأن انتشاره يدل على وجوده، كما أنهم متفائلون جدا حوله، ويعولون كثيرا على الدور الذي يقوم به وعلى قوة تأثيره، ولا يجدون بأن عدم وجود دولة عالمية سببا لعدم وجوده.

الجدل المثار حول المجتمع المدني العالمي أو العابر وعلاقته بالدولة وسيادتها والحكم العالمي والحدود بين الدول، غالبا ما يدور بين وجهة النظر الأولى التي تعتقد بأن المجتمع المدني العالمي يمثل حكما عالميا جديدا بلا حدود ويقللون من أهمية الدولة القومية وسيادتها وتأثيرها، وبين وجهة النظر الثانية التي تشكك بهذا الحكم العالمي وتؤكد على سيادة الدولة. ووجود بعض الكتّاب الذين يشككون بوجود المجتمع المدني العالمي أو العابر لعدم وجود حكومة عالمية لا يتعارض في أحيان أخرى مع اعتقادهم بإمكانية أن يكون المجتمع المدني العالمي أو العابر أساسا لشكل الحكم العالمي في المستقبل، وليس لحكومة عالمية، وإنما لنظام ذي ثقافة مشتركة من قيم يتقاسمها الجميع على نطاق واسع. والكتّاب من وجهتي النظر وظّفوا مفهوم المجتمع المدني العالمي من أجل إثبات صحة رؤيتهم بوجوده أو عدم وجوده، وبذلك قرروا ما ينبغي أن يكون عليه وجود المجتمع المدني العالمي أو عدم وجوده بما يثبت صحة رؤية كل منهم.

مراجع الدراسة:

Anheier, Helmut, Marlies Glasius and Mary Kaldor (2001 (Measuring Global Civil Society." in Helmut Anheier, Marlies Glasius, and Mary Kaldor (eds.). Global Civil Society 2001. Oxford: Oxford University Press.

Jacobson, Thomas L and Won Yong Jang (2003) "Mediated War, Peace, and Global Civil Society." in Bella Mody (ed). International and Development Communication:

A 21st-Century Perspective. London: Sage Publications.

Johnson, Debra and Colin Turner (2003) International Business: Themes and Issues in the Modern Global Economy .London: Routledge.

Jones, Kent Albert (2004) Who's Afraid of the Wto .؟Oxford: Oxford University Press.

Mundy, Karen and Lynn Murphy (2001) "Beyond the Nation-State: Educational Contention in Global Civil Society." in Heinz-Dieter Meyer and William L. Boyd (eds). Education Between State, Markets ،and Civil Society: Comparative Perspectives. Mahwah, New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.

O'connell, Brian (1999) Civil Society: The Underpinnings of American Democracy. Hanover: University Press of New England.

Rittberger, Volket, Christina Shrade, and Daniela Schawrzer" (1999) Introduction." in Muthia Alagappa and Takashi Inoguchi (eds .(International Security Management and the United Nations. Tokyo: United Nations University Press .

Wapner, Paul (2004) "The Campaign to Ban Antipersonnel Landmines and Global Civil Society." in Richard A. Matthew, Bryan McDonald and Kenneth R Rutherford (eds). Landmines and Human Security: International Politics and War's Hidden Legacy. Albany: State University of New York Press

Cox, David and Manohar Pawar (2006) International Social Work : Issues, Strategies, and Programs. London: Sage Publications .

Edwards ،Michael (2001) "Introduction." in Michael Edwards and John Gaventa (eds). Global Citizen Action. Boulder: Lynne Rienner Publishers .

Faist, Thomas (2000 (The Volume and Dynamics of International Migration and Transnational Social Spaces. Oxford: Oxford University Press.

Falk, Richard (2003) "On The Political Relevance of Global Civil Society." in John H Dunning (ed). Making Globalization Good: The Moral Challenges of Global Capitalism. Oxford: Oxford University Press.

Falk, Richard (2003) "On The Political Relevance of Global Civil Society." in John H Dunning (ed). Making Globalization Good: The Moral Challenges of Global Capitalism. Oxford: Oxford University Press.

Florini, Ann M. and P.J. Simmons (2000) "What the World Needs Now?. "in Ann M. Florini (ed). The Third Force: The Rise of Transnational Civil Society. Tokyo: Japan Center for International Exchange, Washington, D.C : Carnegie Endowment for International Peace.

Hurrell, Andrew (2002) "Norms and Ethics in International Relations." in Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A Simmons (eds). Handbook Of International Relations. London: Sage Publications.

Hurrell, Andrew (2005) "Power, institutions, and the production of inequality." in Michael Barnett and Raymond Duvall (eds). Power in Global Governance. Cambridge: University of Cambridge .

البعد الحضاري كعامل رئيس في بناء استراتيجية إدارية جديدة لتفعيل تسيير الموارد البشرية

أ/ نايب إلهام

المقدمة:

حظي الإنسان منذ نشأته الأولى، بأفضل تكريم من الخالق سبحانه وتعالى، حيث أنشأه الله في أحسن تقويم، ومكّنه بالعقل والحكمة من إدارة ذاته وتسخير كافة الكائنات الحيّة المحيطة به لصالح البشرية، إلى أن تمكن الإنسان من أن يصبح هدف التنمية الرّئيس، وأحد أهم أدواتها في آن واحد.

فالعنصر البشري يعتبر من أهم العناصر اللاّزمة لنجاح أي مشروع أو تنظيم ، فبدون فعالية وقدرة الأفراد على العمل والابتكار لا يمكننا أن نحصل على منتوج بجودة مواصفات معيّنة.

ومن هذا المنطلق، فإن استثمار المورد البشري وإخراج إبداعاته من مكانها إلى أرض الواقع هو الشغل الشاغل للبشرية في القرن الواحد والعشرين، فالعنصر البشري يعتبر المتغيّر المحوري في كل المنظمات الإدارية، وبدونه تفقد الأصول المادية قيمتها تماما، وبالتالي من الواجب على أي منظمة أن تنظم وتقود وتقيّم مواردها البشرية.

ونظرا لأننا نعيش اليوم واقعا جديدا ومختلفا عن الذي كان سائدا من قبل، فنحن نعيش نظام عالمية النشاط الاقتصادي والإداري، حيث تلغى حدود الموقع الجغرافي، والقيود والحواجز السياسية والاقتصادية.

فالفكر الإداري اليوم يعيش التقدم السريع، حيث يعرف تغييرا وتطويرا في المبادئ والنظريات، وكذا تقدما سريعا في الأساليب والطرق والأدوات الإدارية والتعديلات التشريعية المستمرّة.

إلاّ أن الإدارة الفعّالة والناجحة، هي الإدارة التي تنطلق من بيئتها الحضارية والثقافية لإحداث التغيير وتحقيق التطوّر والرّقي للمنظمة، فالنظريات العلمية السليمة والناجحة، هي بنت بيئتها الحضارية.

وفي هذا الإطار تبرز مدى أهمّية البعد الحضاري في بناء استراتيجية جديدة تهتم بالموارد البشرية.

فما هو مدلول الحضارة أو البعد الحضاري؟ وما هي مقوّماتها؟ وما هي أهم الخطوات العلمية المتبعة لتطوير الخلق والأداء الإداري؟ وكيف يوظف البعد الحضاري في تنمية المورد البشري؟

ا- فماذا عن مدلول الحضارة؟

إنّ المتتبع الدقيق لمفهوم الحضارة، لا يسعه إلاّ أن يلاحظ الارتباك وعدم الاستقرار الذي لا يزال يعاني منه، مما يفسح المجال أمام مزيد من الجهود والاجتهادات الملقية بمدلولها في هذا المجال، إلاّ أنني سأحاول التركيز على أهم التعاريف الإدارية في هذا الشأن:

1- **المعنى اللغوي للحضارة:** إن كلمة «**الحضارة**» مأخوذة كما جاء في القاموس المحيط من «**الحضر**»، أي الإقامة في الحضر، والحضر والحضرة والحاضرة: «**خلاف البادية**»، وهي المدن والقرى والرّيف، وسميت بذلك لأنّ أصلها حضر الأمصار ومساكن الدّيار التي يكون لها قرار، والحاضرة والحاضر: «**الجمع العظيم أو القوم**».[1]

2 -**المعنى الإصطلاحي للحضارة:** تباينت وتشعبت مفاهيم الحضارة، إلى حدّ التعارض والاختلاف، ولعلّ من أهمّ هذه التفسيرات الأكثر تباينا لهذا المفهوم، هما التّصوّر الغربي، والتصوّر الإسلامي:

أ- **التصوّر الغربي للحضارة:** أطلق عدد كبير من الباحثين الغربيين كلمة «**الحضارة**» على كل ما يتصل بالتقدم والرّقي الإنساني في المجالات المختلفة كاللّغة، والآداب، والفنون الجميلة والصناعة والتجارة، وغير ذلك من مظاهر النشاط الإنساني الذي يؤدي إلى التقدّم والرّقي، وييسر السبيل إلى حياة إنسانية كريمة.

إنّ مفهوم الحضارة عند روّاد المدرسة الماركسية من خلال "**كارل ماركس KarL Marx (1818- 1883م)**" ، و"فريديريك إنجلز **Friederich Engels** " **(18201895م)**، أنّ الحضارة كنتاج للنظام الاقتصادي، وبالتالي فالنظام الاقتصادي هو العامل الذي يكيّف سواه من عوامل الحضارة ومظاهرها، ويكوّن لها صورتها التي تُعرف بها، وعليه فإدراك أية حضارة من الحضارات لا يتم إلاّ من خلال دراسة وإعطاء أهميّة للعلاقات الاقتصادية. كما يؤمن أصحاب النظرية الماركسية بالقدرة التقنية، وما تستحدثه وتبتكره من وسائل تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعقلية والأدبية.

أمّا مفهوم الحضارة عند الأنثربولوجي البريطاني "**إدوارد تايلور Edward Taylor**"

(1832- 1917)، فقد استعمل مفهوم «**الثقافة**» كمرادف «**للحضارة**»، في مصطلح كتابه «**الثقافة البدائية**»، وأعطى لها التعريف التالي:

«**إنّ الثقافة أو الحضارة، بالمعنى الإثنوغرافي الواسع للكلمة، هي ذلك المجتمع المتشعب الذي يضم المعارف والمعتقدات والقانون والأخلاق والتقاليد وجميع الإمكانات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع معين.**»[2]

ب- **التصور الإسلامي لمفهوم الحضارة:** يقوم التصور الإسلامي على أسس تكاد تكون متناقضة تماما للأسس التي يقوم عليها التصوّر الغربي، وسبب ذلك يرجع إلى طبيعة التصور العقيدي والفكروي اللّذين يصدران عنهما في بناء مفاهيمهما. وأركز فيما يأتي على أهم تصوّر للمفكرين المسلمين:

فالعلاّمة ابن خلدون (732- 808هـ/ 1332م- 1406م)، والذي يعتبر من أكبر العلماء المسلمين، اختار مصطلح «**العمران**»، ليطلقه على الحضارة التي هي في نظره:

«**تفنن في الترف، وإحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه، من المطابخ والملابس، والمباني، والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله، فلكل واحد منها صنائع في استجادته والتأنق فيه، ويتلو بعضها بعضا، وتتكثّر باختلاف ما تذهب إليه النفوس من الشهوات، والملاذ والتنعم بأحوال الترف وما تتلون به من العوائد.**»[3]

كما يقسم ابن خلدون المجتمعات البشرية إلى نوعين: «**مجتمع بدوي**» و«**مجتمع حضري**». وفي تصوّره فإنّ المجتمعات البدوية تكون سابقة على المجتمعات الحضرية لأنّ البداوة مرحلة أوّلية من مراحل الحياة الإنسانية التي لا بدّ من اجتيازها، وبما أنّ الإنسانية تسير في خط مستقيم نحو التحضّر والتقدّم بفضل الخبرات التي تكتسبها على مر الأيام وتوالي الأجيال، فهي تسعى في مرحلتها الأولى التي هي البداوة، من أجل الحصول على الضروريات، ثم ينتهي بها الأمر إلى الحاجيات والكماليات، ثم الترف الذي يدفعها إلى تغيير أحوالها في كل الميادين، منها بناء القرى والمدن وإقامة المصانع ووضع النظم، وهنا تكون قد انتقلت من **مرحلة البداوة** إلى **مرحلة أرقى** منها وهي **مرحلة الحضارة والتمدّن**.

أمّا **فيلسوف الحضارة مالك بن نبي (1323- 1393هـ/1905- 1973م)**، فقد لجأ إلى التجريد في تحديده للعناصر الثابتة للحضارة، وهي عناصر لا يمكن القفز عليها وهي الإنسان والتراب، والوقت، وفي هذه العناصر ينحصر رأسمال الأمة الاجتماعي الذي يمدّها في خطواتها الأولى في التاريخ.

وعلى ضوء هذه العناصر الثلاثة، يحكم «**ابن نبي**» بأن المجتمع الإنساني يمكنه أن يستغني وقتا عن مكتسبات الحضارة، ولكنه لا يمكنه أن يتنازل في الوقت نفسه عن جوهر حياته الاجتماعية[4].

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكننا أن نستنتج بأن هناك اختلافا جذريا بين التصوّرين: «**الغربي**» و«**الإسلامي**» في تحديد إشكالية الحضارة.

فالتصوّر الغربي، يعتبر منهجا مصلحيا، ماديا، وعنصريا وأنانيا، يضع مصلحة شعوبه فوق كل اعتبار إنساني، إذ يقوم على مبدإ الغاية تبرّر الوسيلة.

أمّا المشروع الإسلامي الحضاري، فيستند إلى رؤية كاملة وشاملة ونظرة مكتملة عن الكون، الإنسان، الحياة، وله الأهداف والمثل العليا التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التصوّر الإلهي لحركة الإنسان في الحياة على كافة مستوياتها فردا ومجتمعا ودولة.

فالبعد الحضاري يرتكز على تحقيق التقدّم الرّوحي والمادي للفرد والجماعة على حد سواء، وإنّ الإنسان هو المقوّم الجوهري في كل حضارة أصيلة وحديثة في آن واحد، وبالتالي يجب التركيز على تنمية القوى البشرية في المؤسسات الإدارية.

1- **مقوّمات الحضارة:** يمكن تحديد مقوّمات الحضارة فيما يلي:

أ- أن يؤكد الإنسان على وجوده وحضوره على جبهتين: الجبهة الأولى؛ في مواجهة الطبيعة والجبهة الثانية في مواجهة نفسه، فالنجاح على الجبهة الأولى، يعني نجاح الإنسان في التفوق على الطبيعة والسيادة عليها، ويكون هذا التفوق عقليا، أي أن يطوّر الإنسان الوسط المادي الذي يعيش فيه، ويخفف من أعباء الوجود من خلال توفير شروط حياة أفضل، أمّا النجاح على الجبهة الثانية فهو من المفروض أن يقود إلى سيادة العقل على نوازع الإنسان وبالتالي يصبح الكفاح في الوجود مزدوجا؛ فعلى الإنسان أن يؤكّد نفسه في الطبيعة وضد الطبيعة، والمقصود بذلك: هو أن الأفراد والجماهير يجعلون إرادتهم موجهة للخير المادي والرّوحي للكل.

ب- الأخلاق: هناك اتفاق على ضرورة الأخلاق ولزومها لحياة الإنسان في كل مجتمع، ولا حياة للإنسان بدون مجتمع، **فالأخلاق** إذا هي ركن هام في وجود المجتمع، وإنّ أهم ما يميّز الصور الخلقية الأساسية هي الاعتبارات الفردية والاجتماعية التي تربط التربية أو الوراثة أو التقاليد أو المصطلحات والأنظمة الاجتماعية المختلفة.

وإنّ القول بأنّ الأخلاق هي المقوّم الجوهري للحضارة، فهذا يعني ضمنيا أنّ الإنسان ليس مجرّد حيوان ناطق، بل هو أيضا حيوان أخلاقي لأنّه يجد نفسه دائما ملزما إلزاما أخلاقيا بصرف النظر عن الاعتبارات النفسية،

أو اعتبارات المجتمع أو القانون، وهذه الظاهرة الخلقية يتصف بها الإنسان وحده وهي في نفس الوقت دليل على إنسانيته.

وإذا كان ثمة إقرار بأن المقوم الحقيقي للحضارة يكمن في الأخلاق، إلاّ أن هذا الإقرار غير كاف، لأنّ الأخلاق تعني في وجوهرها البحث عن قيم تضبط في إطارها السلوك الإنساني وترسم له ما ينبغي فعله وما لا ينبغي، لكن القيم والمثل العليا حتى تستطيع أن تؤدي دورها المطلوب، يجب أن تمتلك فوق كل هذا نوعا من القدسية، أي تكون لها صبغة الإجلال والسمو والتعالي وتدفع الإنسان للتمسك بها والتضحية من أجلها، كما يجب أن تتمتع بالواقعية.

جـ- الدّين: إنّ الإيمان بالله هو الذي يسبغ على الرّوح ميتافيزيقيتها، بمعنى يحرّرها من طبيعة المادة وشروطها، وبذلك لا يقف التفكير لإنساني عند حدود العيان المباشر، بل يتجاوزه في شكل سام إلى قضايا ماورائية تسبغ على التفكير أيضا بدلالات وعمق ومعان لم تكن توجد بالشكل المطلوب من قبل.

فإذن؛ العقل وحده لا يستقل بالوصول إلى ما فيه سعادة الأمم بدون مرشد إلهي، وبالتالي يكون الدّين هو المنطلق الذي ينطلق به العقل في رحاب الكون، إذ أنّ أفق العقل يتحدّد في رحاب الدّين بينما يظل الدّين مفتوحا إلى مالانهاية.

وإنّ الكلام عن مركزية الله سبحانه وتعالى في الأخلاق، يقودنا إلى القول أن جوهر الفعل الأخلاقي الصحيح هو جوهر ديني، فإنّ المقوّم الحقيقي للحضارة هو الدّين باعتبار الدين هو المقوّم الجوهري للرّوح الأخلاقية، كما أن للدّين - **عكس ما يعتقده البعض**- علاقة وطيدة «**بالحضارة**» و«**التحضّر**» حيث يمثل الدّين العامل الأساسي للتحضّر وعلاقته مع الحضارة هي علاقة ترابطية، وهذا لما للدّين من تأثير على الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية، وحتى الاقتصادية، ومن هنا ظهر الاهتمام بالبعد الديني سواء في صراع الحضارات وصدامها أم في حوار الحضارات وتعايشها.

II- أهم الخطوات العلمية المتبعة لتطوير الخُلق والأداء الإداري:

إنّ المعايير الحضارية، والقيم الثقافية والأخلاقية والبيئية، أصبحت اليوم في المجتمعات المتماسكة هي التي تحدّد مسار السلوك التنظيمي والإداري والسياسي، وعليه فالبعد الحضاري أصبح هو البوصلة التي توجّه سفينة المجتمع نحو برّ الأمان والاطمئنان والعمران والتحضّر.

وإنّ تطوير الخُلق الإداري والحضاري، هو جزء رئيس متمم لعلمية بناء استراتيجية إدارية جديدة تساعد على تفعيل مخططات تسيير الموارد البشرية، فهو أحد العوامل

المشتركة في عملية الوظيفية العامة، ولإحداث التغييرات الحضارية لا بدّ من اتباع الخطوات العلمية الآتية:

أ- إدارة الحضارة التنظيمية: وتشمل القيم، والمعايير السلوكية ومواقف واتجاهات الأفراد، وجماعات العمل، والعلاقات بين الأفراد وبين جماعات العمل، والتفاعل الإنساني بين الأفراد والجماعات.

وتلعب الحضارة التنظيمية دورا جوهريا في تنمية وتطوير المنظمات لمواجهة التحدّيات الاقتصادية، والتكنولوجية العالمية التي تحكم حركة التطوّرات التي تحيط بمنظماتنا الإدارية.

ويعتبر التغيير الحضاري في المنظمة؛ نقطة البداية الحقيقية لباقي التغييرات، وإذا ما تم إحداث النجاح في الإطار القيمي والسلوكي للمنظمة، فسوف يكون من السهل أن تتبعه التغيرات التنظيمية والهيكلية والتكنولوجية الناجحة، نظرا للعلاقة الوثيقة التي توجد بين الإطار القيمي والمواقف، والنظام التنظيمي والتكنولوجي للمنظمة.

ب- تنمية المنظمة: يقوم مفهوم تنمية المنظمة على خلق مناخ صحي للعمل داخل المنظمة؛ من خلال تنمية علاقات طيبة بين الأفراد، ووضع أهداف للمنظمة والأفراد العاملين بها بشكل يحقق تحسين أهدافها وأدائها؛ وتنمية الشعور لدى الأفراد بأهمية مواجهة المشاكل والعمل على حلّها بالإضافة إلى التجديد المستمر في العمل ومستوى الأداء بالمنظمة، وزيادة قدرة العاملين ومهاراتهم، وهناك عدّة أساليب للوصول إلى ذلك:[5]

- تكوين فرق العمل.
- استخدام أسلوب الإدارة بالأهداف.
- إعادة تصميم المهام.
- أسلوب شبكة التنمية.

ويعدّ مدخل تطوير المنظمة مدخلا مهما لتسهيل تطوير الخلق الإداري.

ج- **التغيير الفعّال:** لا بدّ للمنظمة الإدارية، أن تستوعب التحوّلات وتتكيّف مع سرعتها، لأن الأفراد بما فيهم قادة التغييرات يمكنهم أن يستوعبوا من التغييرات أكثر مما تسمح لهم قدراتهم باستيعابه. وهذا ما أشار إليه "**ألفن توفلر ALVIN.TOFFLER**"، بصدمة المستقبل[6]. حيث إن العديد من المؤشرات في بيئتنا يمكن أن تشير إلى صدمة المستقبل على حياة المنظمات الإدارية، الواضحة في ظهور حالة عدم استقامة الأمور، وتتمثل في عدم ممارسة المهام بكفاءة وفعالية.

وهذا يستوجب إدراك أن محاولة إحداث تغيير فعال (من خلال الاستعانة بأساليب إدارية حديثة الهندرة وإدارة الجودة الشاملة)، ويتطلب ذلك زيادة قدرة الموظفين على استيعاب وتفهم التغييرات واستخدامها

لصالحهم والنظر إليها على أنها مهمة لتطوير وتفعيل منظماتهم الإدارية.

د. مراعاة التحدّيات الدّاخلية والخارجية للمنظمة: فالتحدّيات الجديدة للتنمية الشاملة في العالم العربي والإسلامي، تنبثق أساسا من التحدّيات الثقافية، وكذا الحضارية التي تواجهها، وما هذه التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية إلاّ جزء لا يتجزأ منها، فلا يمكننا أن نقدم إدارة شاملة متكاملة، ومتوازنة، إذا أغفلنا الاهتمام بالجانب الحضاري، فالأبعاد الحضارية تزداد حدّة وتوتّرا حتى تصل إلى صراع أو صدام الحضارات[7].

وإنّ هذه التحدّيات يمكن تلخيصها بإيجاز فيما يلي:

✓ **بعد العالمية**: أي التركيز على الجانب الثقافي الأخلاقي لكل الأمم.

✓ **بعد عولماتي**: أي عصر السرعة والتعقيد في الاقتصاد العالمي أو ما يعرف بمصلحة العولمة، التي هي في الحقيقة ذات أبعاد سياسية، واقتصادية وثقافية، واجتماعية وإعلامية. فماذا يكون موقفنا من القوة الثالثة (سلطة المعرفة)؟

✓ **سلطة المعرفة**: هي بعد أساسي، فالبشرية حتى تتفادى التخلّف وتحدث التنمية لا بدّ لها من أن تستفيد من تجارب الشعوب الأخرى.

هـ- التخطيط للتنمية الإدارية: إنّ التنمية كعملية حضارية، لا بد أن يخطط لها، وأن تعتمد على أسلوب المنهج العلمي، ولا يمكن أن يخطط للتنمية الإدارية بمعزل عن خطط التنمية الأخرى (الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والسياسية)، أي بمعزل عن الخطة العامة للدّولة والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وإن حصل واعتمد التخطيط للتنمية الإدارية بمعزل عن الخطة العامة للدولة لكان التخطيط قاصرا ولا يلبي الهدف والغاية منه.

كما أنّ التخطيط للتنمية الإدارية وتنمية القوى البشرية، لا بدّ وأن يتماشى والمشروع الحضاري للدولة.

III- توظيف البعد الحضاري كعامل رئيس للتنمية وتفعيل الموارد البشرية:

إنّ اعتماد البعد الحضاري كعامل أساسي في بناء استراتيجية إدارية جديدة تنتمي وتفعّل وتطوّر أداء القوى البشرية المختلفة داخل المنظمات الإدارة، يعنى أساسا برسم البدائل التالية بالمنظمات الإدارية:

- إيجاد تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة للعالم العربي والإسلامي.
- إيجاد تصوّر استراتيجي واقعي وعملي لرسم معالم التنمية البشرية الشاملة، والعناية بالمنظومة التعليمية والتربوية لاستثمار

الرّأسمال المعرفي وتوظيفه في المنظمة بدلا أن يُهدر ويُغرّب عن طريق هجرة الأدمغة.

●وضع استراتيجية شاملة وعملية للسياسة التكنولوجية الملائمة لمجتمعنا.

●توظيف المسار التنموي البشري مع سياسات الموارد البشرية سواء في المؤسسات العامة أم الخاصة.

●تطوير أساليب تحديد وقياس احتياجات التنمية البشرية والتدريبية وربطها باحتياجات تنمية أداء المنظمة ككل، وربط هذه الجهود باحتياجات تنمية المستقبل الوظيفي والمسار الوظيفي للأمم.

●الوعي بالتخلّف الإداري؛ ووضع خطة لإدارة الوقت والعلاقات الاجتماعية والمعلومات والدوافع، والاهتمام بإدارة عدم التأكد وإدارة المرؤوسين، والقادة الأكفاء، وتحديد المجموعات المرحلية المرتبطة بالوعي الإداري السياسي.

●إنّ التخلف الإداري في العالم العربي الإسلامي (الجزائر)، لا يفهم إلاّ من خلال تعزيز الدراسات التحليلية والنقدية المرتبطة بالتخلّف، وذلك بالإيمان بأن تقليدنا واستيرادنا للأنظمة الجاهزة، يجعلنا ندور في حلقة مفرغة لأنّ الإدارة، ومن خلال مدارسها ونظرياتها المتباينة، سواء كان ذلك فناّ ومهنة أم علما، فهي في النهاية علم له مقوماته الفكرية وأسسه العلمية، وأفكاره الفلسفية، دون نسيان التجارب الإنسانية الناجحة.

●القضاء على ظاهرة الفساد (السياسي، والاجتماعي، والثقافي)، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التحليل الموضوعي والنقدي.

●وعلى هذا الأساس، فإنّ الإدارة ومختلف نظرياتها؛ هي وليدة بيئتها الحضارية وبالتالي لا نتصور استراتيجية إدارية جديدة لتنمية تسيير الموارد البشرية وتفعيلها دون البعد والوظيفة الحضارية الهامة.

الخاتمة:

وفي ختام موضوعي هذا، ارتأيت الوقوف بإيجاز واختصار عند بعض المقترحات أوردها فيما يلي:

بما أنّ عصرنا الحالي هو عصر التغييرات والتحدّيات العالمية، فإنّ جهود الدول العربية والإسلامية، و(الجزائر واحدة منها)، لا بدّ أن تنصب وتركّز أساسا على محاولة إيجاد سبل وكيفيات إقامة نظم إدارية جديدة تعتمد على الأساليب الإدارية الحديثة، تتمكن عن طريقها من تحقيق التنمية المنشودة، والاستخدام الفعال لمواردها المالية والبشرية.

ولتحقيق ذلك لا بدّ أن تركّز على العناصر التالية:

1- التعامل مع التغيّرات البيئية بأكبر درجة، من خلال قيادات إدارية كفؤة يتم اختيارها على أساس الجدارة وليس على أسس أخرى.

2- الوضوح والشفافية في تعامل المنظمة مع الأفراد والموظفين وتسهيل تدفق المعلومات من خلال نظم فعالة للاتصال.

3- التركيز على التدريب والتطوير، واكتساب القيادات الإدارية للمهارات اللاّزمة لتحسين كفاءتها، وحسن اختيار تلك القيادات بناء على الكفاءة.

4- إشاعة جو ديمقراطي، والمشاركة والاستماع إلى الرأي الآخر هو أفضل الوسائل لترقية وتوفير تغذية عكسية تمكن المنظمة من تطوير قدرتها على تصميم وتنفيذ تغييرات سليمة وعلمية.

5- أهمية إدراك طبيعة التغيير، وتطوير الأفراد بشكل يمكنهم من استيعاب هذا التغيير وتفعيله.

6- الأخذ بمفاهيم الإدارة الاستراتيجية الحديثة؛ الهندسة الإدارية (الهندرة) وإدارة الجودة الشاملة.

وصفوة القول، إنه لا أمل لنا من الخروج من التخلّف والهيمنة والتبعية والتغريب، والتي انعكست سلبا على العنصر البشري الجزائري، إلاّ بالعودة إلى الذات الحضارية والثقافية، بدلا من لوم الذات، ثم إدراك معركة مواجهة التغييرات في البيئة المحيطية بنا، والتي لا يمكن أن تتم إلاّ من خلال منظمات إدارية نشيطة يعاد النظر في بيئتها الدّاخلية لتصبح قادرة ومتحمّسة لتقبل التغيير، من خلال التركيز على العنصر البشري ومفاهيم قيم الكرامة الإنسانية، فبالإنسان نتقدّم، وبالعلم نتطوّر، وبالإيمان نثبت وجودنا، وبالعمل نبعث حضارتنا من جديد.

الهوامش:

(1) ابن المنظور، **لسان العرب**، ج1، بيروت: دار لسان العرب، ب ت.

(2) مصطفى الحاج، «المقوم الجوهري للحضارة»، **المنطلق**، العدد 62، جمادى الثاني، 1410 هـ.

(3) عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون: مقدمة كتاب العبر ديوان المبتدإ والخبر**، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1993.

(4) مالك بن نبي، **شروط النهضة**، (ترجمة: عمر كامل سقاوي، عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر، 1979.

(5) سعد الصاوي محمود العريف، «التغيير في البيئة الداخلية لتفادي معوقات التغيير»، **مؤتمر الإدارة والتغيير**، الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، 14- 15 ديسمبر 2002.

(6) Avin Toffler, **Le choc du Future, (Trad : de l'Américain parsybie larorche et solange mtzger), Paris : Démoèl, 1971.**

(7) صاموبل هانتيقون، «الصدام بين الحضارات»، **شؤون الشرق الأوسط**، يصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 26، كانون الثاني، شباط، 1994.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

46، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.

ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48

البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / markazbassira2009@hotmail.fr

الموقع الالكتروني: www.albassira.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية
ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....

العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

- ☐ دراســـــات أدبيــة
- ☐ دراســات إسلامية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراســـات نفسية
- ☐ دراسات إستراتيجية
- ☐ دراســـات قانونية
- ☐ دراسات اجتماعية

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية

Ccp : 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة